العالم الأمازيغي

ⵉⵃⴱ ⵏ ⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵏ

Amadalpresse

ⴰⵎⴰⴷⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

AMAZIGH LE MONDE

www.amadalamazigh.press.ma

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ   الإيداع القانوني 2001/0008   الترقيم الدولي: 1114/1476   العدد: 231 أبريل 2970/ 2020 - AVRIL -ⴰⴱⵔⵉⵍ- الثمن: 5 دراهم

MAROC : QUELLE POLITIQUE À PRENDRE APRÈS LE CORONAVIRUS COVID-19 ?

المغرب..

ماذا بعد «كوفيد-19»؟

#ⵇⵉⵎ ⴷⵉ ⵜⴰⴷⴷⴰⵔⵜ ⵏⵏⴽ

بقا فدارك

من و إلى الأمازيغية..

Translate
Google
EN
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
tamaziɣt

الترجمة تقسم اللغويين

قضايا نسائية 14

«العالم الأمازيغي» تستضيف انصاف اجعنيط الفائزة بمسابقة «السباق نحو الفضاء»

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵃⵔⵉⴱⴱⴰ ⵓⵔ ⵉⴱⴱⵎⵇⵓⴷⴷⵉⵏ

المغرب

ما بعد Covid19 ؟

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

أمام مواجهة الأزمة العميقة التي احدثتها جائحة الفيروس Covid-19 المسمى كورونا، على جميع المستويات، ولا سيما على المستوى الصحي والاقتصادي في العالم، فأي تفكير مبكر في السياسات الواجب اتباعها لمواجهة والتغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد المجتمع أمر مرحب به.

في هذا الصدد، نشيد ونثمن بالمبادرة الحسنة التي أطلقها حزب التجمع الوطني للأحرار وأمينه العام السيد عزيز أخنوش، من خلال فتح هذا المنبر التشاركي في شكل منتدى مفتوح يمكن المواطنين من المساهمة في التفكير بحرية في مسارات وإصلاحات جديدة لصالح نموذج جديد للتنمية البشرية والاقتصادية بهدف التغلب بشكل جماعي على أزمة ما بعد كوفيد 19.

و تلبية لهذه الدعوة الكريمة أرى أنه من واجبي ان أقدم مساهمتي على شكل بعض المقترحات المتواضعة.

فبصفتي فاعلة جمعوية، حقوقية ومدافعة عن الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، فاني مقتنعة بأن أي مبادرة او اقتراح يأتي من اي إطار حزبي أو مجتمع مدني او أي استراتيجية سياسية ارادت الحكومة الحالية أو المستقبلية اعتمادها حاضرا أو على المدى القصير او على المدى المتوسط أو حتى على المدى البعيد، فيجب أن يمر عبر احترام دستور فاتح يوليوز 2011 والمادة 5 منه التي تنص على الطابع الرسمي للغة والثقافة الأمازيغيتين. إنها أولوية ملحة و غير خاضعة لأي مساومات او تنازلات كيفما كانت، خاصة أننا نعيش في لحظة تم فيها تبني القوانين التنظيمية لتنفيذ الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وقانون المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، و التي تم إصدارها في الجريدة الرسمية؛ بالمناسبة، يجب علينا أن نحيي شجاعة وإصرار حزب التجمع الوطني للأحرار الذي وقف بجانب الحركة الأمازيغية و ساند مطالبها حتى رأت هذه القوانين التنظيمية، التي طالها الانتظار، النور.

بما أن مأساة وباء Covid-19 أجبرتنا جميعا على التفكير بجد، والتأمل بعمق، وأجبرنا الموقف كذالك ان نكون أكثر انتقادًا لذواتنا، بشأن الفشل المستمر لسياسات التنمية البشرية والاقتصادية، هذا الفشل الذي اعترف به جلالة الملك شخصيا في أكثر من مناسبة. ويمكن أن تثبت مقترحاتنا المتواضعة أنها أكثر واقعية وأكثر فاعلية إذا اعتمدنا على هويتنا الأصلية ولغتنا الأم، التي كانت محتقرة ومهمشة بشكل مقصود وارادي.

وهكذا، فقبل ظهور Covid-19 في بلدنا كان المغرب قد احتل المركز 121 من بين 189 دولة وفقًا لمؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). على الرغم من الجهود الحكومية المهمة منذ تولي جلالة الملك محمد السادس العرش، الا ان بلادنا للأسف تخلفت عن دول العالم في مجال التنمية البشرية. ما أدى إلى معاقبتها، بشدة، بسبب إفلاس قطاع التعليم، والنتائج الغير مرضية لبرنامج محو الأمية للكبار، هذا القطاع الذي تستغله بعض الاحزاب المحافظة لصالح جمعياتها المنتشرة كالفطر في كل مكان من البلاد، بغرض نشر الدعوة الى الإسلام الإخواني والوهابي!) دون ان ننسى بالطبع القطاع الصحي الذي فشل بدوره. مع العلم أن هذين القطاعين الصحي والتعليمي هما القطاعين الرئيسيين على وجه التحديد الذين يمتصان جزءًا كبيرًا جدًا من الناتج المحلي الإجمالي من ميزانيتنا الوطنية أي ما يعادل: 96 مليار درهم من الميزانية في 2019 PLF. الا ان السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هو وقع القطاعين على الحياة الاجتماعية للمواطنين؟ !!!

ومن هذا المنطلق فأي اصلاح سيتخذ في هذين القطاعين الأساسيين، ومن أجل عدم إهدار ميزانيات كل منهما، يجب ان تؤخذ المطالب المشروعة للحركة الأمازيغية بعين الاعتبار. كيف؟

في مجال الصحة:

لطالما تقدم المواطنون للمطالبة بالبنى التحتية الصحية في المناطق المهمشة. على سبيل المثال، في الريف، لطالما طالب مناضلو المجتمع المدني و باستمرار ببناء المستشفيات المتخصصة في علم الأورام نظرًا لارتفاع معدل مرضى السرطان. وقد سبق لمنظمتنا «التجمع العالمي الامازيغي» ان تقدمت بهذا الاقتراح على شكل عريضة لوزير الصحة آنذاك في فبراير 2015، الا ان هذا المقترح تم تجاهله بدون أي مبرر. ومع ذلك، ومع مرور الوقت أصبح هذا الطلب أحد أهم مطالب الحركة الاجتماعية والشعبية لأبناء وبنات حراك الريف.

نفس الشيء سيقع في منطقة الجنوب الشرقي، أسامر، حيث كان الموت المأساوي، لسوء الحظ، من نصيب الفتاة الصغيرة إيديا في 11 أبريل 2017، دائما بسبب عدم وجود البنيات التحتية الصحية وفقدان التجهيزات الطبية.

في منطقة الأطلس المتوسط، كذالك، بخنيفرة تحديدا، واجهت المنظمات غير الحكومية المغربية السويسرية عوائق إدارية لا يمكن تبريرها ولا تفسيرها فقط لأنها تريد المساعدة بآلات طبية وبناء مستوصفات صغيرة لصالح السكان!

اذن فبعد Covid-19، حان الوقت لتحسين نظام الرعاية الصحية ببلادنا، وذالك بلامركزية البنيات التحتية الصحية وتقريبها من المناطق المهمشة قدر الإمكان ووضعها رهن اشارة المواطنين في المناطق القروية والجبلية المعزولة. وسن سياسة صحية لصالح المواطنين، لا يعني أن يقتصر المشروع على زيارة وزير الصحة او أي مسؤول لهذه المناطق ويقوم بأخذ صور فوتوغرافية وتغطيات تلفزية أثناء افتتاح المركز الاستشفائي، وعند مغادرته تسحب كل الآلات والمواد الطبية مثل ما حصل في بلدة أنفكو التابعة لإقليم خنيفرة وبلدة بني إنصار التابعة لإقليم الناضور!

في نفس المجال يجب تكثيف بث حملات التوعية الصحية والحملات التحسيسية في تنظيم الأسرة على شاشات الاعلام الوطني، كما هو الحال مع وقف انتشار الفيروس التاجي، على ان يتم ذلك بالتأكيد على اللغات التي يفهمها المواطنون دون تمييز وإقصاء.

في مجال التربية والتعليم:

لقد علمنا هذا الوباء الأهمية القصوى للإنترنت في حياتنا العملية، العلمية والتعليمية، وعلمنا كذالك ان هذه التكنولوجيات الجديدة يجب أن تصبح عمومية و شعبية لتتكافئ الفرص بين المواطنين، كما علمنا ان تدريس اللغات الأجنبية و التعليم الإلكتروني وكذلك التعليم الجاد والجيد المنفتح على العالم ليس خيارًا، ولكنه، الآن اصبح حقا و التزاما.

ما معناه ان نظام التعليم المغربي، الذي يقوم على دعائم إيديولوجية أصبح فاشلا. «فسياسة التعريب» التي يعتمد عليها النظام التعليمي ببلادنا أدت الى ارتفاع معدلات الفشل الدراسي والهدر المدرسي. فقد بلغ عدد التلاميذ الذين يتركون مقاعد الدرس 260.000 طالب في سنة 2017-2018، وفي بعض السنوات، تجاوز هذا الرقم 400 000 طفل! ويرجع هذا إلى العمى الإيديولوجي الذي أدى إلى استبعاد اللغات الأم للمغاربة، وهي اللغة الأمازيغية والدارجة المغربية، كما أكدت على ذالك مؤخرا منظمة اليونسكو. وبهذا المعنى، فإن تعميم التعليم الأولي ، الذي دافع عنه المستشار الراحل مزيان بلفقيه، والتعليم الابتدائي لا يمكن أن يعطيا نتائج مقنعة إلا إذا كانت تدرس بهما اللغات الأم لهؤلاء الاطفال. كما يؤكد على ذالك اللغوي الفرنسي المعروف البروفسور ألان بنتوليلا، بقوله: «أصبحت أنظمة التعليم في بعض البلدان، مهما كان باهظ ثمنه، آلات لإنتاج الأمية والفشل الدراسي لأن المسؤولين لا يعرفون او لا يريدون ان يجدوا الحلول للأسئلة التي تدمرهم وهو اختيار لغة التدريس. يقودون التلاميذ إلى إخفاقات قاسية لأن المدرسة رحبت بهم بلغة لم تعلمها لهم أمهاتهم وهو عنف لا يطاق ضد أي طفل ... إنه على أساس متين من لغاتهم الأم سنمنح لهم فرصة لمعرفة القراءة والكتابة، ومن ثم يمكننا بناء تعلم طموح للغات الرسمية». والانفتاح على اللغات الأجنبية.

فيما يتعلق بالمرأة المغربية:

قد راهنت جميع البلدان النامية، التي شهدت قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، على سياسات استباقية من خلال تشجيع تعليم الفتيات والشابات ومحو الأمية لدى النساء.

إن عامل الامية من اهم أسباب تهميش المرأة، وخاصة المرأة القروية، اذ تشكل عقبة رئيسية أمام الحد من الفقر المدقع، فكما تشير العديد من المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن حقوق المرأة، فان هذه الأخيرة عندما تتعلم القراءة والكتابة والحساب، يمكنها ان تختار ما من شأنه تحسين وضعيتها الاقتصادية وحياتها الاجتماعية بشكل كبير.

وفي عالم ما بعد Covid-19 ستكون للتكنولوجيا والتقنيات الرقمية مكانة مهمة، ومعها معرفة القراءة والكتابة والحساب والتعامل مع أداة الإنترنت، لتكون أدوات ضرورية لممارسة الحقوق الأساسية ووسيلة لمشاركة النساء بنشاط في تغيير العالم ومنها بالطبع محاربة الفقر الذي لن يصبح خيارا.

ان سياسات محو الأمية وتكوين النساء، يجب ان تتضمن حملات لتوعية النساء المعنفات، وحملات تحسيسية لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك حملات لتنظيم الأسرة. وهذا الهدف لن يتحقق في ظل الاستمرار في الإهمال الواعي والارادي للدور الأساسي للغات الأم، واقصد هنا اللغة الأمازيغية والدارجة المغربية.

في مجال الاتصال السمعي البصري:

إن وباء Covid-19، بالإضافة إلى آثاره الصحية والاقتصادية الضارة، سمح بانتشار ونشر العديد من الشائعات و «الأخبار الزائفة» التي ينشرها الكثيرون من المواطنين دون مسؤولية ويصدقها اخرون. ولهذا سيكون من الضروري إعادة التفكير في سياسة اتصال سمعي بصري جديدة تتميز بمزيد من الحزم والمصداقية والشفافية. وبهذا المعنى، سيكون من الضروري محاربة «غيتو» المعلومات. فلا يمكن لثورة ما بعد Covid-19 أن تكون فعالة إلا إذا تم ترويجها باللغات الام، الأمازيغية والدارجة المغربية. فلنتحدث مع الناس عما يعجبهم ويفهمونه بلغاتهم. لأنها هويتهم وتاريخهم!

خلاصة، وكما صرح بذالك مؤخرًا، مدير صندوق النقد الدولي بأفريقيا السيد Abebe Aemro Sélassié: «هذه المرة، لا يمكن لأي بلد في أفريقيا ان يسلم من الأزمة الاقتصادية التي تسببها جائحة الفيروس Covid-19» ، والمغرب، كدولة أفريقية، لا يمكن ان تتجاوز هذه الأزمة الا من خلال التضامن الوطني الواسع، مما سيعزز النموذج الجديد للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، والذي يأخذ بعين الاعتبار الخصائص اللغوية والثقافية للشعب المغربي.

وكما قال الحكيم الامازيغي:

ⵢⵓⴳⵍ ⵜⴰⴳⵛⵛⵓⵍⵜ ⵉ ⵢⵓⵖⵔⵓⴷ ⵉⵏⵏⴰ ⵎⴰⵏⵉ ⴷ
ⵙⵔⵉ ⴽⴽⴰⵏ ⵉⵣⴰⵏ

**Yugl tagccult i yughrud inna mani d
sri kkan izan**

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت
ابن الشيخ

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
• المتعاونون:
خيرالدين الجامعي
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:
❋ الإيداع القانوني:
2001/0008
❋ الترقيم الدولي: 1476-1114
❋ رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalamazigh.press.ma
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SAPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
❋ Editeur

Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أي مستقبل ما بعد مستجد كوفيد-19؟

كوفيد-19 أو حتى لا تتحول تجربة الحركة الأمازيغية بالمغرب إلى حلم وغبار

أحمد أرحموش

من زوايا مختلفة ومثيرة للاهتمام، تواصل دول العالم متابعة أزمة وباء فيروس كورونا القاتل، حيث الفاعل السياسي في كل مكان في العالم أدركوا الآن أنه لا توجد دولة معصومة من فيروس كورونا . لكن لا زال الحاكم والمحكوم في اغلب عواصم العالم، لا يملك ردا / جوابا حاسما على ما يوجه له من أسئلة.
وفي المغرب تحاول الدولة ومعها الفاعلون السياسيون والمدنيون ونشطاء الحركة الديمقراطية والحقوقية كما نشطاء الحركة الأمازيغية الإجابة عن عدة أسئلة ومنها: هل يمكن أن تكون الأزمة المستجدة هي نفسها فرصة غير مسبوقة لإصلاح طال الكلام عنه في المغرب؟ ام قد تكون كذلك فرصة غير مسبوقة لمصادرة مسبقة وقائمة لمنع ولادة ذلك ا الإصلاح الجديد، والمنشود؟.
و أي مستقبل ما بعد مستجد كوفيد 19، بين الوعي بطبيعة الصراع وجدلية المدني والسياسي؟ او مستقبل الأمازيغية ما بين الارتهان للفعل المدني والانتقال للعمل السياسي بمعناه الضيق والعام؟.

السياق الخاص:

من هذا المنطلق اعتقد أن نشطاء الحركة الأمازيغية تزداد مسؤوليتهم، وتكبر التحديات التي تواجههم، لرسم معالم المستقبل السياسي للأمازيغية وبموقعها في هذا الإصلاح المنشود، وهو ما يفرض علينا جميعا كل من موقعه، ان يتخذ قرارا جريئا واضحا وحاسما في الموضوع، مع ما لذلك من آثار سلبية او إيجابية على الأمازيغية او على ذواتنا، او كما يقال بالفرنسية “ une décision c’est un choix avec une marge du risque».
ففي عز توسع وباء كورونا ببلادنا، وتنامي مخلفاته التي تطلبت تدخل الدولة بشكل مباشر، لما تشكله من تحدٍّ خطير على كينونة الوطن والإنسان، انتابني إحساس خاص تجاه وباء(كورونا) السياسي الذي لا يزال يواصل حجره الذكي / أو عصفه بكينونة الحركة (الثقافية) الأمازيغية والأمازيغية معا، على الأقل منذ ما أفرزته صناديق الاقتراع غداة الانتخابات البرلمانية ل 25/11/2011 ، وانتخابات الجماعات الترابية لسنة 2015، لأعود مع من يعنيه الأمر بالحركة الأمازيغية كما الحركة الثقافية الأمازيغية، أقول إحساس بأن تجربتي/نا الخاصة أو في حياتنا العمومية كأفراد أو مجموعات مهددة بالانهزام بسبب قوة القصف المتواتر للسياسات العمومية بلغت حدا من التعقد ما عاد يكفي أن نصرف النظر عنها أو نتلافاها أو نتآلف معها أو نبررها أو نبرر عصامية مواقعنا.
أعتقد أن الذي يجب أن يقال الآن هو أن تجربتنا، في جميع أبعادها لم تعد تستحمل أي نوع أو شكل من أشكال الفشل، كما لم تعد تستحمل مواصلة العمل حصرا بمنطق إعادة إنتاج التجارب التقليدية السابقة حتى لا نركب نفس الأهوال ونحصد الهزائم، علما أنه من الواضح أن الذين استفادوا، بعناية خاصة، من وضعنا المهترىء، ما انفكوا يتعلمون من هزائمنا كأنجعَ الطرق لاصطياد أحلامنا وإخماد مشاعلنا.
فدعونا إذن نمارس الإختلاف البناء علانية، لكي نكاشف الناس بما اتفقنا حوله داخليا،(كما قال أحد رواد الحركة اليسارية بالمغرب) .

مادا بعد؟:

الحصيلة بالنظر لحالتنا الراهنة بمستجداتها تستدعي استحضار سياقات ممتدة في الزمان وأيضا في المكان. ومنها :

اولا :حوالي 30 سنة على ميثاق أكادير أو ميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين بالمغرب 6/8/1991.

ثانيا: و20 سنة بالتمام على البيان المعروف ببيان الأستاد شفيق مارس سنة 2000.

ثالثا : ومرور تسع سنوات على حراك حركة 20 فبراير 2011

رابعا: استنفاذ مهام الشعار التاريخي ”مطلب دسترة اللغة الأمازيغية“ والإنتهاء اللحظي للمعارك التشريعية في موضوع القوانين التنظيمية ذات الصلة بالأمازيغية بعد نشرها بالجريدة الرسمية تتويجا لمحصلة مستجدات الوثيقة الدستورية في ديباجتها ومقتضيات فصله الخامس.

خامسا: تواتر التراجع الكمي والكيفي للديناميات الجمعوية و المدنية والسياسية الجماعية للحركة الأمازيغية في مختلف المجالات، على الأقل خلال الخمس سنوات الأخيرة.

سادسا:ما يطرحه وباء كورونا من اكراهات وتحديات جديدة، على مستوى الرؤية والبرامج والإستراتيجيات، ليس فقط بالنسبة للحركة الأمازيغية بل لكل الفاعلين على الأقل وطنيا، وهي مناسبة تستدعي الإعتراف بان وضعنا التنظيمي والسياسي كما المدني ومند حوالي خمس سنوات بدأ يتحول من فاعل للحدث الى مستهلكه، ومن صانع للوقائع الى متفاعل مع صانعه، ومن مبادر الى منفد(بضم الميم) ، ومن صانع للمسار الى مبايع ومنمق عن وعي او بدونه لمن صنعه.
فما تعرفه بلادنا والعالم بأكمله الآن من حجر وطوارئ لوقف الدمار الذي تلحقه كورونا الوبائية بالوطن والشعوب، وانطلاق مسلسل التفكير في مراجعة بعض الثوابت الفكرية والسياسية والإقتصادية، التقليدية ، هي مناسبة جديدة لتحيين منظورنا للأمور وسبل الوجود العقلاني للحركة الأمازيغية وللأمازيغية ، برهانات وحلم تموقعنا في خريطة بناء المغرب ما بعد وباء كورونا .

بناءً عليه أجدد التأكيد على ما يلي :

إنه وجب اعادة التذكير والتأكيد على ان المجال السياسي مجال للاجتهاد و اختلاف الآراء، وبالنتيجة الاقتناع بكون المشاركة السياسية – ليس بمعناها التقني أو الإداري (كاختيار المسيرين كما النضال الجمعوي)، بل – بمعناها السياسي التأطيري ‘ التنظيمي‘ وبرؤى تهدف إلى دمقرطة الدولة والمجتمع عبر تكاتف جهود الأعضاء و توجيهها من أجل أن تساهم في ممارسة السلطة وتسيير النظام السياسي.
فالمشاركة السياسية بهذا المعنى تروم تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف في أقل فترة زمنية وبأقل التكاليف الممكنة، شريطة ضمان الحضور المادي بدل الحضور بالدائرة المغلقة و لا أحد يسمعك.
إن انخراطنا في بلورة رؤى من داخل الحركة الأمازيغية، للمغرب وللعالم ما بعد كورونا، أصبح فرض عين على الجميع، حيث لا يمكن أن نعلق الأمل على من سبق له أن أعلن العصيان ضد وجودنا وكينونتنا، أو ننتظر المجهول، أو ما ستسفر عنه نتائج من يبادر في الميدان.

> في عز توسع وباء كورونا بيلادنا... انتابني إحساس خاص تجاه وباء(كورونا) السياسي الذي لا يزال يواصل حجره الذكي/ أو عصفه بكينونة الحركة (الثقافية) الأمازيغية والأمازيغية معا..بأن تجربتي/نا الخاصة أو في حياتنا العمومية كأفراد أو مجموعات مهددة بالانهزام بسبب قوة القصف المتواتر للسياسات العمومية بلغت حدا من التعقد ما عاد يكفي أن نصرف النظر عنها أو نتلافاها أو نتآلف معها أو نبررها أو نبرر عصامية مواقعنا.

خلاصة القول:

فمعالم المغرب ما بعد كورونا، في نظري ستتأثر بشكل كبير بثلاثة قضايا أساسية منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. التحولات النسبية التي قد تخترق السلوك والعلاقات الاجتماعية للمواطنات والمواطنين؛ (كتراجع منسوب الإيمان بالحلول الميتافيزيقية، والجاهزة وأحكام القيمية) وما يستدعيه ذلك من ضرورة التكيف مع هده التحولات.

2. تعمق الأزمة الاقتصادية والتي ستنعكس أولى ملامحها على الطبقة الفقيرة، والطبقة المتوسطة؛

3. سؤال مدى شرعية الحديث عن الديمقراطية التمثيلية، وانهيار قيمتها، على ما يبدو، إما بسبب تصاعد القوميات المنغلقة، أوبتوسع القيود التي ستفرضها المؤسسات المالية المانحة دوليا.

لا أعتقد أننا جاهزون جهوزية تامة لمرافقة هذه التحديات، وضمان تموقع للأمازيغية في التحولات التي قد تحصل، وذلك راجع لعدة أسباب ومنها جنينية تجربتنا في ميدان العمل السياسي المباشر، ولهذه الغاية:
أجدد الدعوة إلى مزيد من التفاعل والمعارك الفكرية ببدائل ممكنة وواقعية، الغاية منها توسيع فضاءات النقاش السياسي ببدائل وسط عموم مناضلي الحركة الأمازيغية بالمغرب؛ ومن أجل ذلك، أنحاز شخصيا إلى ضرورة القطع مع تقديس مساراتنا النضالية التقليدية، وبالتبعية، مراجعة بعض الثوابت والأسس والمواقف من النظام كالانتخابات / الأحزاب وملحاحية التعايش مع أغلب مكونات النسيج السياسي والحزبي باعتماد برغماتية سياسية، من منطلق أن المشاركة السياسية تُمَكِّن من ضمان التحصين بالقانون وتضمن الحضور بمراكز القرار بدل التواجد خارجها.
– أدعو أيضا إلى العمل للانتقال بتجربة الحركة الأمازيغية إلى تجربة سياسية من داخل المؤسسات والهيئات، والعمل بشكل مباشر في التأثير على مجريات الأمور السلبية منها والإيجابية؛
– أدعو أيضا إلى العمل لتفادي التمزقات والانكسارات والانهيارات التي تلاحق تجربتنا يوما بعد يوم؛
– أدعو إلى العمل للتحول إلى فاعل للحدث، خالق للوقائع، مؤثر في أصحاب القرار .....الخ.
ولن يتأتى ذلك ، بتجاوز حالة التفاهة وبرفع الجميع كل من موقعه بالحركة الأمازيغية لحالة الطوارئ والحجر عن الفعل السياسي الأمازيغي المباشر، وهو خيار أعلنته ولازلت اؤمن به وسابقي أدافع عنه ،لأنه من الخيارات التي لن تبقينا فقط ننتظر ونراقب عن بعد وإنما بها سنشهد ولادة جديدة وقوية ،فهل نحققها جميعا ،ام نعلن ان تجربتنا هي مجرد تجربة الحلم والغبار ؟ ما فتئت أعلن عنه وأدافع عنه وإلا فانتظروا في رأيي، أن نعلن عما قريب عن ان تجربتنا أصبحت تجربة مجرد حلم وغبار.

(1) ملحوظة: مفهومي ”الحلم والغبار“ منقولة من عنوان غلاف كتاب الأستاد عبد القادر الشاوي في كتابه اليسار في المغرب 1970/1974 تجربة الحلم والغبار منشورات على الأقل/1992.

أي برنامج اقتصادي بعد أزمة كوفيد-19؟

تشجيع الإستثمار دعم القدرة الشرائية للأسر و تعميم الرعاية الإجتماعية والصحية

عبدالرحمان اليزيدي

اختارت دول عظمى حماية اقتصادياتها أولا مهما كلف الأمر، رغم صفارات الإنذار القادمة من الصين و كوريا الجنوبية و باقي دول جنوب شرق آسيا. إلا أن إختناق المستشفيات و تصاعد أعداد الوفيات بشكل يبعث على الرهبة و يهدد ثقة المواطنين في الدولة أرغم هذه الدول على الإنحناء لقوة هذه الجائحة فأعلنت حالة الطوارئ الصحية و فرضت الحجر الصحي وعطلت أجزاء كبيرة من اقتصادياتها الوطنية وهي الآن في طور إعداد برمجيات لتتبع التباعد الاجتماعي رغم ما كانت تواجهه مثل هذه البرمجيات من رفض بداعي حماية المعطيات الشخصية.

وبنظرة سريعة إلى أحوال دول الجوار نلاحظ الخسائر التي لازالت تخلفها هذه الجائحة في قطاعات هامة وحيوية كالصحة والتعليم والسياحة والخدمات والصناعة والإعلام المكتوب والمطعمة والتجارة بل إن هذا الأثر وصل إلى القواعد العسكرية و حاملات الطائرات النووية ورئاسات الحكومات وقصور الحكام.

المغرب كان محظوظا لتأخر تأثره بهذه الجائحة إلى حدود ثاني مارس الأخير. لكن حظ المغرب الحقيقي هو ملكه الإنسان الشهم، الذي حسم بسرعة واختار حماية أرواح المواطنين المغاربة أولاً، مهما كلف الأمر.

المال عصب الحروب، ونظرًا لضعف الموارد المالية المتوفرة لدى الدولة بادر صاحب الجلالة إلى الإعلان عن إحداث صندوق لمواجهة تداعيات جائحة كورونا بميزانية قدرها عشرة ملايير درهم (حوالي مليار دولار أمريكي).

هذه المبادرة الملكية وجدت صداها القوي لدى كافة مكونات الشعب المغربي الذي أحيت لديه الأمل و الثقة في القدرة على التحكم في هذه الجائحة والخروج منها بأقل الخسائر. لقد عبرت جميع مكونات الشعب عن سخاء كبير و وطنية عظيمة حيث تلقى هذا الصندوق منذ الوهلة الأولى مساهمات كبيرة من طرف مؤسسات الدولة و مقاولات في القطاع العام و القطاع الخاص إضافة إلى رجال أعمال و سياسيين وطنيين بارزين حتى بلغ مجموع المساهمات أكثر من 40 مليار درهم (4 مليار دولار أمريكي) متجاوزاً بذلك 4 مرات المبلغ الأصلي.

هذا التجاوب المالي الشعبي و العفوي يقطع مع منهاج التواكل و التباكي على المنابر و إعداد التوابيت و غرف التبريد في إنتظار موتى كورونا. فالشعب حريص على العمل على أرض المعركة لمواجهة خطر جائحة كورونا و إخراج البلاد منها في أقرب الآجال، و يدرك أنه لمواجهة خطر حقيقي لابد من أسلحة حقيقية.

بفضل الموارد المالية المرصودة في هذا الصندوق أمكن للمغرب أن يعبئ الأدوات الضرورية لمواجهة هذه الجائحة بدءًا بتزويد جنوده في الخطوط الأمامية بوسائل الوقاية الفردية و إقتناء أدوات الاختبارات و تجهيزات المستشفيات و أجهزة التنفس و إقامة المستشفيات المؤقتة.

كما أمكن تعميم دعم مالي للطبقات الهشة و العمال المتضررين من الجائحة العاملين في القطاعين المهيكل و الغير مهيكل مما وفر وسادة اجتماعية ساهمت في التخفيف من التداعيات الإقتصادية على فئات عريضة من المجتمع.

لقد نجح المغرب في تجنب كارثة إجتماعية و إنسانية حقيقية، و رغم تضاعف حالات الإصابات خلال الأيام الأخيرة فإن الوضع يبدو تحت السيطرة و هو إنطباع يزكيه تقلص عدد حالات الوفيات وارتفاع عدد المتعافين يوميا.

إن التدخل السريع و الفعال لأعلى سلطة في البلاد صالح فئات عريضة من الشعب مع الدولة وجعل الجميع يؤكد و يثني على أهمية الدولة و محورية دورها و الحاجة الماسة إلى تقويته بعد أن كان هذا بعيدا عن كل تخيل قبل الجائحة.

هذا الإلتفاف الشعبي حول الدولة أو المخزن كما يسمى شعبيا أخرص الجهات المحترفة لفنون العدمية و الظلامية بعد فشل محاولاتها المتعددة للتحريض على عصيان حالة الطوارئ الصحية و الخروج على الإجماع الشعبي الوطني.

العالم مقبل على التعايش مع الجائحات العالمية و الأوبئة الجديدة، هذا التعايش سيزيد من تعقيده أنماط العيش و التغذية الجديدين و بنية المدن و الحواضر الحديثة. لن يشذ المغرب عن هذا المصير، لذلك فهو مطالب بالاستعداد له و تهيئ كافة شرائح الشعب لمجابهته مستقبلًا.

لعل البداية يجب أن تكون بالإسراع بإخراج السجل الإجتماعي الموحد لتمكين الطبقات الهشة من تلقي مساعدات تمكنها من اقتناء المواد الأساسية بأثمانها المدعمة بدل سياسة إخراج هذه المواد من صندوق المقاصة للتخفيف على خزينة الدولة و وإثقال جيوب المواطنين بتحميلهم عبء تكلفة ارتفاع أثمان هذه السلع.

> ”العالم مقبل على التعايش مع الجائحات العالمية و الأوبئة الجديدة هذا التعايش سيزيد من تعقيده أنماط العيش و التغذية الجديدين و بنية المدن و الحواضر الحديثة و لن يشذ المغرب عن هذا المصير لذلك فهو مطالب بالاستعداد له و تهيئ كافة شرائح الشعبٍ لمجابهته مستقبلا

لقد حان الوقت لوضع إستراتيجية وطنية مدعومة بتحفيزات مالية و ضريبية لتحفيز القطاع الغير المهيكل للعمل في إطار القطاع المهيكل. لقد أصبح هذا الإنتقال ضرورة إجتماعية و إقتصادية و أمنية ملحة. فإذا كان هذا الانتقال سيوسع من الوعاء الضريبي و ينمي مداخيل الدولة فإنه كذلك سيمكن المعنيين من الاستفادة من الخدمات العمومية و التمويلات البنكية الموجهة للمقاولة كما أنه سيمكن شريحة عريضة من الطبقة العاملة من الإستفادة من التغطية الاجتماعية والتأمين الصحي الإجباري كما سيمكنها من الاستفادة من خدمات جديدة كقروض السكن مثلا.

لقد أبانت الصعوبات التقنية التي واجهتها عملية إيصال المساعدات المالية لصندوق كورونا الموجهة إلى الفئات المستهدفة في فترة الحجر الصحي عن أهمية التسريع بتعميم الولوج إلى الخدمات البنكية. كما أظهرت الحاجة إلى تطبيقات جديدة تسهل المعاملات المالية على الخصوص الصغيرة جداً بطريقة لامادية آمنة وغير مكلفة.

كما أعطت هذه الجائحة دفعة قوية لرقمنة المعاملات الإدارية و من المؤكد أن مواصلة هذا المنحنى و تسريعه سيسهل المعاملات الإدارية مع ما سيترتب عن ذلك من إقتصاد في الزمن و تبسيطٍ للمساطر الإدارية كنتيجة حتمية لإلغاء تكرار بعض الإجراءات بين الإدارات.

على مستوى التعليم صار لزامًا إعادة النظر في مفهوم المدرسة كمهمة عمومية. لقد ظهر واضحا للعيان بأن مهمة تعليم الأجيال الصاعدة هي مهمة عمومية لا يمكن بأي حال من الأحوال مناولتها لمؤسسات خصوصية ربحية لا تتوان عن فصل التلميذ في حالة توقف ولي أمره عن أداء الواجب الشهري.

إن إختيار معظم الآباء للمؤسسات الخصوصية لتعليم فلذات أكبادهم هو إختيار إضطراري أمام واقع المدرسة العمومية الحالي. ولعل من حسنات الحجر الصحي أن بعث وعيا جماهيريا بحتمية و ضرورة النهوض بالمدرسة العمومية، و هذا يستدعي منا جميعًا العمل على تأهيل المدرسة العمومية ودعم التعليم الخاص ذي طبيعة غير ربحية (à but non lucratif) دون أن يعني ذلك أي إقصاء لمقاولات التعليم الربحية (à but lucratif) التي تبقى لها مكانتها و الحاجة إليها في المنظومة التعليمية.

لقد ظهرت الحاجة إلى أشكال أخرى من التعليم تستجيب لمختلف حالات المتعلمين من حيث تواجدهم الجغرافي و انشغالاتهم المهنية و أوضاعهم الإجتماعية. و في هذا الإطار يمكن تطوير التعليم عن بعد باستعمال التقنيات الحديثة و خلق تكوينات تستجيب لحاجيات مجتمع ما بعد كورونا من المهن المستجدة أو التي ظهرت ملامح الحاجة إليها.

للنهوض بالتعليم لابد من النهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية لنسائه و رجاله و منهم العاملون في مؤسسات القطاع الخاص كما نبهت إليه حالة نزوحهم الجماعي نحو المدرسة العمومية بمناسبة مباريات التوظيف بالتعاقد.

رغم كل المجهودات و الإمكانيات المرصودة لا يمكن التغلب على هذه الجائحة دون تضحيات و تفاني كافة مهنيي الصحة. إن نجاح منظومة حالة الطوارئ الصحية في إحتواء أعداد المصابين بهذا المرض و تزايد أعداد المتعافين بالعشرات يوميا يؤكد نجاعة الإختيارات السياسية التي رفعت الصحة إلى مصاف أولى الأولويات.

المنظومة الصحية تعاني منذ مدة طويلة من سوء حكامة و من ضعف الإهتمام بالموارد البشرية.

في هذا الإطار يجب مواصلة الاستثمار في بناء باقي المستشفيات الجامعية لتشمل جميع الجهات الإثنى عشر و تطوير العرض الصحي الجهوي كما يجب التسريع بإعادة النظر في ”نظام راميد“ لما أبان عنه من اختلالات و عدم نجاعة، و إخراج نظام يمكن الفئات الهشة من تلقي علاج مناسب و يمكن المؤسسات الصحية من التوصل بمستحقاتها عن الخدمات المقدمة في آجال معقولة. هذا الإصلاح من شأنه أن يمكن المستفيدين من هذا النظام من الإستشفاء في المصحات الخاصة التي عبر العديد منها عن إستعدادهم لعلاج حاملي ”بطاقة راميد“ و معالجتهم بالتعريفة العمومية الموحدة شريطة توصلهم بمستحقاتهم من طرف نظام راميد و هو ما ليس ممكنا اليوم .

إضافة إلى التعليم و الإدارة، الرقمنة ستشكل كذلك حافزا للأنشطة الإقتصادية كما ستكون مشجعًا على تطور أشكال جديدة للعمل عن بعد، التي أصبحت اليوم ضرورة و منها التطبيب عن بعد الذي سيكون مناسبا لحالات المواطنين المعزولين أو القاطنين في مناطق بعيدة عن مكان تواجد الخدمات الصحية المناسبة لهم.

في خضم هذه الجائحة و إكراهات الحجر الصحي لابد من التنويه بالقطاعات التي استمرت في توفير الغذاء للشعب المغربي مع مواصلة تزويد الأسواق الخارجية لجلب العملة التي لا غنى عنها لإستيراد الحاجيات الأخرى التي لا ينتجها المغرب. و أذكر هنا قطاعي الفلاحة و الصيد البحري حيث عرفت الأسواق تزويدا عاديا بكل المنتوجات الزراعية و الحيوانية و البحرية.

كما أن الفلاحة المغربية استمرت في تزويد أسواق الدول الأفريقية المجاورة عبر الطريق البري بشكل مستمر و اعتيادي مساهمة بذلك في دعم علاقات المغرب الإنسانية و الاقتصادية مع هذه الدول.

إذا كنا جميعًا نعيش فترة الحجر الصحي بدون مشاكل تموين الأسواق، فإن ذلك كان بفضل التجار والعمال والبحارة الذين فضلوا الاستمرار في عملهم في الحقول و ووحدات التربية الحيوانية و على ظهر البواخر بذل الإكتفاء بتعويض صندوق مواجهة كورونا.

إلا أن تضحيات هذه الفئة من الطبقة العاملة لا يجب أن تنسينا ضرورة الإهتمام العاجل بظروفهم المهنية و الإجتماعية في إطار تصور جديد للرقي بأوضاع الطبقة العاملة سواء في القطاع المهيكل أو غير المهيكل. لم يعد مقبولًا أن يحرم أي تجار أو عامل أو عاملة من الحق في الخدمات الصحية والاجتماعية و الحق في الحصول على قرض السكن.

لا يمكن للمجتمع أن يعيش طويلًا على مساعدات صندوق كورونا. إستعادة الدورة الإقتصادية لحيويتها أمر حتمي. وعبر العالم نشاهد حرص الحكومات على دعم نسيجها الاقتصادي الوطني والعاملين العاطلين لتمكين اقتصادياتها من استعادة نشاطها بسرعة و بأقل الخسائر.

و في المغرب، ستواجه الدولة عبء الكلفة المالية والاقتصادية لفترة الحرب على كورونا وسيكون عليها أن تختار بين:

1 سياسة دعم الاستثمارات العمومية والخصوصية وتشجيع الاستهلاك الداخلي.

2 أو سياسة التقشف وتقليص الإستثمارات.

خيار دعم الإستثمارات العمومية و الخصوصية و وتشجيع الاستهلاك الداخلي هو الكفيل بربح رهان إنطلاق الدورة الإقتصادية و الإستمرار في تطوير النسيج الاقتصادي الوطني بسرعة و خلق مزيد من فرص الشغل و دعم الطبقات الصغرى و الوسطى.

وهو الخيار الذي سيسمح بمسايرة إنطلاقة إقتصاديات الشُركاء الاقتصاديين الأساسيين للمغرب بكل من أوروبا وأمريكا.

الأمر كسباق المسافات السريعة، حيث سرعة الإنطلاقة تحدد بشكل كبير نتيجة السباق.

إن تأخر عملية إسترجاع المغرب لحيوية إقتصاده لمدة طويلة نتيجة لسياسة حكومية تعتمد التقشف و تقليص الاستثمارات ستكون له تداعيات على الإستثمارات بما فيها الأجنبية.

فكل من قطاع السياحة و قطاع الصناعة التقليدية مثلا، و هما قطاعان إستراتيجيان من حيث فرص الشغل المباشرة و الغير مباشرة التي يوفرانها، إضافة إلى مساهماتهما في الناتج الخام الوطني و دورهما في مداخيل المغرب من العملة الصعبة، يعتبران اليوم قطاعان منكوبان . لا يمكن لدولة كالمغرب، الذي لا تتوفر على بترول ولا على كثير من مصادر العملة الصعبة، أن تترك هذين القطاعين الاستراتيجيين و آلاف العاملين فيهما يواجهون مصيرهم وحدهم.

إن استرجاع السياحة و الصناعة التقليدية بالمغرب، لقدرتها على استقبال ملايين السياح بعد فتح الحدود واسترجاع اقتصاديات الدول المصدرة لعافيتها لا يمكن أن يتحقق في إطار سياسة التقشف و تقليص الاستثمارات العمومية.

تمويل كلفة الحرب على كورونا و تمويل سياسة تشجيع الإستثمارات العمومية و الخصوصية و تشجيع الاستهلاك الداخلي يحتم الاقتراض الخارجي.

فالدول الأوروبية و على رأسها ألمانيا التي تعتبر المنظرة و الراعية لقاعدة ضبط نسبة الدين و نسبة العجزعلى التوالي تحت عتبة 60% و 3% من الناتج الداخلي، تتبنى اليوم في زمن الأزمة نهج الإستدانة و العجز يتخطى هذا السقف لتمويل إنطلاقة اقتصادياتها وعودتها إلى سابق عهدها قبل كورونا في أقرب الآجال.

من جهة أخرى، يعتبر الإستهلاك الداخلي رافعة مهمة للاقتصاد الوطني، و قد شاهدنا كيف عوضت السياحة الداخلية تراجع السياحة الأجنبية على إثر حرب الخليج الأولى، مساهمةً بذلك في إنقاذ القطاع من الإفلاس. تشجيع الإنتاج و الصناعة الوطنية عبر الإستهلاك الداخلي يجب أن يرقى إلى مستوى الأولويات. و لتحقيق ذلك لابد من الخروج من المنطق الذي يعتمد أساساً على الضريبة على الدخل إلى منطق الضريبة على الرواج و المعاملات.

لذلك يجب اليوم تقوية القدرة الشرائية للمغاربة و على الخصوص الطبقة العاملة عبر تخفيف حجم الضغط الضريبي الكبير على الدخل و مراجعتها في سبيل ضريبة على دخل الأجراء أكثر عدالة.

في إطار النقاش المحتدم اخيرا في مجال الترجمة من وإلى الأمازيغية، ارتأينا في جريدة العالم الأمازيغي أن نواكب هذا الجدل من خلال الوقوف على الخلافات والاختلافات مابين المتخصصين في هذا الحقل، وتوجهت بأسئلتها إلى عدد منهم من أجل إثراء النقاش وتوضيح الصورة عن ما يمكن ان يخل بالتوازن في هذا الإطار .

من وإلى الأمازيغية الترجمة تقسم اللغويين

ماذا يعني أن نترجم إلى الأمازيغية اليوم؟

تعتبر الترجمة من العلوم الإنسانية والاجتماعية الحيوية التي تجعل من الاختلافات الثقافية واللسانية العالمية تتواصل وتستفيد من بعضها البعض. يمكن القول بأن الترجمة هي اللغة العالمية التي من خلالها تبني جسورا للتعرف والتلاقح.

شهد الحقل المعرفي الأمازيغي مع تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حركية، مقصدها، أن تضخ في هذا الحقل (الترجمة) بعض الدراسات النظرية والتطبيقية كتنظيم ملتقيات علمية وطنية ودولية مثل: الملتقى الدولي الذي نظم بشراكة مع معهد الملك فهد للترجمة وذلك يومي 15و 16 نونبر 2005 والذي انبثق عنه إصدار جماعي يجمع كل المشاركات العلمية تحت عنوان: (traduction vers l'amazighe : problèmes et solutions pratiques)، بالإضافة للملتقى الوطني الذي نظم سنة 2006 الذي أصدر على إثره إصدار يجمع أيضا المشاركات العلمية تحت عنوان: (la traduction et l'enseignement de l'amazighe).

تشكل الترجمة علم مستجد على الأمازيغية في شقها المعرفي والعلمي باعتباره ورشا علميا يجب أن يكون حاضرا ومرافقا لسلسلة تطور الدراسات الأمازيغية. من المنصف، أن نقر بأن الدراسات والإنجازات في هذا المضمار متواضعة، لكن، من جهة، يمكن القول بأن بعد الاهتمام المؤسساتي بهذا العلم، ومن جهة أخرى، تأسيس مسالك الماستر في الترجمة والأدب في بعض الجامعات المغربية كجامعة محمد الأول كلية متعددة التخصصات سلوان، مؤشر دال على أن هناك رغبة بالنهوض بهذا الورش (الترجمة) بشكل علمي وأكاديمي.

في هذا المقال الذي عنوناه ب: ماذا يعني أن نترجم إلى الأمازيغية، اليوم؟ والذي يعد إشكالية بحد ذاته لننطلق من خلاله للإجابة على إشكالات أخرى ذات راهنيه من أجل فض الغبار على عدة أمور من أهمها، النصوص التي يمكن أن تحظى بأولوية النقل إلى الأمازيغية مبرزين في نفس السياق مميزات الترجمة وعائداتها على الأدب الأمازيغي بصفة عامة وعلى الحقول الأخرى كالحقل القانوني وما تفرضه الترجمة من وجود لها إثر ولوج الأمازيغية إلى المؤسسات الرسمية.

تشهد حصيلة الإبداع الأمازيغي مدا طفيفا وجزرا عميقا وفق السنوات. لكن، اليوم، ومع بروز دينامية تعني بالترجمة الأدبية، يمكن القول بأن تطوير هذه الدينامية والتركيز عليها تعد استراتيجية حكيمة من أجل التأسيس لتراكم إبداعي يتميز بغزارة في الإنتاج. في المقابل، يجب التحكم في سيره، أي، بتعبير أخر، التركيز على اختيار النصوص الأدبية التي يمكن أن نزود بها مكتبتنا الأمازيغية وفق الخصاص الذي تعيشه، وهذا ما يجب أن يكون وفق معرفة مكامن ضعف هذه المكتبة وأيضا مكان قوتها، بالإضافة للوعي بالتحديات الأولية التي تعترض الطريق، ولعل أن من بين التحديات نجد تحدي بناء أدب أمازيغي رصين كخطوة أولية للانتقال إلى المحطات الأخرى.

يستدعي ولوج الأمازيغية إلى المؤسسات الرسمية والتي بدورها تمتلك وثائق ومذكرات وأرشيف ذات لغة قانونية إلى الترجمة، وهذا ما يجعلنا أمام نوع أخر من الترجمة التي تتلخص في الترجمة القانونية.

من خلال ما سبق، فإن حقل اشتغال الترجمة الأمازيغية، اليوم، يوجد في حقلين: الأدب والقانون، أي أن الدراسات والمنجزات الترجمية يجب أن تصب في هذا المضمار، بالإضافة، أن يكون المهتم والمترجم على دراية علمية بالترجمة الأدبية والقانونية وكل ما يحيط بها من إطارات نظرية.

1- الترجمة الأدبية.

نعني بالترجمة الأدبية في هذا السياق، الانكباب حول النصوص الأدبية، بالرغم من أن مفهوم الترجمة الأدبية يشكل فرع من فروع الترجمة والذي يشتمل على نظريات شتى واستراتيجيات متعددة للترجمة.

يشكل نقل النصوص الأدبية العالمية إلى الأمازيغية خصاصا ظاهرا لأي مهتم بالحقل الأدبي الأمازيغي. فبالتركيز بشكل علمي حول الترجمة الأدبية، يمكن من خلالها أن تختصر المسافة والوقت من أجل الحصول على مكتسبات مثل:

- ضخ المكتبة الامازيغية بإبداعات كثيرة.
-الاستفادة من نقل أمهات الكتب التي توجد في معظم الآداب العالمية.
-تطوير المعجم الأمازيغي بالتنقيب والحفاظ عليه.
-تطوير الكتابة السردية وكل ما يحيط بها من مميزات وخصائص التي تعتبر أساسا لتطوير الرواية الأمازيغية.
-التعرف على أجناس أدبية أخرى لا تتماشى إلى مع الكتابة.

محمد فارسي

تشكل هذه المميزات التي ذكرنها خدمات تقدمها الترجمة من أجل الاستفادة منها لبناء أدب أمازيغي، ولاسيما أن اليوم يجب الحديث عن أدب أمازيغي معاصر، فالترجمة ما هي إلا جزء مهم وأساسي من أجل التأسيس له، وذلك عن طريق نقل النصوص الأدبية العالمية.

إلى جانب مميزات الترجمة الأدبية وما يعود عنها من نفع، تجدر الإشارة بأن على المهتم أو المترجم أن يعي بهذا الحقل نظريا للتعرف على المقاربات والنظريات الترجمية المتعلقة بالأدب مثل -la théorie de polysystème l'approche stylistique comparée...) وأيضا الإلمام بالنظريات الأدبية (la théorie de réception, la littérature comparée...) التي تشكل أطرافا مساعدة لفهم السياق والخطاب والتناص ...إلخ والذي يساعد بدوره على الحصول على نتيجة ترجمية جيدة. بهذا فإن الإطار النظري يحتم على المهتم أو المترجم أن يكون ملما به، لأن تأسيس أي ورش معرفي يستدعي المعايير النظرية والعلمية للحصول في الأخير على عمل مشرف.

بشكل عام، تعتبر الترجمة الأدبية، أي، نقل النصوص الأدبية العالمية ضرورة ذات راهنيه، يجب أن يساهم فيها كل مهتم بهذا الورش، نظرا لما تمنحه من مميزات لتطوير الأمازيغية في شقها الأدبي.

2- الترجمة القانونية.

يعتبر ولوج الأمازيغية إلى المؤسسات الرسمية معطى يحدد إجبارية تطوير الترجمة بشكل عام والترجمة القانونية بشكل خاص، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن اجتهادات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في صياغة معجم قانوني أمازيغي يساعد المترجم في التعامل مع الوثائق الرسمية للمؤسسات بالإضافة للمؤسسات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني التي تخوض في ترجمة قوانينها الأساسية والداخلية إلى الأمازيغية.

في نفس السياق، يجب أن نشير بأن تطوير المادة المعجمية القانونية الأمازيغية بشكل مؤسساتي سيخفف نوعا ما من الضغط حول حجم طلبات الترجمة التي يتلقاها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وذلك بمشاركة كل متخصص في الترجمة ولو بعيد عن دائرة الاشتغال في هذه المؤسسة.

تعد الأرضية المؤسساتية أرضية خصبة لتطور الترجمة القانونية الأمازيغية بشكل سريع لتأخذ مستويات وأبعاد أخرى، إذ بتقعيدها يمكن أن تنتقل من مادة مكتوبة إلى مادة متداولة لفضيا نظرا لاحتكاك المواطن مع المؤسسات والإدارات العمومية، هذا ما يتيح بالضفر على عدة مكتسبات مثل:

-تقوية موقع الأمازيغية في تنافسها في السوق اللغوية المغربية.
-تطور دلالة المعجم بخضوعه لنسق لغوي يتميز بخصوصية.

بشكل عام، تعتبر الترجمة القانونية من بين الحقول التي يجب التسريع في الاشتغال عليها نظرا لما تكتسيها من أهمية تتجلى في التواصل مع المواطن، ولعل الأرضية القانونية والدستورية في صف هذا الطرح، بالإضافة للترجمة الأدبية التي ستعزز المكتبة الأمازيغية بإنتاجات تجعلنا في مصاف الآداب العالمية والالتحاق بقاطرتها. وفي الأخير، ما على المترجمين والمؤسسات التي تعنى باللغة والثقافة الأمازيغية أن تضاعف المجهودات التي من خلالها يمكن إنجاح هذا الورش الذي سيعود بالنفع على الأمازيغية.

* أستاذ اللغة الأمازيغية، حاصل على الماستر في الأدب والترجمة

الأمازيغية والترجمة القانونية ... الرهان والتحديات

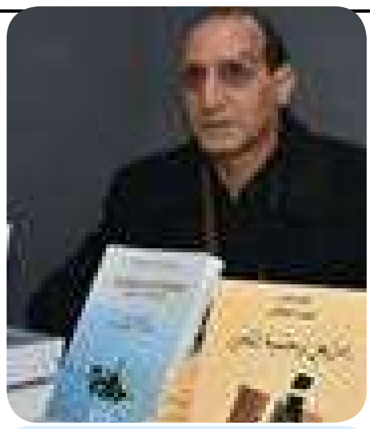

محمد بوداري

إن احد أهم الاسباب التي دفعتنا إلى خوض مغامرة الترجمة القانونية ، يتجلى في الخصاص الحاصل في مجال علم المصطلح او المصطلحية الذي يحكم نظام المعجم الامازيغي المختصّ بالقانون، والذي يكتسي اهمية كبيرة في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذي نصت عليه مقتضيات الفصل الخامس من دستور فاتح يوليوز 2011. وقد شجعنا على ذلك، ما راكمناه من معرفة في مجال القانون خلال مسارنا الجامعي، وكذا تجربتنا الغنية داخل الحركة الامازيغية واحتكاكنا بمناضلين من مناطق مختلفة بتامازغا وهو ما ساهم في إثراء معرفتنا بمختلف التعبيرات الامازيغية...

عندما قررنا خوض هذه المغامرة، كنا واعون باننا سنتعرض لنيران النقد من كل الجهات، لأننا لسنا متخصصين في «المصطلحيّة» الشامل لنوعين من النشاط : «علم المصطلح « الذي يعنى بالجانب النظريّ، و»صناعة المصطلح» التي تُعنى بالجانب العملي. كما أننا لسنا من ذوي الاختصاص في مجال اللسانيات، إلا أن ما يشفع لنا هو اننا سلكنا دربا لم يطرقه أحد من قبل، وهو درب وعر وكثير المطبات، صعب المنال على الاقل بالنسبة لشخص بلا رفقة، لأننا نعتقد بان البحث والتأليف في هذا المجال، يجب ان يكون في صلب اهتمام لجان مكونة من باحثين من ذوي الاختصاصات المختلفة، كما هو الشأن بالنسبة لباقي اللغات، حيث هناك مجمعات لغوية تهتم بعلم المصطلح كفرع هام في حقل الدراسات اللسانية، وذلك لترجمة المصطلحات القانونية ومواكبة ما جدّ من مصطلحات علمية وتقنية، قصد توحيدها وتعميمها ومعيرة القاموس الوظيفي، وتقعيد أساليب نحت الكلمات التقنية الجديدة في عالم يتغير بسرعة..

كان نبراسنا في هذه المغامرة، حكمة الأستاذ محمد شفيق الذي قال: «علمتني الحياة أن كل اللغات هي ملكية جماعية لمتحدثيها، وأن لكلّ منهم الحق في تنمية المدى الذي هو في متناول قدراته الفكرية»، فلماذا إذن سنُحرم نحن من هذا الحق؟

ودون نية انتهاك الحدود التي رسمها اللغويون لمجالهم المحروس، فإننا بذلنا قصارى جهدنا، للتأكيد، كما قال الأستاذ محمد شفيق، على «أن تاريخ علم المعجم «lexicologie» يعلمنا أن: أفضل مؤلفي المعاجم لم يكونوا بالضرورة علماء لغة في بداية حياتهم المهنية. فابن منظور، مؤلف(لسان العرب) أكثر المعاجم العربية موسوعية وشمولا، تلقى تكوينا دينيا، وكان إميل ليتري(صاحب قاموس اللغة الفرنسية) طبيبا وفيلسوفًا، وبيار لاروس كان معلمًا، وبول روبير محام «.وهؤلاء كلهم خلفوا لنا قواميس مهمة تعتبَر مراجع أساسية إلى يومنا هذا...

في تقديمه لمؤلف الاستاذ لحسن اولحاج والراحل محمد اودادس، (معجم المفردات الامازيغية الحديثة)، كتب الاستاذ محمد بودهان بان «تأليف قاموس للغة مكتوبة من قبل، كالإنجليزية واليابانية، هو مهمة صعبة للغاية. بينما إنجاز قاموس لغة ترنو إلى ان تكون مكتوبة، كما هو الشأن بالنسبة للأمازيغية، ليس مهمة صعبة فقط، بل تكاد تكون مستحيلة، بالنظر إلى غياب تراكم في مجال الكتابة والتأليف كمصدر معجمي ثابت بالنسبة للبحث واختيار الكلمة المعنية بهذا البحث».

إذا كان الامر بهذه الصعوبة بالنسبة للكلمات التي يمكن العثور عليها في قواميس اللغة العامة، فما بالك بغامرة غايتها اللغة القانونية، التي تضم مصطلحات ذات صبغة قانونية صرفة، إلى جانب احتفاظها بمصطلحات تنتمي إلى اللغة العامة والتي يمنحها القانون معنى خاصا ومختلفا عن ما هو معتاد في اللغة العادية..

كيف يمكن المغامرة إذن، في مشروع يلقي بثقله المضاعف على المترجم، فمن جهة هناك وضع وواقع اللغة الامازيغية، ومن جهة أخرى خصوصية المصطلحات القانونية التي تتميز بالدقة والرصانة والوضوح، الذي يمكن من التعبير بصدق عن المفاهيم القانونية والتي تُعطي القواعِد القانونيَّة معناها وتفسيرها وتُساعِد على تطبيقها بشكل سليم، وتسمح بتفادي الوقوع في الخطأ أثناء تطبيق القانون أو فهمه وتفسيره..

وقد حاولنا وضع هذه الأهداف نصب اعيننا، عندما كنا بصدد إنجاز هذا المعجم، الذي كان في الأصل رسالة ماستر في العلوم القانونية تخصص: قانون الاعمال، تحت إشراف الاستاذ فريد الباشا(2012-2013)، والذي وقفنا في جزء منه على خصوصيات اللغة القانونية وهي مرحلة نظرية ومنهجية مهمة وضرورية، ساعدتنا في مهمة التطبيق التي تمثلت في ترجمة المصطلحات القانونية من اللغة الفرنسية، كلغة أصل إلى اللغة الامازيغية كلغة هدف..

وقد أولينا اهتماما خاصا، في المرحلة الاولى، للمشاكل التي تعترض أي دارس للقانون وخاصة فيما يخص المصطلحات القانونية، التي لها على الاقل معنى قانونيا والتي تسمح بإنتاج الخطابات والنصوص القانونية..

فاللغة القانونية تتميز بخصوصية تتمثل من جهة، بمعجمها الذي يضم مصطلحات ذات انتماء قانوني حصري، وأخرى ذات الانتماء المزدوج، ومن جهة أخرى في النصوص التي تنتجها هذه اللغة..

وانطلاقا من ذلك، خصصنا جزءا مهما من الرسالة لخصائص ومميزات المصطلحات القانونية التي تعطي للغة القانونية خصوصيتها، دون ان نتطرق إلى ما يميز النصوص والخطابات القانونية من تقنية تعكس تقنية القانون، والتي قد تكون مستقبلا موضوع قاموس احادي اللغة يضم إنتاج لغة واصفة(Métalangage) قانونية بالامازيغية..

وعند تطرقنا لخصوصية اللغة القانونية اكتفينا فقط، بتسليط الضوء على طبيعة «المصطلح» الذي تستعمله هذه اللغة، دون ان نهتم بالعلاقات والارتباطات بين هذه المصطلحات وطريقة انتظامها داخل النصوص والخطابات القانونية..

وقد تطرقنا في البداية إلى لـ»المصطلحات» التي تنتمي للغة القانونية، والتي ميزنا ضمنها بين تلك التي تنتمي حصريا لهذه اللغة، والمصطلحات الأخرى التي تنتمي في الوقت نفسه إلى اللغتين القانونية والعامة. بعد ذلك، تطرقنا إلى المصطلحات متعددة المعاني(polysémiques)، وقد قاربنا هذه الظاهرة التي يتميز بها المعجم القانوني، من خلال الحالة التي يكون فيها تعدد المعاني منسجما ومتماسكا، وتلك التي يكون فيها غير منظم، كما عرفها الباحث الكندي جلان كلود غيمار في كتابه: «الترجمة القانونية : رهانات الترجمة القانونية (المبادئ والاختلافات) «.

بعد هذه الخطوات انتقلنا إلى مرحلة

←

التطبيق المتعلقة بإنجاز المعجم القانوني، والتي يمكن تلخيصها في خطوتين اثنتين مرتبطتين أشد الارتباط، وفق منهجية مقارنة في مجال المعاجمية المصطلحية «Terminographie»،(وهو العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلّقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصّة، إلكترونيّة أو ورقيّة)، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية اللغة القانونية من جهة وطابعها العام من جهة اخرى. وهكذا انصب اهتمامنا في خطوة أولى، على حصر المصطلحات المراد ترجمتها ووضع قائمة المداخل بالفرنسية، قبل البحث واختيار مكافئات لها بالامازيغة..

عند الاهتمام بالترجمة القانونية، يجب الأخذ في الحسبان المتغيرات الموجودة كطبيعة اللغة القانونية والخطاب القانوني الذي يمتاز بمصطلحية معقدة والخصوصيات الشكلية للنص القانوني والأنظمة القانونية التي تندرج ضمنها الترجمة القانونية...

لست هنا بصدد إختزال الترجمة القانونية في مسألة مصطلحات، وهو اختزال لا يعكس حقيقة إشكالية الترجمة القانونية ذات الأبعاد المتعددة فهناك البعد اللغوي والقانوني والمنهجي المتعلق بتقنيات الترجمة والأساليب المستعملة لتحويل النص القانوني الأصلي إلى نص قانوني هدف...إلخ، لكن الهدف والإطار الذي حددته لهذا المشروع تحكمت فيه رغبة أكيدة في توفير مخزون من المصطلحات القانونية بالامازيغية تشمل مختلف مجالات القانون، وذلك بالنظر إلى افتقار الامازيغية(التي أصبحت رسمية منذ 2011) لتراكمات اكاديمية في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الفوضى الحاصلة في حقل ترجمة وتمزيغ المصطلحات القانونية، وهي ظاهرة وقفنا عليها سواء في إنتاجات بعض الباحثين أو في مقالات وكتابات متفرقة هنا وهناك، ولم يسلم من هذه الفوضى حتى المعهد الملكي للثقافة الامازيغية الذي يفترض فيه، بالنظر إلى المهام الموكولة إليه والموارد البشرية واللوجيستيكية والمالية المخصصة له، أن يكون حريصا على تدقيق الترجمة القانونية وإيلاء مصطلحات ولغة القانون اهمية قصوى، وهو ما اثرنا بشأنه انتباه المعهد وخاصة من أوكلت إليهم مهمة ترجمة المتن الدستوري سنة 2013 إلى الامازيغية، والذي وصفناه آنذاك بالكارثة...

في مقدمة المعجم القانوني (فرنسي-أمازيغي)، أشرنا إلى أن إصدار قانون تنظيمي خاص لا يكفي لرؤية الطابع الرسمي للأمازيغية «مفعلا» بين عشية وضحاها، وذلك من خلال إدماجها في مجال التعليم والإعلام وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛ صحيح أن إصدار هذا القانون التنظيمي يعد أهم خطوة في مسار تأهيل الامازيغية وإعادة الاعتبار إليها، إلا أن ذلك ليس كافيا...

لقد تم بذل مجهودات كبيرة بهدف معيرة الامازيغية وتم إنتاج العديد من الدراسات في مختلف المجالات وألّفت عدة معاجم مختصة، إلا ان الأمر لم يَطَل العلوم القانونية ولغة القانون ومصطلحاته، وهو مجال لا بد ان يحظى بالأولوية ويظل ضروريا لأجل تحقيق تفعيل الطابع الرسمي للامازيغية لما للقانون من دور في المجتمع..

ومن هذا المنطلق، جاء إصدار المعجم القانوني الثنائي (فرنسي-أمازيغي)، الذي يقع في 224 صفحة، ليضع لبنة جديدة في صرح البحث الرصين في مجال الدراسات الامازيغية بشكل عام، وفي المجال القانوني على الخصوص، بالنظر إلى الجهد المبذول من أجل إخراجه ومحاولة تحري الدقة والوضوح في اختيار المصطلحات والمفاهيم الامازيغية لترجمة مداخل اللغة الاصل(2886 مدخلا) .

إن هذه المهمة ليست بالهينة وتكتسي صعوبة كبيرة، وذلك بسبب طبيعة اللغة القانونية التي تتميز بالرصانة والدقة والوضوح، من جهة، إذ أن المعجم القانوني وتركيبته يمنح اللغة القانونية خصوصيات، تجعل منها لغة تقنية مستقلة عن اللغة العادية من حيث النحو والبناء والمصطلح، كما يذهب إلى ذلك العديد من الفقهاء. ومن جهة أخرى، فإن هذه الصعوبة ترتبط باللغة الامازيغية وغياب معاجم ودراسات في مجال القانون وما يرتبط به بالنظر إلى التهميش الذي طالها لعدة قرون..

ولئن كانت الترجمة عموما، أيا كان نوعها، تتطلب توفر مجموعة من المهارات لدى المترجم فإن الترجمة القانونية تطرح عدة تحديات أمام المترجم ترتبط بالصعوبات والتعقيدات ذات الصلة بطبيعة اللغة القانونية من جهة وبالنصوص التي تنتجها هذه اللغة من جهة اخرى، والتي تنشئ آثارا وتترتب عليها جزاءات وعقوبات وتعاقدات داخل المجتمع، قد تكون وخيمة إن أسيئت عملية ترجمتها او أخفق المترجم في إيجاد مكافئ أو مقابل دقيق ومحدد للمصطلحات القانونية بين اللغة المصدر واللغة الهدف، إذ الترجمة في هذه الحالة لا تفرز نتاجا لغويا فقط بل أيضا أثرا ونتيجة قانونية..

وبغض النظر عن مختلف النظريات التي قاربت فعل الترجمة، فإن رهانات الترجمة الأدبية تتمثل أساسا في المحافظة على المعنى والخصائص والمقومات الفنية والجمالية للنص الأصلي. فترجمة نص ادبي ترنو إلى ترجمة احاسيس ووضعيات نفسية ونقل الافكار والعواطف والانفعالات، وبالتالي جعل المتلقي يستوعب روح النص الاصلي وشروط انتاجه وخلق أجواء نفسية تترك إلى حد بعيد ذات الآثار التي يحدثها النص المترجم...

فالترجمة الادبية بهذا المعنى، تكون لها آثار على المتلقي بالدرجة الأولى، بغض النظر عن ما لها من اهمية في مجال التلاقح والتبادل الثقافي والحضاري والتواصل بين الامم، وسواء كان المترجم قد توفق او أخفق في نقل مضمون ومعاني النص الأصلي وأهداف صاحبه من تأليفه، فإن النتائج والآثار المترتبة عن ذلك لن تصل إلى درجة ومستوى تلك التي قد تسببها ترجمة قانونية رديئة او غير موفقة..

وفي هذا الإطار، يجب التمييز بين الاستعمال العام للغة، حيث تكون الكلمة ذات معنى، والاستعمال الخاص للغة حيث لكل مصطلح مفهوم، واللغة القانونية هي لغة خاصة تتكون من مصطلحات تعبر عن مفاهيم يحدها نظام قانوني بينما الكلمة لها معنى يحده الاستعمال العام للغة، ومن هنا تتضح اهمية الترجمة القانونية كعملية ترجمة بين لغتين قانونيتين تعبران عن نظامين قانونيين مختلفين، عمادها او قوامها المصطلح القانوني، الذي يرتهن حده ومعناه وفهمه، وبالتالي ترجمته إلى لغة أخرى، بفهم موضعه في النظام القانوني الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح، وبما يقابله من مصطلح في النظام القانوني للغة الأخرى...

وبالعودة إلى تجربتنا في هذا المجال، نقرّ بادئ ذي بدء أن الأمر لم يكن سهلا البتة. فإلى جانب الطبيعة التقنية للغة القانونية وما تقتضيه من جهد فكري ومنهجي واطلاع على مكنونات اللغة المصدر والنظام القانوني الذي تعبر عنه، فإن إشكالا آخر اعترض سبيلنا ويتعلق باللغة الهدف، وهي هنا الامازيغية، ووضعها الذي لم يكن ليسهل علينا عملية البحث وسهولة إيجاد المصطلحات المكافئة لمداخيل المعجم، التي اعتمدنا في ترتيبها على سلسلة من معاجم «دالوز» بالفرنسية بعد إجراء تعديلات عليها بالحذف او الإضافة حتى تكون مطابقة لواقع المغرب والانظمة القانونية المعتمدة فيه..

وبالنظر إلى طبيعة اللغة القانونية، فقد حاولنا قدر الإمكان تدقيق المفاهيم وعدم الخلط بين عدة مفاهيم ومصطلحات، والبحث الدؤوب عن المصطلح المناسب المكافئ وظيفيًا في الامازيغية لكل مدخل باللغة الفرنسية قبل اللجوء إلى استراتيجية التكافؤ اللفظي أو المعجمي عند استحالة التكافؤ الوظيفي أو تقنية الشرح عند انعدام إمكانية استعمال تقنيتي التكافؤ الوظيفي أو التكافؤ اللفظي. وحاولنا قدر الإمكان تفادي تقنية وضع مصطلح جديد «néologisme»، وهي آخر تقنية لجأنا إليها بعد استنفاذ جميع التقنيات المذكورة أعلاه..

الهدف من العجم القانوني توفير مخزون من المصطلحات القانونية بالامازيغية تشمل مختلف مجالات القانون، وذلك بالنظر إلى افتقار الامازيغية لتراكمات اكاديمية في هذا المجال وكذا بسبب الفوضى الحاصلة في حقل ترجمة وتمزيغ المصطلحات القانونية ... ولم يسلم من هذه الفوضى حتى المعهد الملكي للثقافة الامازيغية الذي يفترض فيه... أن يكون حريصا على تدقيق الترجمة القانونية وإيلاء مصطلحات ولغة القانون اهمية قصوى

وقد اعتمدنا في ذلك على عدة مراجع ذات الصلة بالموضوع سواء بالأمازيغية أو العربية أو الفرنسية أو ثنائية اللغة بالإضافة إلى مراجع نظرية ترتبط باللسانيات وخاصة تلك المرتبطة باللغة القانونية وخصوصيتها..

فكما لكل علم مصطلحاته ومفاهيمه، فإن لعلم القانون كذلك مصطلحاته ومفاهيمه التي تشكل ما يسمى بـ«لغة القانون»، فهي تتميز بخصوصياتها الخاصة التي تجعلها مختلفة عن لغات العلوم الأخرى كالعلوم الرياضية والعلوم الطبيعية والعلوم الفيزيائية وغيرها...؛ ومع ذلك، فالمصطلح القانوني دقيق كدقة مصطلح العلوم الأخرى البحتة.

كما ان العلاقة بين اللغة القانونية واللغة العادية او العامة تأخذ صورا متعددة؛ فقد يتطابق المدلول اللغوي مع المدلول الاصطلاحي القانوني، وقد يكون المصطلح القانوني أوسع مدلولا منه في الاصطلاح اللغوي. وقد يحدث العكس، حيث يكون المصطلح القانوني أضيق مدلولا منه في اللغة، وقد يكون للمصطلح القانوني مدلول مغاير للمعنى اللغوي...

وقد اخترنا الاحتفاظ بملاحظاتنا في الحواشي الشارحة أو التي تحيل إلى المراجع المعتمدة، في اسفل الصفحات، وذلك لما لها من اهمية في تكوين رأي القارئ حول المجهود المبذول وكذا المقارنة بين ما ذهبنا إليه واستقر عليه رأينا وبين ما يروج من مصطلحات ويُتداول دون تمحيص..

وإذا كانت ظاهرة تعدد المعاني التي تميز اللغة القانونية عن اللغات المختصة المرتبطة بالعلوم الحقة، تجد لها سندا في اللغة الفرنسية، فإن الأمر يتعلق في أغلب الاحيان بالنسبة للأمازيغية، حسب اعتقادنا، إما بالكسل الذهني والركون إلى ابسط الطرق والميل إلى الحلول السهلة، بالنسبة لبعض الباحثين والمؤلفين في هذا المجال، أو بالجهل وعدم الإلمام بخصوصية ورهانات الترجمة القانونية..

وفي هذا الصدد، يمكن ان نورد عدة أمثلة، منها مصطلح «droit» في اللغة الفرنسية، الذي يستعمل لتوصيف القانون نفسه، والذي يدل حسب السياق الذي يستعمل فيه إما على القانون «droit objectif» أو يأخذ معنى الحق «droit subjectif ». والذي غالبا ما يترجم إلى الامازيغية بـ«أزرف» دون الانتباه إلى الفرق بين القانون والحق والشرع والعرف...

ويمكن ان نشير كذلك إلى مصطلح «acte» وهو حمّال أوجه حسب السياق(أرّأ، إيگي، أسكراو..)، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لمصطلح مصطلح (action)، الذي يختلف معناه ليس فقط بين اللغة العامة واللغة الخاصة بل بين فروع القانون وتخصصاته كذلك، ففي القانون المدني يعني « دعوى»(اسراض) ولكن في القانون التجاري يعني «السهم «(تيليت)، ويجب الانتباه إلى ذلك خلال عملية الترجمة، وبالتالي فإن خلف الاستعمال العام لمصطلح ما يختفي معنى او مفهوم قد لا يستوعبه فهم وعقل الرجل البسيط او العادي، او رجل الشارع كما يقول الفرنسيون...

نفس الشيء ينسحب على مصطلحات «الحكومة» و«السلطة» التي تتم ترجمتها بـ«تانباضت»، وكذا مصطلحات «الجناية» و«الجنحة» و«المخالفة» وهي اقسام الجرائم التي فرق بينها القانون حسب خطورتها، والتي لا يتم الانتباه إليها في الترجمات الامازيغية..

ولنأخذ مثالا آخر، ويتعلق بمصطلح عقد أو (contrat)، حيث هنالك عشرات الاصطلاحات لأنواع العقود في القانون وتحتاج هذه المصطلحات إلى ايجاد مدلولاتها القانونية الدقيقة، فهنالك مثلا عقد الاذعان (Contrat d'adhésion) وعقد الايجار (contrat de bail)، وعقد البيع (Contrat de vente) والعقد الرضائي (contrat consensuel) ، وعقد الزواج (Contrat de mariage)، وأنواع كثيرة جداً لا يتسع المجال لذكرها هنا...

ونورد مثالا آخر، يتعلق بمصطلحات «المشتبه به» و«الموقوف والمعتقل» و«المتهم»، و«المجرم» وهي مصطلحات مختلفة لا يجب الخلط بينها، واللائحة طويلة لا يتسع المجال لذكر كل الامثلة، ويمكن الاطلاع عليها من خلال قراءة المعجم والحواشي التي احتفظنا بها لأننا نعتقد ان ما قمنا به ليس قرآنا منزلا، لان الامر لا يتعلق بقاموس او معجم خاص بلغة ذات تقاليد عريقة في الكتابة، كما ان الامر يتعلق ببحث حاولنا من خلاله مقاربة اشكالية الترجمة القانونية وفق ما حصل لدينا من قناعة، كما لا ندعي اننا احطنا بكل جوانب الإشكالية المرتبطة بالترجمة القانونية الامازيغية، لأن الموضوع يجب ان تهتم به مؤسسة مرجعية في مجال معيرة وتوحيد وتعميم اللغة الأمازيغية، كما هو الشأن بالنسبة للغات الأخرى حيث تم إنشاء مجمعات لغوية تضم متخصصين في مجالات مختلفة وهيئات تنسيقية في مجال الترجمة وخاصة فيما يخص اللغات الخاصة او الخصوصية..

وفي الأخير، لا أخفيكم سرا إن قلت إن «أموال أزرفان» هو أولا واجب تجاه الامازيغية وأتمنى أن أكون قد وفيت جزءا من الدين الذي بذمتي تجاه هذه اللغة العظيمة وثقافتها، وهذا العمل كما لا يخفى عليكم هو امتداد لنضالنا ومساهمتنا المتواضعة داخل «CMA» من أجل إعادة الاعتبار للامازيغية، والترافع لكي تتبوأ المكانة التي تستحقها في المغرب ومجتمعات تامازغا..هذا بالنسبة للجانب الذاتي إن شئنا القول.

أما بخصوص المسوّغات الموضوعية التي كانت سببا في تنزيل هذا العمل، فكما سبق لي ان قلت فالأمر يتعلق بالأساس بالوضعية التي تعيشها الأمازيغية، التي يمكن وصفها بالمفارقة، فمن جهة هناك اعتراف دستوري بالتعدد اللغوي والهوياتي بالمغرب و«اعتبار الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مُشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء»، ومن جهة أخرى فإن هذا الوضع الدستوري والقانوني الجديد للامازيغية لا يوازي وضعها الواقعي في الإدارة والإعلام والتعليم ..إلخ، وهو وضع مرتبط بالأساس بالتأخر والمماطلة في إصدار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، الذي نصت عليه الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور.

ولئن كان هذا التأخر وهذه المماطلة، يرجعان بالأساس إلى حسابات سياسوية مرتبطة بالأحزاب المكونة للتحالف الحكومي وضعف تلك المكونة للمعارضة وتهاونها وعدم اكتراث بعضها بالامازيغية.. فإن الأمر مرتبط كذلك بشروط ترتبط بالذات الامازيغية سواء فيما يتعلق باللغة او الفاعلين في هذا المجال، إذ لا يكفي إصدار قانون تنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية حتى تتحقق بين عشية وضحاها وتتبدى في كل مجالات الحياة العامة...

شكر خاص:

لا بد من الإشارة إلى أن رحلة البحث عن الجهة التي ستتكلف بطبع ونشر المعجم كانت شاقة وتطلبت ما يناهز السنتين، حيث قررت تحويل البحث إلى كتاب- الذي كان في الأصل رسالة نلت بها ماستر تخصص قانون الأعمال بكلية الحقوق اكدال بالرباط- وذلك بالاعتماد على إمكانياتي الخاصة وقمت بالاتصال ببعض الأصدقاء الذين لهم علاقة بمجال الطبع والنشر وقد نالت الفكرة استحسانهم واخص بالذكر الإخوة في «ازطا امازيغ» وفي «العالم الامازيغي»، وتم الاتفاق مع الإخوة في «ايديسيون امازيغ» على إخراج المعجم بالشكل الذي ترونه الآن. واشكرهم على الثقة التي وضعوها في خاصة اختي أمينة ابن الشيخ «تامايورت» وزوجها رشيد راحا، كما اشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع واخص بالذكر صديقي الحبيب فؤاد الذي لم يبخل علي ببعض اللوحات الكاليغرافية التي اخترت منها تلك التي تزين غلاف الكتاب، كما اشكر جزيل الشكر الأستاذ احمد بوعود الذي تفضل بالتقديم للمعجم واقتطع لذلك جزءا من وقته القيم...كما أشكر صديقي عمر امزيان وكل الطاقم المشتغل بمطبعة شمس، الذين تكلفوا بالجانب التقني وإعداد العمل للطبع..

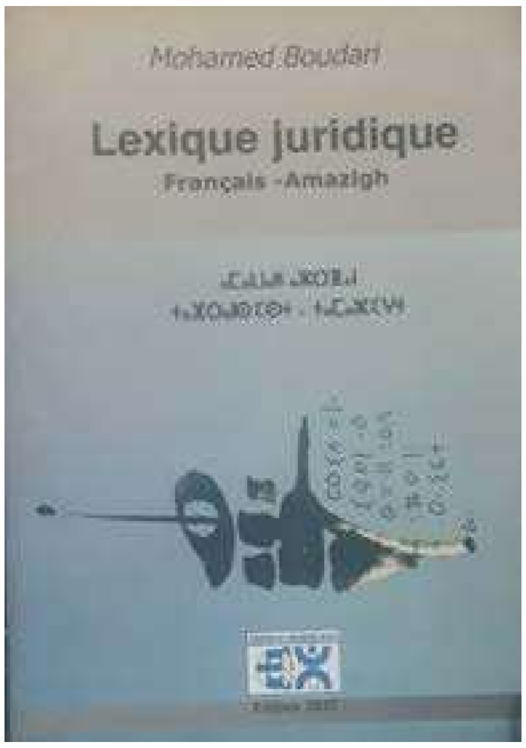

الترجمة دعامة للتخطيط التداولي للغة الأمازيغية الموحدة

رشيد الغرناطي

يمكن أن نعرف الترجمة بكونها نقل فكرة أو مجموعة من الأفكار من لغة تسمى لغة المصدر إلى لغة أخرى تسمة لغة الهدف، لكن من بين التعاريف التي فتحت الشك في تعريف الترجمة تعريفا دقيقا هي عبارة امبرتو إيكو، حيث تعد الترجمة حسب إيكو تفاوضا بين لغتين تتنازل بمقتضاه كل لغة عن قدر من طاقتها التعبيرية، ومن هنا صار المختصون يقفون أمام ما تختص به كل لغة من نظام ثقافي ورمزي يستحيل معه امكانية النقل الخالص للفكرة من شبكة اللغة المصدر إلى اللغة الهدف التي تختلف تماما من حيث نظامها الرمزي والثقافي والنفسي، ولكن مع ذلك يتفق أغلب المختصين على أن المترجم له مهمتين أساستين، الأولى هي الحفاظ على المعنى الأصلي للنص المترجم والثانية هي محاولة البحث في الطاقة التعبيرية للغة الهدف التي تقترب من الفكرة المراد ترجمتها.

إن البحث في اشكالية الترجمة أمر في غاية التعقيد نظرا لما تنطوي عليه اللغة ذاتها من تعقيد في مختلف علاقاتها بمستعمليها، ونظرا وما يحملون هؤلاء من قيم ثقافية وقيم اجتماعية وفكرية وحضارية ونفسية قد تحجبها اللغة أو تفصح عنها، وتجنبا للخوض في هذه الإشكاليات المفتوحة سأحاول حصر هذه المقالة في تقديم فكرتين أساسيتين: الأولى هي امكانية توظيف الترجمة في التخطيط اللغوي لتوحيد استعمالات اللغة الأمازيغية لاسيما فيما يخص الإعلام، والثانية عبارة عن دراسة تداولية للغة المعيار، والتي من خلالها تم التطرق لمستوى تداول هذه اللغة في القصاصة الخبرية لوكالة المغرب العربي للأنباء.

-1- الترجمة والتخطيط لانتشار اللغة المعيارية في الإعلام

يتخوف بعض اللسانيين من الترجمة باعتبارها تأويلا لغويا ينقل معه نسقا لغويا جديدا يمكن أن يهدد النسق اللغوي للغة الهدف، «فكل ترجمة مهما كانت طبيعتها لا يمكن أن تنضبط لنسق الأحادية اللغوية» . ومن هذا المنطلق يصف عبد الهادي بوطالب اللغة بالقلعة الواجب عسكرتها خوفا من دخول الأجنبي إليها ، ويصفها بوصف آخر وهو مفهوم السيادة اللغوية ، وفي مقابل هذا الرأي، هناك رأي آخر يرى بحتمية الترجمة من أجل تطوير اللغة، لأنه يستحيل حصر ما قد يستجد من مستجدات في اللغة في يوم واحد .

إن الحديث عن الترجمة في هذه المقالة يرتبط من جهة بالتطور الذي يحدث في العالم وتأثيرات هذا التطورعلى اللغة، فاللغة تستقبل نصوصا وكلمات في إطار التفاعل الثقافي الآتي من تنوع الثقافات العالمية، ومن جهة أخرى البحث عن كيفية مساهمة الصحافيين في تطوير اللغة الأمازيغية في وسائط الإعلام، لأنهم يستقبلون باستمرار نصوصا وظواهر لغوية يومية جديدة، ولا شك أن هذه الظواهر منها ما يساهم في تطوير اللغة الأمازيغية ومنها ما يُعيقهذا التطور.

وقد طرح بعض اللسانيين هذه الإشكالية، حين تم التعرض للسيرورة التي يمر بها التخطيط اللساني الأمازيغي المتمثل في الانتصار للصفاء اللغوي على حساب المرونة بشأن التداول اللغوي الذي تفرضه قوانين اللغة، وفي هذا الصدد يقول رشيد برهون:»أظن أن الباحثين في مجال اللغة الأمازيغية سيواجهون بحدة ثنائية المعيارية والوصفية في اشتغالهم بالمتون، فهل سيكررون ما عاشته اللغة العربية في القرن الثاني للهجرة عندما حصر فقهاء اللغة مجال جمع المادة اللغوية في حيز زماني ومكاني ضيق بحثا عن الصفاء؟ سيسقط الدارسون حينها فيما انطلقوا من محاربته: سيسعون نحو الصفاء، هذا المفهوم الذي كان دائما وراء تهميش اللغة الأمازيغية « .

إن اعتبار اللغة الأمازيغية في طور التهئية تجعل الباحث يواجه صعوبة في البحث عن حقيقة امتثال الصحفي للضوابط اللغوية الأمازيغية، لأن مسألة الخطأ اللغوي هو ملازم لكل اللغات مهما بلغت درجتها من التنميط والتقعيد، ولذلك فمراقبة سلوك الصحفي من حيث تداول اللغة الأمازيغية يجب أن يحتكم إلى معيار قابل للتغير.

إن الحديث عن السلامة اللغوية مرتبط بوجود معيار ثابت، لأنه لا يمكن القول بأن الصحفي وقع في خطأ لغوي إلا إذا سلمنا بوجود معيار ثابت نحتكم إليه . وحينما نتحدث عن معيار ثابت فمعنى ذلك التأسيس لإطار مراقبة السلامة اللغوية عند مستعملي هذه اللغة، لأن الاستعمال اللغوي بدوره يعكس مستوى النجاح أو الإخفاق في معيرة اللغة، ومن خلاله نكشف عن مستوى قبول المعيار من طرف المتكلمين، أما حينما نتحدث عن قابلية المعيار للتحول، فأنذاك ننتقل بالضرورة إلى عملية الوصف، حيث نراقب كيفية اشتغال المتن اللغوي بتتبع اللغة في استعمالاتها المتعددة والمتنوعة، ونبحث من خلال هذه المراقبة على المستوى الذي خرقت فيه الاستعمالات اللغوية المعيار اللغوي.

إذا، فثنائية المعيار والاستعمال كفيلة بالقول إن المعيار متحول، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الصحفي أو المشتغل على استخدام اللغة الأمازيغية في وسائط الإعلام، شبيه بالوضعية الباسكية، حيث يشتغل المترجم الباسكي بلغة لم يتم توحيدها بعد، ومع ذلك فهذه الترجمة تعد دعما قويا للغة الموحدة بفضل ما يقدمة علماء المعجم وعلماء المصطلحات، رغم أن القرار النهائي يرجع إلى المخطط اللغوي، ومع ذلك فالمخطط بدوره لا يمكن أن يغفل إسهامات المترجم .

وفي هذا الصدد يقول الحسين المجاهد:»يعد المصطلح عمدة ضرورية لأية لغة سيكتب لها النجاح، سواء كانت مؤهلة في حد ذاتها، أو كانت قادرة على الإستعارة من لغة أخرى بأسلوبها الخاص» .لأن اللغات تختلف من حيث مستويات التركيب والصرف والمعجم، وهذه الإختلافات - حسب مجاهد- هي التي تصعب وظيفية الترجمة في علاقتها بمعيرة اللغات، وتطرح هذه الإشكالية بقوة عندما يعتقد مستخدمو هذه المصطلحات أن هذه الكلمات أصلية في تلك اللغة، وبالتالي يتم ترجمتها من خلال الحمولة الدلالية التي تكونت للكلمة داخل اللغة التي تواترت فيها هذه الكلمة، وهذا المشكل يحجب الدلالة الأصلية التي كانت تقابل الكلمة قبل انتقالها إلى اللغة التي استقرت فيها من جديد ، وفي نفس السياق يربط مجاهد إشكالية الترجمة بالصعوبات التي ترتبط بأصحاب معيرة اللغة الذين يربطون اللغة بمستواهم العلمي، بل أحيانا يحتكرون هذه المعايير أو الوصول إلى حد ابتكارهم الموانع اللغوية.

إن معالجتنا لإشكالية الترجمة في هذه المقالة راجع إلى أن اللغة الأمازيغية المتداولة في أغلب وسائط الإعلام الحديثة -لاسيما النصوص الإلكترونية- عبارة عن نصوص مترجمة من لغات أخرى، لأن مصدر الخبر أو المادة الإعلامية غالبا ما تكون محررة بهذه اللغات، وتعد نصوص وكالة المغرب للأنباء نموذجا لذلك.

-2- اللغة المعيار من خلال المتن الإلكتروني لوكالة المغرب للأنباء

تأسست هذه الوكالة في 31 ماي 1959، وهي هيئة تقدم الخدمات الإخبارية عبر تجميع الأخبار بالصورة والصوت والكلمة عن مختلف المؤسسات الإعلامية؛ من إذاعة وتلفزة ومختلف الوسائط الإعلامية، وقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وهذه المؤسسة بتاريخ 15 فبراير 2013، تروم إطلاق بوابتين مخصصتين للأخبار باللغة الأمازيغية: الأولى موجهة للعموم، والثانية لمهني الإعلام من مستعملي هذه اللغة، كما تندرج هذه الخطوة ضمن الإجراءات المساهمة في تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، تبعا للمقتضيات الدستورية المتعلقة برسمية اللغة الأمازيغية .

سنتبع وضعية تداول اللغة الأمازيغية المعيار في هذه الفقرة من خلال انتقاء نص عشوائي من الموقع الرسمي الإلكتروني لوكالة المغرب للأنباء، ونقوم بفحص النص على مستوى سلامته اللغوية وفق الوصف المعياري للغة الأمازيغية الوارد في كتاب نحو اللغة الأمازيغية.

النص التطبيقي الأول :

ⴰⵙⴳⵎⴹⴳⵥ ⵢⴰⵜ ⵜⴰⵎⵢⴰⵇⵇⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⴷⵔⴰⵡⵜ ⴳⵔ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙ ⵜⵏⵜⴷⵎⵙⴰ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴷ «ⵍⴰⵎⴰⴱ» ⵉⵔⴰⵏ ⴰⴷ ⵜⵏⴽⵔⵔⵙⵓⵎ ⵣⴳ ⵓⵏⴰⵣⵣⵓⵍⴰⵏ-20 ⵢⵓⵏⵢⵓ 2018.

ⵙⴳⵎⵉⵏ ⵓⵎⴰⵡⵙⴰⵙ ⵏ ⵜⴷⵍⵙⴰ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ, ⵎⵓⵃⵎⵎⴷ ⵍⵃⵕⵏ, ⴷ ⴰⵏⵎⵀⴰⵍ ⴰⵎⴰⵜⴰⵢ ⵏ ⵜⵙⵏⵓⵔⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵢⵜ ⵏ ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ (ⵍⴰⵎⴰⴱ), ⵎⴰⵙⵙ ⵅⴰⵍⵉⵍⵍ ⵀⴰⵛⵉⵎⵉ ⵍⵉⴷⵔⵉⵙⵉ, ⴰⵙⵙⵏⵓⵢⵏⴰⵙ 14 ⵎⴰⵢⵢⵓ ⴳ ⵕⵕⴱⴰⵟ, ⴳⵥ ⵢⴰⵜ ⵜⵎⵢⴰⵇⵇⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⴷⵔⴰⵡⵜ ⵉⵔⴰⵏ ⴰⴷ ⵜⵏⴽⵔⵔⵙⵏ ⵓⵎⵣⴳⵓⵏ ⴰⵣⵣⵓⵍⴰⵏ ⵙ ⵜⴰⵡⵡⵓⵔⵜ ⵜⵉⵍⵉⴽⵟⵕⵓⵏⵉⵜ ⵏ ⵜⵙⵏⵓⵔⴰⵢⵜ.

ⵉⵏⵏⴰ ⵎⴰⵙⵙ ⵍⵃⵕⵏ ⴳ ⵢⴰⵜ ⵜⵙⴳⵓⵔⵉ ⵉⵜⵙⵏⵓⵔⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵢⵜ ⵏⵓⵙⵏⵖⵎⵙ (ⵍⴰⵎⴰⴱ), ⴷⵥⵥⵉⵔⵏ ⵜⵥⵓⴳⵍⴰ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⴹ ⵉⵜⵜⵓⵙⴽⴰⵔⵏ ⵜⴰⵎⴰ ⵏ ⵓⵙⴳⵔⴰⵡ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏⵓⵎⵣⴳⵓ, ⵎⴰⵙ ⵜⴰⵎⵢⴰⵇⵇⴰⵏⵜ ⴰⴷ ⵜⵔⴰ ⴰⴷ ⵜⵙⵔⵔⵙ ⵜⴰⵙⵉⵍⴰ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⵙ ⴳⵔ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⴷⵍⵙⴰ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ-ⵉⴳⵔ ⵏ ⵜⴷⵍⵙⴰ, ⴷ ⵜⵙⵏⵓⵔⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵢⵜ ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ, ⵍⵍⵉ ⵢⴳⴰⵏ ⵜⴰⵎⵙⴰⵔⵜ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵜ ⵜⵉⵙ ⵜⵔⴰⵜⵉⵊⵉⵜ, ⵎⵔⴰ ⴰⴷ ⵜⵎⵓⵏ ⴷ ⵉⴳⵔ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ, ⵙⵍⴰⵡⵏⴰⴽⴽⵓ ⵡⴰⵏⵏ ⵉⵣⴷⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⴳⵓⵔⵉ ⵜⴰⵎⵣⴳⵓⵏⵜ.

ⵉⵥⵔⴰ ⵢⵏⵏⴰ ⵎⴰⵙⵙ ⵍⵃⵕⵏ ⵎⴰⵙ «ⵜⴰⵙⵏⵓⵔⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵜ ⵏ ⵓⵏⵖⵎⵙ ⵜⵔⴰ ⴰⴷⵜⴰⵙⵙⵉ ⵢⴰⵜ ⵜⵉⵍⴰⵍⵜ ⵜⴰⴷⴷⵓⵔ ⵜⴳ ⵜⵏⴽⵔⴰ ⵙ ⵜⴷⵍⵙⴰ ⴷ ⵓⵎⵣⴳⵓⵏ ⴰⵥⴰⴷ ⴰⵢⵜⵜⵥⴽⴰ ⵏ ⵙⵙⴰⵍⵍⵉⵢⵙⵎⵖⵔ ⴳ ⵜⴰⵏⴰ ⵢⵜⵏⵓⵙⵏⵖⵎⵙ », ⵉⵙⴰⵡⵍ ⴱⴰⵀⵔⴰ ⴳⵓⵙⴰⵜⵉⴷⵖ, ⴳⵥ ⵜⵉⵍⴰⵜ ⵜⴰⴷⴷⵓⵔⵜ ⵏ ⵉⵎⴰⵙ ⵙⵏⵏⵓⵙⵏⵖⵎⵙ ⴳ ⵜⵏⴽⵔⴰ ⵙ ⵏⵜⴷⵍⵙⴰ.

يتضمن هذا النص 209 كلمة إملائية، منها حوالي 87 مفردة معجميةو 13 مفردة مستحدثة، ويتصف النص بالسلامة اللغوية على المستوى الصرفي والتركيبي وفق قواعد معيرة اللغة الأمازيغية بالمغرب، أما من حيث المعجم فيتميز هذا المتن اللغوي بكثرة المفردات المستحدثة، والتي تشكل نسبة 14,94%، وهو ما يجد تفسيره في حداثة معيرة اللغة الأمازيغية، حيث يلتجيء مستخدم هذه اللغة إلى ما تختزنه من بنيات لسانية صرفية تسعف في إنتاج كلمات جديدة تواكب بها مختلف التطورات التي تعرفها مختلف الحقول المعرفية.

وأثناء المقارنة بين طرق وكيفيات توليد المفردات الجديدة، تبين أن الاستحداث عن طريق الاشتقاق يتصدر قائمة الطرق المتعبة لإنتاج المفردات، ثم التوسيع الدلالي والاقتراض في الرتبة الثانية، وأخيرا التركيب بين نواتين دلاليتين. وفيما يلي جدول يبين طبيعة التوليد المعجمي للمفردات المستحدثة الواردة في هذا النص.

* جدول يتضمن الكلمات المستحدثة و طبيعة توليد هذه الكلمات:

الكلمة	نوع التوليد	ملاحظات
التواصل	اشتقاق	تم اشتقاق كلمة جديدة لمادة الإسم (ⴰⵎⵢⴰⵡⴰⴹ) بمعنى التواصل من مادة الفعل (ⴰⵡⴹ) بمعنى صِلْ،عبر اضافة مورفيمات الإشتقاق.
الثقافة	اشتقاق	تم اشتقاق كلمة جديدة لمادة الإسم ( ) من مادة الإسم (ⴰⴷⵍⵉⵙ) بمعنى الكتاب، عبر إضافة مورفيمات التأنيث لتفيد معنى الثقافة.
وكالة	تركيب	تركيب من كلمة "ⵙⵏ" التي تفيد المعرفة، وكلمة "ⴰⵔⵔⴰ" التي تفيد الكتابة أو المكتب، بمعنى مكتب تعريف الخدمة.
مايو	اقتراض	اقتراض حرفي لكلمة "ماي" التي تعني الشهرالخامس من السنة الميلادية.
إتفاقية	اشتقاق وتوسيع دلالي	تم اشتقاق ( ) بمعنى عقدة من فعل (ⵇⵇⵏ) بمعنى عقد وتم اضافة دلالة جديدة بمعنى اتفاقية.
الإلكترونية	اقتراض	تم اقتراض الكلمة ( ) مع إلباس هذا الدخيل العلامات الصرفية للغة الأمازيغية
النشر	اشتقاق وتوسيع دلالي	تم اشتقاق مادة الإسم ( ) بمعنى النشر، من مادة الفعل (ⵣⵓⵣⵣⵍ) بمعنى أسرع، وتم اضافة دلالة جديدة ترتبط بالنشر الإعلامي وهي الترويج.
منتدى	اشتقاق	تم اشتقاق دالة "منتدى"( ) بإضافة مورفيمات الاسم للغة الأمازيغية من دلالة الفعل(ⴳⵔⵓ) بمعنى جَمَعَ.
المشاركة	اشتقاق	اشتقاق( ) بمعنى التعاون من الكلمة التي لاتزال متداولة (ⵜⴰⵡⵉⵣⴰ) التي تفيد العمل التضامني، مع بعض التحولات التي تقتضيها قواعد الجوار الصوتية التي تحول فيها الصوت/ⵣ/ إلى/ⵙ/.
الأنباء	اشتقاق	تفيد اللفظة، بحسب السياق الذي وردت فيه، معنى الأنباء أي الأخبار، إلا أن الإشتقاق عبر اضافة مورفيم الجعلية يفيد معنى آخر وهو الإخبار أي ترويج الخبر وهي مشتقة من كلمة (ⴰⵏⵖⵎⵉⵙ) بمعنى الخبر.
المشهد	اشتقاق	تم اشتقاق كلمة( ) بمعنى الواقع، من مادة الفعل(ⵎⵙⵔ) بمعنى حدث ووقع، ثم اضافة دلالة جديدة من الواقع بمعنى المشهد.
الإستراتجية	اقتراض	اقتراض كلمة ( ) مع إلباسها صرفات اللغة الأمازيغية.
النهضة	اشتقاق	اشتقاق كلمة ( ) بمعنى النهضة من مادة الفعل(ⴽⴽⵔ) بمعنى انهض وقم

يلاحظ أن مستوى تداول اللغة الأمازيغية المعيار، في وجهها الكتابي، أكثر احتراما للسلامة اللغوية من طرف الصحافيين، نظرا للوقت الكافي في تحريرهم لنصوص إعلامية، ثم مراجعتها لتكون أكثر تناغما مع نحو اللغة الأمازيغية ومعجمها، ، وهذا على خلاف ممستوى تداول اللغة المعيار على المستوى الشفوي، نظرا لصعوبة قراءة النصوص الأمازيغية، ثم اعتماد بعض الصحافين على كتابة النصوص باللغة العربية، وترجمتها ترجمة فورية خصوصا في الإذاعة الأمازيغية.

أسئـــــــلة لــ 3 ـــــــ للكاتب الأمازيغي والمترجم أكرام صالح*

*** باعتبارك من المهتمين بالترجمة من وإلى الأمازيغية، ماهي الصعوبات التي تواجهها؟**

** من منظوري الخاص يمكن أن نحصر الصعوبات التي يمكن مواجهتها أثناء الترجمة من و إلى الأمازيغية في غياب معايير للترجمة الجيدة، إضافة إلى نقص في المعاجم الإصلاحية ، ثم غياب الإهتمام من قبل المؤسسات وكذا تشجيع و تحفيز المترجمين بالأمازيغية كما هو الشأن بالنسبة للغات الاخرى.

*** الا ترى أن الترجمة فيا يخص الأزيغية يتعال معها بنوع ن العشوائية والإستهتار؟**

** بالفعل لازالت الترجمة إلى الأمازيغية تعاني من العشوائية خاصة و أن كل من هب ودب يدعي الإلمام بها في ظل استهتار كبير لدى البعض وفي غياب تام للمراقبة و المحاسبة ، ويظهر هذا جليا في كتابة الواجهات والإعلانات التي تعتمد على تعويض أبجدية نص الانطلاق بمرادفاته في الجدية نص الوصول في تجاهل تام للمعنى، وهو ما اعتبره استفزازامتعمدا حسنا بين طياته احتقار للأمازيغية .

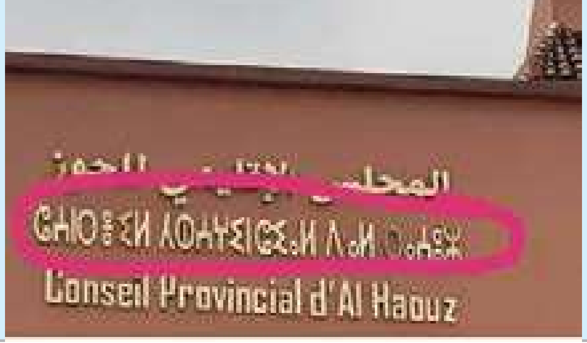

*** في نظرك ماهي الأدوار التي تؤديها الترجمة للغة الأمازيغية؟**

** الترجمة إلى الأمازيغية هي بمثابة انفتاح على الشعوب الأخرى من خلال التعرف على ثقافتها و عاداتها وتقاليدها التي تظهر جليا في كتاباتها الادبية ما يمكن من مد جسور التواصل معها، اضافة الى اغناء الأدب الأمازيغي بأساليب و تعابير و مواضيع جديدة التي من شأنها اغناء المعجم ا لاصطلاحي الأمازيغي. كاتب ومترجم و حائز على الجائزة الوطنية للترجمة مرتين 2011 – 2018

المتخصص في الترجمة للأمازيغية عبد الرحمان بلـوش في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

الخلاف في الترجمة يكمن في اختلاف معاني المفاهيم باختلاف بيئة المترجم ومحيطه وانتفاء الشروط الموضوعية لعملية الترجمة

اللغة الأمازيغية في الوقت الراهن أمام تحديات مضاعفة مقارنة باللغات التي اكتسبت منذ زمان رهان الانتقال من الشفاهة إلى الكتابة

عبدالرحمان بلوش

*** بعض المهتمين بقضايا الترجمة من وإلى الأمازيغية فتحوا نقاشا واسعا، ووقفوا عند عدد من مظاهر الاختلاف، بل الخلاف الموجود بين المترجمين خاصة فيما يتعلق بالتعابير أو المصطلحات، في رأيك ما هي أسباب هذه الاختلافات؟**

** بداية، وجب التمييز بين الاختلاف والخلاف في مجال الترجمة. فالاختلاف حول كيفية تحويل نص من لغة إلى أخرى أمر طبيعي، إن لم نقل ضروري بالنظر إلى ما يوفره النص المترجم من طرف أكثر من جهة بطرق مختلفة إلى لغة واحدة من مادة خام قد تفيد القارئ أكثر وتكشف بوضوح خبايا النص الأصلي. وتحقيقا لهذه الغاية، نجد أن بعض الأعمال والمؤلفات الحية ترجمت لمرات عديدة إلى لغة واحدة. فكتاب الأمير لماكيافيلي على سبيل المثال ترجم عدة مرات إلى اللغتين الانكليزية والفرنسية.

لكن، عندما يتعلق الأمر بالخلاف حول النظام المعجمي والبنيوي للغات المستهدفة بالترجمة كما جاء في سؤالكم. فهذا أمر يناقش. ولعل مرد هذا الخلاف في نظرنا إلى أحد الأمرين، اختلاف معاني المفاهيم باختلاف بيئة المترجم ومحيطه؛ وهذا خلاف بسيط. لكن الأخطر هو انتفاء الشروط الموضوعية لعملية الترجمة. وسوف نكتفي هنا بذكر البعض منها:

1. التمكن من أبجديات علوم الترجمة؛
2. الإلمام باللغتين المستهدفتين (اللغة المصدر واللغة المستقبلة) نحوا وصرفا وإملائيا وثقافيا؛
3. فهم النص الأصلي فهما عميقا (القراءة لما بين السطور)؛
4. معرفة خلفيات ومرجعيات صاحب النص الأصلي؛
5. احترام وضع (le statut) كل لغة.
6. الالتزام بالموضوعية العلمية؛

وعليه، فحيثما توفر هذا الحد الأدنى من هذه الشروط، فإن المهتمين بالترجمة من وإلى الأمازيغية سوف ينكبون على معالجة أسئلة أكثر إثارة للاهتمام خصوصا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمازيغية لغة وثقافة وحضارة في علاقتها بالانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من التجارب ومن العلوم الإنسانية عن طريق ترجمتها.

*** بصفتك من المختصين في الترجمة إلى الأمازيغية، هل يمكن أن تقدم لنا نبذة عن مسارك في هذا المجال وما هي أهم الصعوبات التي واجهتك في هذا العمل ثم كيف تتعامل على تجاوزها؟**

** تعود تجربتي المتواضعة في مجال الترجمة إلى الأمازيغية إلى بداية التسعينات من القرن الماضي حيث كنت أقوم بترجمة دروس تعليم الأمازيغية من اللغتين الإنجليزية والفرنسية. وهذا ما مكنني من تملك رصيد مهم من المصطلحات والتعليمات التربوية التي سوف تتبلور مع تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والشروع في سنة 2002 في إعداد المنهاج الدراسي والكتاب المدرسي الذي كان لي شرف المساهمة في ورشاته. وموازاة مع ذلك، كان المعهد آنذاك يستقبل يوميا كما هائلا من طلبات الترجمة إلى الأمازيغية من طرف مختلف القطاعات العمومية والخاصة. وقد كنت من المحضوضين الذين باشروا تلبية هذه الطلبات إلى جانب متخصصين في المجال وعلى رأسهم عميد المعهد شخصيا. فتعلمنا منهم كيفية انتقاء المصطلحات وكيفية اختيار المناسب منها لكل حالة على حدة. اغتنمت الفرصة لجمع كل هذه الأعمال طيلة عشر سنوات حتى أصبحت أتوفر على معجم إداري وقانوني وسياسي من حجم ما يقارب 4000 صفحة. وهذا ما فتح لي شهية الترجمة فبدأت بترجمة بعض المواثيق الدولية بدءا بالعهد الدولي لحقوق الإنسان فالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بعد ذلك، قمت بترجمة الخريطة الجغرافية والإدارية للمغرب. ثم مدونة الأسرة في حلة تربوية موجهة لمحاربة الأمية الوظيفية وساهمت في ترجمة تقرير الخمسينية ثم تفرغت بعد ذلك لترجمة عدد من المؤلفات منها كتاب كليلة ودمنة لابن المقفع ومسرحية أهل الكهف لتوفيق الحكيم وكتاب الأمير لمكاييل ماكيافيلي.... استحضرت هذه النماذج لأبين أن الصعوبات التي واجهتها تختلف من مرحلة إلى أخرى ومن عمل إلى آخر.... فبينما كانت المرحلة الأولى لا تتطلب أكثر من البحث والحسم في المصطلح بالنظر إلى طبيعة النصوص القصيرة، بدأت الأمور تتعقد مع النصوص الأدبية والتاريخية والسياسية. فمثلا كتاب كليلة ودمنة الذي أصبح فيه اللسان سلاحا، لا يمكن ترجمة القصد فيه إلى الأمازيغية إلا بتمرير الحوار عن طريق الشعر. وذلك ما فعلناه. أما بالنسبة لكتاب الأمير الذي يتناول تنظيمات وتحولات الإمارات الإيطالية وما عاصرها من الأمم، فيتعذر تقديم ترجمة صحيحة دون الإلمام بتاريخ هذه الأنظمة ووقائعها الاجتماعية في سياق تاريخي معين. ولتحقيق ذلك، فالأمر تطلب وقتا كثيرا وجهدا مضاعفا لتعزيز الترجمة بالهوامش التي من شأنها أن تساهم في بلوغ الهدف. وذاك ما سلكناه. ولم يمر تمرين ترجمة خريطة المغرب دون صعوبات، كان أبرزها قرار الحسم في اختيار العلم الذي يحمل أكثر من اسم بدءا باسم البلد (المغرب؛ ماروك؛ مرّوكو؛ أمور ن كوش) فكان لابد من الحسم، فاخترنا الاسم الأكثر تداولا عند عموم المواطنين.

> تقدم الأمم ونهضتها مرهون بمدى انفتاحها على ثقافة وعلوم من سبقها والترجمة مدخل أساسي لهذا الانفتاح... وما أحوج الأمازيغية في مراحل صحوتها هذه إلى هكذا النوع من الانفتاح في أفق كسب القدر الكافي من التراكمات العلمية والأدبية العالمية لتحصين موروثها الثقافي والنهوض بها كي تتمكن من القيام بدورها كلغة رسمية

وعطفا على ما سبق، فالترجمة إلى اللغة الأمازيغية في الوقت الراهن أمام تحديات مضاعفة مقارنة باللغات التي اكتسبت منذ زمان رهان الانتقال من الشفاهة إلى الكتابة. فبالإضافة إلى عدم توفر الشروط السابقة ذكرها، فإن صعوبات الترجمة إلى الأمازيغية تتمثل بالأساس في عدم جاهزية اللغة المعيار للقيام بدورها في هذا الصدد، مما يجعل المترجم بين مطرقة الفروع الأمازيغية وسندان الشحن بالمستحدثات من التوليدات الغير المرحب بها في كثير من الأحيان. غير أن المؤمن بضرورة رد الاعتبار للأمازيغية والانخراط في المساهمة في تأهيلها لقادر على تحدي كل الصعاب.

*** في نظرك ما هي المنهجية الصحيحة الواجب إتباعها فيما يخص الترجمة للأمازيغية خاصة وان الأمازيغية لازالت تعاني من شح في المعجم على مجموعة من المستويات؟**

** أولا، لا أشاطركم الرأي في هذا الوصف. فالأمازيغية تتوفر على كم مهم من المعاجم القيمة منها على سبيل المثال فقط المعجم العربي الأمازيغي لمحمد شفيق والمعجم الأمازيغي الفرنسي لميلود الطايفي وعدد كثير من المعاجم اللهجية للأمازيغ والأجانب فضلا عن المعجم العام للأمازيغية للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. أما في ما يتعلق بالشطر الأول من سؤالك بخصوص المنهجية الصحيحة الواجب إتباعها في الترجمة إلى الأمازيغية، فليس هناك وصفة جاهزة في الوضعية الحالية سوى إيلاء هذا الجانب ما يستحق من اهتمام من طرف المؤسستين المتواجدتين حاليا في كل من المغرب والجزائر بتنظيم دورات تكوينية للمترجمين وباقتراح الأعمال الجديدة بالترجمة.

*** كيف يمكن تجاوز ما قد يسيء للأمازيغية من طرف بعض الأشخاص والمؤسسات التي تعتمد ترجمة غير مهنية؟ وهل يمكن لذلك أن يساهم في ترسيخ هوية بصرية مغلوطة للأمازيغية لدى الاخرين؟**

** في الحقيقة، فإن هذا النوع من الترجمة إلى الأمازيغية تحت الطلب قد يسيئ إلى الأمازيغية عندما يصدر من غير مكانه. والمكان الطبيعي لهذا النوع من الترجمة هو المؤسسات المذكورة أعلاه. بل، ومن صميم عملها. وعندما يتعذر عليها ذلك، فما عليها إلا أن تقوم بتكوين المترجمين في مجالي اللغة والاتصال وتمنح لهم تراخيص القيام بهذا الدور.

*** ما مدى مساهمة الترجمة في النهوض باللغة الأمازيغية وكذا الحفاظ على الموروث الثقافي الأمازيغي؟**

** من نافلة القول أن تقدم الأمم ونهضتها مرهون بمدى انفتاحها على ثقافة وعلوم من سبقها. والترجمة مدخل أساسي لهذا الانفتاح ولعل ما قامت به شعوب الدول المتقدمة من ترجمة الفلسفة اليونانية والطب والرياضيات العربية والقوانين الأسيوية وعلم الاقتصاد الانجليزي لمؤشر على ما للترجمة من دور على الارتقاء بالعقل البشري وتنمية قدرات الإنسان الإبداعية والفكرية. وما أحوج الأمازيغية في مراحل صحوتها هذه إلى هكذا النوع من الانفتاح في أفق كسب القدر الكافي من التراكمات العلمية والأدبية العالمية لتحصين موروثها الثقافي والنهوض بها كي تتمكن من القيام بدورها كلغة رسمية.

* حاورته رشيدة امرزيك

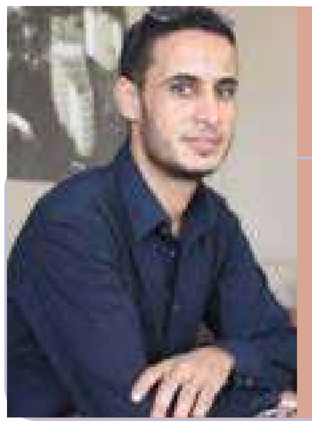

عبد الوحد بوميصر:

الأخطاء التي ترتكب في الترجمة للأمازيغية راجعة إلى عدم احترام التخصص وانعدام تقنين المجال

قال عبد الواحد بومصر بأن موضوع الترجمة من وإلى اللغة الامازيغية يعد من المجالات التي تشوبه العديد من الإختلالات، اهمها راجع إلى عدمعدم احترام هذا التخصص.

واضاف بومصر خريج شعبة الدراسات الأمازيغية أن هناك العديد من الأخطاء ترتكب في الترجمة أو الكتابة بالأمازيغية، «كما نرى اليوم مثلا في بعض وسائل الإعلام التي تعج بالعديد من الاغلاط خصوصا حينما نتحدث عن الترجمة والكتابة بحروف تيفيناغ، وهذا بالاساس راجع إلى عدم تقنين هذا الميدان».

وأشار إلى أنه «على سبيل المثال لا الحصر حينما يكون هناك نص سواء بالعربية او باللغة الفرنسية يكتفي احد المترجمين بترجمة كلمة بكلمة،وهذا يسبب عشوائية وعدم وضوح النص المحصل عليه اي النص الامازيغي لانه لا يراعي فيه المعنى الذي يحمله النص الاصلي».

وعن الصعوبات أكد أنه «يمكن ان نحصرها في طريقة معالجة كل مترجم للنص الذي يود ترجمته سواء تعلق الامر بالمصطلحات العلمية او التقنية ،لكن إن كان المترجم متخصصا لا بد له أن يجد مصطلحات بديلة يثمن بها نصه كي يكون مفهوما من طرف المتلقي أو القارئ».

مشددا على أن «الترجمة من وإلى اللغة الامازيغية لا يجب ان يكون في متناول كل ناطق بالامازيغية لأنه موضوع يستلزم بالاساس الالمام بميكانيزمات الترجمة بما فيها ضرورة إتقان لغة النص الاصلي واللغة المراد الترجمة إليها وهي الامازيغية بمختلف فروعها».

فيروس كورونا.. المغاربة العالقين خارج أرض الوطن في مواجهة المجهول

عالقون يأسون وجمعيات غاضبة من الحكومة وبوريطة :
حق العودة طبيعي وغير قابل للنقاش ولكن بشروط

عقدت لجنة الخارجية بمجلس النواب يوم الخميس 23 ابريل الماضي لقاءها الثاني بحضور وزير الخارجية ناصر بوريطة، لتدارس وضعية المغاربة العالقين بالخارج، وذلك بعد فشل اجتماعها الأول الذي انعقد قبل أيام ، والذي حضرته نزهة الوافي، الوزيرة المنتدبة في شؤون الهجرة، بحيث اكد عدد من المغاربة أن اجتماع اللجنة الأول لم يكن في مستوى انتظارات المغاربة العالقين، ولم يتجاوب مع دواعي طلب انعقاد اللجنة حيث حركت الوزيرة مشاعر التذمر والاستياء لدى المغاربة العالقين مطالبة إياهم بقولها «صبرو معانا.. والتاريخ سيشهد لكم بمواقفكم»، ليكن رد المغارب العالقين على خطاب الحكومة « « الصبر تقاضا.. نريد ان نعود الى بلادنا احياء لا امواتا».

وأكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أن عودة المغاربة العالقين بالخارج بسبب الأزمة الصحية، والبالغ عددهم أزيد من 22 ألف مغربي، يجب أن تتم وفق الظروف المثلى، وأن هذه العودة حق غير قابل للنقاش.

وقال إن « حق العودة طبيعي وغير قابل للنقاش، إلا أن ما هو طبيعي ليس بالضرورة ملائما في هذه الظرفية الاستثنائية».

ولدى تطرقه لشروط ترحيل المغاربة العالقين، كشف بوريطة أن «العملية يجب أن تتم في أفضل الشروط ومن دون مخاطر على المستفيدين أنفسهم أو على بلدهم».

وطمأن بأن المغرب بصدد العمل «على خلق شروط هذه العودة في أقرب الآجال طالما أن المنظومة الصحية جاهزة لاستقبالهم»، معتبرا أن « توقيت ذلك ليس هو المهم، بقدر ما يهم أن تتم العملية من دون تسرع».

وشدد الوزير على أن حس المسؤولية يقتضي التوفر على رؤية شمولية لتدبير هذا الملف بشكل تدريجي في مختلف مراحله، أخذا في الاعتبار كافة جوانبة بما فيها اللوجستيكية والصحية.

وفي رده على سؤال إن كانت الوزارة تتوفر على موارد كافية للتعامل مع هذا الملف، أكد «أن الوزارة هيأت الإمكانيات لتدبير الفترة القادمة على المدى القصير والرفع من عدد المستفيدين من العملية. مشيرا إلى أن الوزارة لديها «مقاربة شمولية بهذا الصدد (...) تقوم على الاستباقية والوقاية بهدف تجنب أي عودة إلى الوراء في المعركة ضد تفشي جائحة كوفيد19- ».

من جانبهم طالب أعضاء لجنة الخارجية الحكومة بتقديم أجل لعودة المغاربة العالقين ولو بشكل تدريجي، والتجاوب مع الصراخ الذي تعج به منصات التواصل الاجتماعي بالشكل الذي لا يضع الحجر الصحي للمغاربة امام المخاطرة.

وارتباطا بالموضوع دعت العديد من الهيئات الحقوقية والجمعيات المدنية إلى توفير الرعاية والاهتمام اللازمين لهم، وتقديم ما يلزم من رعاية نفسية واجتماعية وصحية خلال فترة انتظار ترحيلهم.

وأكدت هذه الجمعيات على التتبع الدقيق والمستمر لوضعيتهم والتواصل بطريقة منتظمة معهم للتخفيف من معاناتهم المادية والمعنوية، والإسراع في إرجاعهم إلى بلدهم مع توفير كل الإجراءات الاحتياطية للحجر الصحي الوقائي.

وطالبت المصالح الدبلوماسية والقنصلية المغربية، أن تسهر في هذه الظروف الصعبة على حماية سلامة وأمن المواطنين المغاربة العالقين والاستجابة لمطالبهم الملحة وخاصة المرضى والنساء والأطفال والمسنين.

وعلى بعد ثلاثة أيام من انعقاد اجتماع اللجنة، قام المغاربة العالقين بالخارج بتوجيه رسالة الى رئيس الحكومة يوم 18 ابريل الجاري، اكدوا فيها عن أملهم في الإعلان الرسمي عن تاريخ بداية إخراجهم من الوضع المتأزم الذي يعيشونه بشكل استثنائي خاصة بعد شعور الإحباط وتخلي الحكومة عن مواطنيها واستغرابهم من كيفية تعامل القطاع الحكومي المسؤول مع هذا الملف.

وذكرت الرسالة «لقد تبين من خلال ما دار من نقاش خلال اجتماع لجنة الخارجية والدفاع الوطني بأن الحكومة منذ إغلاق الحدود لم تطرح خيار ترحيل العالقين وبالتالي لم تتخذ أي إجراء عملي ولم تضع أي تصور لتنظيم عملية الترحيل ، ويشهد على هذا الواقع ارتباك الحكومة في ضبط عدد العالقين وتضارب الأرقام التي تم الإدلاء بها في شأنهم (بين 18 الف و70 الف حسب ما تداولته المناقشات)».

وأضافت الرسالة ان «المبررات التي قدمتموها لتوانيكم عن ترحيل العالقين والمتمثلة في الإمكانيات الكبيرة التي تتطلبها هذه العملية، غير مقنعة ولا تنبني على دراسة واضحة لكلفتها المالية والبشرية واللوجيستيكية، بل على تقديرات ضبابية تغيب عنها المهنية والاحترافية»، كما أوردت ان الوضعية المتأزمة للعالقين أصبحت قضية إنسانية حقوقية ببعد دولي من شأنها المساس بسمعة بلدنا، وبالتالي فان «طلبكم منا التحلي بمزيد من الصبر في ظل أزمة نفسية واجتماعية ومادية خانقة نعتبره استخفافا بنا خصوصا وأنه غير مقرون بخطوات عملية تدعم صبرنا وتتيح لنا بصيصا من الأمل في العودة إلى أبنائنا وأسرنا».

وحملت ذات الرسالة الموقعة من عدد كبير من المغاربة العالقين بالامارات وتركيا وبلجيكا وهولندة وألمانيا، وبفرنسا واسبانيا وماليزيا وامريكا والتايلند، وكذا بكندا والسنيغال وجنوب افريقيا المسؤولية للحكومة فيما قد تؤول اليه وضعيتهم من تداعيات إنسانية.

فيما قال بلاغ، صادر عن مجلس النواب، أن رئيس المجلس ورئيسة ورؤساء اللجن الدائمة استحضرا الوضعية «الصعبة» بالنسبة لهؤلاء المواطنين الذين تعذر عليهم الرجوع إلى بلدهم، وعمق المعاناة التي يعيشونها بعيدا عن أهلهم وأقاربهم، حيث كان هذا الموضوع محور اجتماع مفصل عقدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج، عبرت خلاله كافة مكونات المجلس تثمينها للجهود الموصولة التي تقوم به مختلف البعثات الدبلوماسية للمملكة المغربية، من أجل مواكبة ودعم المواطنين، مؤكدين بالمناسبة، عن انشغالهم «بموضوع العودة وتوفير الضمانات لتحقيقها في إطار برنامج واضح»، مع الدعوة لمضاعفة الجهود للعناية بهم .

وقد دعا الاجتماع لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج إلى إعداد مذكرة تفصيلية تستوعب كافة المطالب والمقترحات يوجهها رئيس المجلس إلى رئيس الحكومة.

واستغرب العدد من المتابعين لماذا يتم منع ترحيل المغاربة العالقين خارج المغرب، في الوقت الذي يتم فيه ترحيل أجانب الى بلدانهم، بحيث قامت مصالح قنصلية فرنسا بأكادير يوم الاثنين 13 ابريل الجاري بترحيل حوالي 70 مواطنا فرنسيا، من مدينة أكادير في اتجاه فرنسا عبر بوابة مطار المنارة بمدينة مراكش، على متن رحلة استثنائية خاصة استجابة لطلب مئات الفرنسيين الراغبين في مغادرة أكادير بسبب جائحة كورونا، وباعتبار ان المغرب قام بإغلاق الحدود، وتعليق كل الرحلات الجوية والبحرية والبرية، فكان لزاما على الفرنسيين العالقين باكادير طرق ابواب قنصلية بلدهم، والتي خصصت خلية لتدبير الأزمة، وتوصلت باكثر من 4000 مكالمة هاتفية ونحو3000 رسالة عبر البريد الالكتروني، وتم التجاوب معها ولو أنه لم يتم الاستجابة لكل الطلبات الواردة على مصالح القنصلية بأكادير التي تطالب من رعاياها الفرنسيين المتواجدين باكادير تفهم الوضع الوبائي الاستثنائي الحالي، والذي فرض على الدول اتخاد تدابير احتياطية استثنائية . كما تم أيضا ترحيل المصريين العالقين في المغرب يوم الخميس 23 ابريل 2020.

ويشار الى ان المغرب قد أعلن عن غلق حدوده البرية والبحرية والجوية منذ 12 مارس الماضي، للتصدي لتفشي وباء كورونا المستجد.

* رشيدة.إمرزيك

الراخا يراسل بوريطة وسفير اسبانيا بالرباط بشأن المواطنين العالقين في حدود مدينتي سبتة ومليلية

وجه رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا، رسالة إلى كل من ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والسفير الإسباني بالرباط، ومندوب حكومة مدينة مليلية، يطالبهم من خلالها بإيجاد حلول عاجلة لتسهيل عبور المواطنين المغاربة العالقين على حدود مدينتي سبتة ومليلة واحترام حقوق عمال الحدود.

وطالب الراخا بحل مشكلة منع المواطنين المغاربة من عبور حدود سبتة ومليلية.

وقال رئيس التجمع العالمي الامازيغي :" نحن نعلم أن وباء فيروس Covid-19 الخطير زعزعة استقرار جميع شعوب وحكومات دول العالم، ولا يزال يخلف العديد من الضحايا في العالم و في أوروبا"، إلا أننا نطالب منكم تضيف ذات الرسالة" بذل قصارى جهدكم وعلى وجه السرعة لحل هذه المشكلة الإنسانية الكبيرة من أجل حل هذه الحالة التي يعيشوها العالقون في حدود المدينتين".

وذكر الراخا في رسالته "بأن الأمين العام للأمم المتحدة ، أنطونيو غوتييريز ، يكرر أنه في مواجهة التدابير المتخذة ضد انتشار Covid-19 ، يجب عدم انتهاك حقوق الإنسان على الإطلاق".

ومن بين هذه الحقوق "حق عمال الحدود ، الذي يجب ضمانه بالتنسيق مع السلطات الإسبانية ، حيث وقعت المملكة المغربية معاهدة صداقة وحسن الجوار والتعاون مع مملكة إسبانيا ، 4 يوليو 1991 ، وتنص على ما يلي: "تحترم الأطراف المتعاقدة حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما في ذلك حرية الفكر والدين أو المعتقد ، دون تمييز بسبب العرق ، الجنس أو اللغة أو الدين".

وطالب المتحدث باحترام الالتزامات على النحو المحدد في الاتفاقات والإعلانات الدولية ذات الصلة في هذا المجال، بما في ذلك، العهود الدولية لحقوق الإنسان، التي قد تكون ملزمة بها ".

"ابن الشيخ" تراسل "العثماني" و"بوريطة" بشأن الطلبة المغاربة العالقين بالخارج

طالبت أمينة ابن الشيخ، رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي المغرب، بالعمل على إيجاد الحلول والتدابير الممكنة لإعادة الطلبة المغاربة العالقين في مختلف دول العالم إلى المغرب للتخفيف من "معاناتهم ومعاناة عائلاتهم" بعد تعليق الرحلات الجوية وإغلاق الحدود الذي قامت به المغرب للتصدي لوباء فيروس كورونا المستجد.

وأوضحت ابن الشيخ في رسالة وجهتها إلى رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، وناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المُقيمين بالخارج، أن عدد كبير من الطلبة المغاربة العالقين في مختلف الدول الأوروبية يعانون في بلدان المهجر بعد تعليق الدراسة وفرض حالة الطوارئ الصحية في معظمها".

وأضافت في رسالتها أن " وضعية الطلبة المغاربة العالقين، تتفاقم يوما بعد يوم، وتزاد وضعيتهم سوءا، بعد تعليق الدراسة إلى أجل شهر شتنبر المقبل". "أضف إليها معاناة أهلهم وذويهم الذين يضطرون رغم كل هاته الظروف الإقتصاية الصعبة، لتحويل حوالات مالية لأبنائهم رغم توقفهم عن الدراسة".

ونوهت الفاعلة الأمازيغية "بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية الاستبقائية التي اتخذتها الحكومة المغربية في مواجهة تفشي وباء فيروس كورونا (كوفيد19-) المستجد"، مشيرة إلى أنها "مكنتنا إلى حدود اليوم من تقليل عدد الضحايا، وجنبتنا مشاهدة ما نشاهده ونتابعه يوميا – مع الأسف- في بعض الدول الأوروبية المجاورة".

LES FRAISES DES INÉGALITÉS

Par Quique Badia, Maria Altimira et David Meseguer.
Photographies de Pablo Tosco et Séverine Sajous.

Le commerce des fruits rouges des deux côtés de l'Atlantique, au nord du Maroc et dans le sud de l'Espagne, ne s'explique pas sans les inégalités frontalières. La pauvreté, les vulnérabilités et un secteur économique en expansion sont à l'origine de ce qui motive les femmes marocaines à traverser le détroit pour travailler la fraise dans la province de Huelva.

La ville de Larache, l'ancienne Lixus, est une ville sous pression par une planification urbaine désordonnée et une présence inégale de bâtiments selon le coin de la ville où vous vous trouvez. Dans la zone côtière, beaucoup plus touristique, se dresse l'Hôtel España, en face de la Place de la Libération (anciennement Plaza de España), héritée du protectorat espagnol qui a prévalu au cours de la deuxième décennie du XXème siècle. La périphérie est très différente, avec des rues non pavées et des bidonvilles, mais le contraste avec le monde rural de la province est encore plus prononcé. C'est dans cette périphérie de la périphérie, dans les villages qui entourent Larache ou la région de Kénitra, c'est où se concentre la production de fruits rouges et d'où viennent les femmes qui se consacrent à la cueillette des fraises dans les champs de Huelva.

Hasnae, un faux prénom que nous utilisons pour préserver l'identité de l'interviewée, travaille dans la succursale de Larache d'une entreprise espagnole. Après avoir averti « Le Monde Amazigh » qu'elle n'a pas l'intention de risquer son salaire, explique qu'avoir un emploi dans ce secteur est un privilège si on le compare aux conditions qu'ont les travailleuses du textile ou des services domestiques et qu'elle, après 15 ans de travail dans la même entreprise, occupe un poste qui ne l'oblige pas à être sur le terrain du lever au coucher du soleil. De plus, ajoute-t-elle, vivre dans le monde rural plutôt qu'en ville, comme c'est son cas, est un avantage si votre objectif est de travailler comme temporaire à Huelva. «Les femmes des villes ne nous accueillent pas!», explique-t-elle.

À des fins pratiques, il n'y a rien d'écrit sur ce qui rend un travailleur temporaire admissible. Avec toutes les femmes que nous avons eu l'occasion de parler, une dizaine, l'entité en charge de la sélection, l'Agence Nationale pour la Promotion de l'Emploi et des Compétences (ANAPEC) leur a demandé d'amener les actes de naissance de leurs enfants pour vérifier qu'elles avaient à leur charge des enfants mineurs. Une façon d'assurer leur retour. La plupart d'entre elles viennent du monde rural, sont analphabètes et ne parlent que le darija, l'arabe dialectal marocain. Dans tous les cas, il n'était pas nécessaire d'exiger une expérience antérieure dans la cueillette des fraises. Certains attributs, tous, qui les rendent beaucoup plus vulnérables aux champs du sud de l'Andalousie. Bien que l'exposition aux abus ne soit pas le risque exclusif des travailleuses qui traversent le détroit.

Réalité marocaine: mêmes allégations d'abus pour moins d'argent

Oumaima est le pseudonyme que nous utilisons pour une femme dans la quarantaine, divorcée et avec un fils de 16 ans qui vit dans une ville près de Kénitra. Cette année, elle a tenté sa chance, avec près de cinquante autres femmes pour aller travailler à Huelva: ils ont exigé sa carte d'identité, un certificat de divorce et 100 dirhams pour les frais liés au processus. Un chiffre qui n'aurait pas dû être payé et qui pourrait être un indice de corruption du responsable local. Enfin, ils ne l'ont pas choisie, alléguant qu'ils avaient choisi d'embaucher toutes les femmes qui avaient déjà été sélectionnées l'année dernière. Cependant, Le Monde Amazigh a pu vérifier que ce n'était pas le cas pour une entreprise. L'expérience ne pouvait pas être un prétexte: Oumaima travaille dans les champs depuis l'âge de 14 ans, avant que l'âge légal ne soit fixé à 15, et passe 18 ans pour les travaux périlleux. Elle a travaillé avec quatre entreprises depuis, avec une parenthèse lorsqu'elle s'est mariée et jusqu'à sa séparation en 2007, et elle a quinze ans d'expérience accumulée au total.

Dans le cadre du soi-disant processus de Barcelone, lancé en 1995, un engagement a été signé dans le but fixé en 2010 de créer une zone de libre-échange entre l'Union européenne (UE) et plusieurs pays méditerranéens non membres de l'UE, dont le Maroc. Les négociations de libéralisation agricole avec la monarchie alaouite ont débuté en février 2006 et se sont poursuivies jusqu'en décembre 2009. Entre ces années, l'exécutif marocain a lancé ce qu'il a appelé le «Plan vert», un programme pour tenter d'attirer l'investissement étranger et qui, entre autres, prévoyait le transfert de terres de propriété publique à la propriété privée. Les particuliers et les entreprises marocaines ont conservé la propriété foncière et le contrôle de la gestion pendant une grande partie de la journée, mais des sociétés étrangères, espagnoles, mais aussi américaines, néerlandaises ou même mexicaines, ont repris (et reprennent) en charge tout ce qui concerne l'exportation vers les marchés internationaux. Ce sont les années où l'on passe de cultiver les oranges à cultiver les fraises, une activité, la seconde, devenue plus importante aujourd'hui dans les provinces de Larache et de Kénitra et qui emploie un très grand nombre de femmes de la région.

Une femme montrant une fraise dans une plantation au Maroc.
Photo de Séverine Sajous.

Ayachi Kazal, un vétéran syndicaliste à Larache, membre de la plus grande centrale syndicale du Maroc, l'Union marocaine du travail (UMT), rapporte au journal Le Monde Amazigh cinq problèmes sur la situation des femmes travaillant dans la campagne marocaine. Selon Kazal, le premier et le principal problème qui constitue les obstacles à la liberté syndicale des employeurs. «Sans possibilité d'organisation», explique le syndicaliste, «les travailleurs de la fraise sont exposés à des heures supplémentaires non rémunérées, à des injures, à du harcèlement sexuel, à l'interdiction d'aller aux toilettes et à devoir attendre longtemps avant de prendre le transport qui les ramènent à la maison une fois la journée terminée». Une problématique, celle de la mobilité, s'étend bien au-delà du secteur agricole: les conducteurs ont tendance à surcharger les véhicules, qui transportent souvent du bétail, dans le but de gagner plus d'argent, et les accidents finissent par être aussi courants que mortels. Une situation qui, malgré des améliorations de ces dernières années, qui continue à représenter un sérieux danger pour la vie de la main-d'œuvre rurale. Et tout cela pour une somme d'argent d'environ 73 dirhams par jour.

Khadija Zighighi, présidente de l'association Shaml, dédiée, entre autres, à la formation et au soutien des femmes rurales de la province de Kénitra, va encore plus loin que Kazal. Elle confesse qu'elles ont dû s'occuper de femmes tombées enceintes après que certains patrons de leur entreprise les aient agressées sexuellement, et que leurs familles les ont répudiées. Shaml mène un travail de médiation avec les familles afin qu'elles ne les rejettent pas. Une situation aggravée par le fait que dans les champs on trouve des filles âgées de 12 et 14 ans, mais aussi des veuves ou mariées, dont la grande majorité est analphabète. La possibilité de porter plainte est rare: «Les honoraires d'un avocat rémunéré peuvent s'élever entre 3 000 et 5 000 dirhams, et la plupart des avocats publics ne sont pas du tout compétents», explique Zighighi. L'absence de défense de ces femmes est absolue.

Frontières des inégalités

Oumaima explique que c'est le seul mode de vie pour elle: «Je suis analphabète, je n'ai pas d'argent pour penser à un projet. Dans ma ville, il n'y a rien à faire». Chaque jour, elle se réveille à quatre heures du matin et sort à cinq heures trente de chez elle, à six heures trente, elle arrive au travail, elle déjeune avec les autres femmes en vingt minutes et elles commencent à travailler à sept heures. Ils les emmènent travailler dans une camionnette qu'elles partagent avec 25 jusqu'à 40 personnes selon les jours, selon la capacité des femmes à suivre le rythme et les exigences du travail. Elles sont payées environ 60 dirhams par jour la première année, et maintenant représente 70 dirhams par jour. Elle assure que son patron les traite relativement bien, elle écoute ce qui vient des autres fermes et affirme qu'elle n'a jamais subi d'abus au-delà de la pression pour être plus productive. Elle dit que le travail est dur, celles qui sont fatiguées ou malades, elles devraient rentrer chez elles et elles ne sont pas payés: «La semaine dernière, je n'ai travaillé que deux jours et ils ne m'ont pas payé le reste. Ici ça marche de cette façon».

Et pour tout cela, la promesse d'un emploi saisonnier à Huelva, où en théorie on vous paye environ 40 euros par jour, environ 420 dirhams, est un moyen de santé pour beaucoup de ces femmes. Avec cet argent, elles aident leurs familles et peuvent même construire une maison dans de bonnes conditions.

Dikra, pseudonyme d'une autre femme qui s'est présentée au processus de sélection pour aller travailler dans la campagne andalouse, est séparée de son ex-mari depuis des années. «Mes frères vont chez eux et moi je dois m'occuper de mes parents, très vieux et malades, et de mes plus jeunes enfants». «S'il arrive quelque chose à ma famille, je n'aurais pas d'argent pour acheter des médicaments», explique-t-elle angoissée. Elle ne comprend pas pourquoi ses collègues ont été appelées et pas elle: au Maroc, elle travaille toute la journée pour environ 70 dirhams, tandis qu'à Huelva, c'est ce qu'elle pourrait facturer en une heure. Lorsqu'on lui demande si elle a entendu parler des abus dont certaines femmes marocaines qui traversent l'Atlantique sont victimes, elle répond clairement: ici, elle souffre, sa seule chance est d'aller travailler en Espagne. Oumaima, comme Hasnae ou Dikra, soutiennent que seulement elles reçoivent des témoignages de bonnes expériences des journalières de Huelva. «La situation est plus ou moins la même ici que là-bas», explique le dirigeant syndicaliste Ayachi Kazal, «mais au moins à Huelva, elles sont mieux payées».

Le chercheur Íñigo Moré, auteur de The Borders of Inequality (University of Arizona Press), rappelle que la frontière entre le Maroc et l'Espagne est, en réalité, la frontière avec l'ensemble de l'Afrique. L'économie espagnole, selon la comptabilité du PIB, a parfois eu un volume identique à celui de tout le continent africain. Cela signifie que la valeur des biens et services produits par plus d'un milliard d'Africains par an est égale ou inférieure à celle produite par 40 millions d'Espagnols. Pour Moré, cela explique l'origine de l'arrivée des canots et des bateaux, explique la migration et, «bien sûr», dit-il, explique la situation de l'emploi qui existe actuellement dans ce secteur. «L'Espagne est le dernier pays avant l'Afrique, et ce que nous avons ici est une expression plus ou moins structurée de cette inégalité», conclut ce chercheur.

⁕ Cette publication a été réalisée avec la contribution financière de l'Union européenne. Le contenu de ce document relève de la seule responsabilité de la fondation Surt et ne reflète pas nécessairement la position de l'Union européenne.

LE MAROC DU POST-CORONA: APOLOGIE DE LA RURALITÉ

Par: Abdellah Ghazi⁕

S'il appartient à l'historien, au sociologue, à l'économiste, au virologue ou au simple observateur d'étudier, de témoigner et de rapporter tous les éléments factuels de la pandémie corona pour un quelconque usage aussi important soit-il, le politique, quand à lui, ne devrait pas s'en contenter! Celui-ci serait pleinement dans sa mission si , et seulement si, il prospecte au delà de ce fait biologique, social et économique.

Atténuer les conséquences et saisir les potentielles opportunités sont sciemment la besogne dont serait accablé tout politique bien intentionné, aussi minime soit son degré d'implication et d'influence. Bien plus, le politique est-il appelé à se saisir de toute analyse et de toute déduction produites ailleurs pour percevoir et concevoir les scénarios de sortie de crise ainsi que les tournants et les pistes à emprunter.

Sur un premier registre, re-peser et repenser des valeurs que l'on méjugeait est inévitable: Pour n'en citer que les plus à-propos: les valeurs de citoyenneté, de solidarité et d'égalité des chances sont à reconquérir parce que pertinemment salutaires en temps de crise grâce d'un côté, à juste titre, au noble réflexe du Souverain-citoyen ayant acté la primauté de la vie à l'économie, et d'un autre côté, au vu de l'adhésion citoyenne de la population , des forces vives , de l'entreprise et de tous à l'effort national d'atténuation des effets immédiats de l'épidémie.

Sur le plan des perceptions, loin de vouloir prétendre repenser « la condition humaine », l'après corona nous interpellerait et nous inviterait au moins à revisiter certains paradigmes à même d'ébranler la façon de voir le monde et une certaine perception des horizons.

La mondialisation , la croissance, le développement et bien d'autres paradigmes sont à reconsidérer. Et, partant, certains de leurs prolongements liés à l'économie et à la géographie sont à remettre en ballottage.

LA RURALITÉ : une chance pour le Maroc de demain!

L'un des angles d'attaque que l'on suggère d'affronter dans ce louable chantier de réflexion du « Maroc post corona » est celui du monde rural, ou plus formellement, la cause de la ruralité dans toute sa portée inhérente à la dialectique ville -campagne.

Le choix d'opérer ce focus sur la question de la ruralté pour participer au balisage du sentier à emprunter providentiellement après la crise est doublement justifié.

La première raison est assez directe puisqu'elle est l'émanation de constats faits avec évidence en ces temps même de confinement et liés à l'état d'urgence sanitaire: Lors de ce pseudo coma artificiel auquel toute la société a été délibérément contrainte, la consigne la plus commune et la moins controversée est bel et bien celle de la distanciation sociale, chose ô combien absurde dans les milieux urbains où la densité démographique amplifie la tâche.

Au demeurant, la campagne et la vie en milieu rural ont été (auraient été ?!) à la rescousse à bien des égards; Au delà de la distanciation qui y est un fait, la nature de l'habitat rural et la qualité de vie y auraient atténué le fardeau du confinement et l'immunité y serait de surcroît plus affirmée.

Sur un second plan, foncièrement structurel cette fois puisque faisant abstraction de la conjoncture épidémique, la ruralité, en tant que cause, s'impose parmi les réponses à apporter à la fatidique question: Quelle vie après la crise?

Au fait,la question de la ruralité est d'une complexité tangible que son traitement tient à une multitude de disciplines: la démographie, la géographie,l'aménagement du territoire, la sociologie, l'économie territoriale ...etc, et, in fine, cela relève du domaine des politiques publiques et des choix de développement que le chantier de réflexion est appelé à interroger.

Esquisser le profil d'un Maroc post corona devrait, de prime abord, être animé d'un souffle impacté par les moments sereins de retrait et de méditation que nous a permis le confinement; La ruralité dans tous ses aspects serait alors l'offrande de reconquête d'une nouvelle vie où l'on sera invité à réapprendre la lenteur, efforcer le refroidissement des turbines et permettre au cheval-animal de regagner les arènes d'où il est hélas évincé par le cheval-vapeur il y'a belle lurette!

La ruralité triomphante serait anthropologiquement un retour à la terre et une brave réconciliation de l'Homme avec la nature; celui – ci s'étant '' confiné '' petit à petit depuis déjà quelques décennies dans un certain ''hors – sol '' qui occasionne autant de déracinement.

La crise identitaire trouve quelques unes de ses sources dans la renonciation aux valeurs intrinsèques au monde rural et à la vie campagnarde (Tamazirte, l3roubia...); La terre nourricière et le sentiment d'appartenance que la ruralité entretient est un gage de la primauté de l'ancrage identitaire, de la diversité culturelle et de la multiplicité linguistique. Le flux métropolitain ayant essoufflé autant de composantes identitaires que d'expressions culturelles en seulement quelque décennies d'hégémonie.

Repenser la crise de la ruralité avec toutes ses manifestations (exode, appauvrissement du milieu, sentiment d'abandon...) permettrait de retrouver les déséquilibres abandonnés notamment vis à vis de l'écologie et de la fragilité des écosystèmes.

Reconsidérer la compagne ne serait pas capricieux ni anodin, il serait question de valoriser le foyer primaire de presque toutes les ressources de la nature: notamment l'eau, la forêt, les minerais, la production agricole, le patrimoine paysager et bien d'autres richesses que l'espace métropolitain serait dans la difficulté de produire.

Il serait temps de cesser de réduire le territoire rural en un simple réceptacle dépourvu d'âme, arrêter de le percevoir comme grenier et comme jardin arrière qualifié péjorativement à tort d' ''arrière pays '' par des citadins aveuglés par une vanité égocentrique !

La juste perception de la ruralité devrait être rétrospective pour remémorer par ailleurs l'originalité des savoir-faire ruraux et l'ingéniosité du génie rural ancestral et ainsi s'apeercevoir que nos villages n'étaient point moins lotis en matière d'erudition et de science (Souss Al Aalima en témoigne); Et que, en plus, ces confins et ces villages reculés sont à l'origine de plusieurs dynasties ayant mené la destinée de la nation marocaine des siècles durant.

Le contexte de l'épidémie nous a rappelé que l'égalité des chances, en tant que valeur et principe, peux et doit asseoir à la ruralité le rôle qui lui est dévolu et pallier à l'une de ses carence en ce qui concerne les infrastructures et le service public (et les services au public); il en est ainsi quand à la demande sociale en terme de santé mais surtout dans le domaine de l'éducation nationale où le recours à l'enseignement à distance a mis à l'evidence l'ampleur de ces inégalités territoriales venues accentuer le fossé des disparités sociales persistantes. Ces exercices , certes délicats et désolants, ont eu le mérite de démontrer qu'il suffit d'une volonté inconditionnelle pour rattraper les déficiences de la ruralité par rapport à l'urbain essentiellement par le recours au digital et à la démocratisation du numérique.

La télé-médecine, l'enseignement à distance, le télé-travail et la dématérialisation des services publiques les plus récurrents (poste, banque,impôts, documents administratifs...) sont autant de paliers plus ou moins surmontables à même de permettre aux territoires ruraux de jouer le jeu de l'attractivité et de la compétitivité inter-territoires face notamment aux métropoles.

Ainsi boostée par le biais d'une pertinente conversion digitale appuyée par un mécanisme de '' service universel '' à soutenir et par des dispositifs de médiation numérique, la ruralité gagnerait en tonus outre son potentiel en terme de ressources et de produit agricole et touristique (Argo-écologie, Agro-tourisme, Éco-tourisme, migration d'agrément...).

Pour le Maroc d'après crise, la renaissance rurale devrait être plus qu'une réaction et bien plus qu'une concession pour contourner les séquelles économiques et sociales, loin s'en faut; Ce devrait constituer une opportunité à saisir pour revitaliser une partie de l'heritage national (le rural) jusqu'ici ignoré.

Le défi de la ruralité pourrait s'ériger en véritable '' exception marocaine '' parmi les recettes et les divers plans que les États entreprendraient pour réussir une sortie triomphale de la crise!

⁕ Abdellah Ghazi est Parlementaire & président du conseil provincial de Tiznit – Membre du BP du parti du RNI

TIWIZI, UNE SOLIDARITÉ COLLECTIVE OU UNE VALEUR PRIMORDIALE !

Par Aïssa Jabbour (Étudiant-chercheur)

La solidarité collective est une valeur importante qui se pratique au sein des sociétés depuis la nuit des temps. Elle peut s'expliquer par un sentiment d'appartenance partagé par les membres du groupe dans le but de renforcer leur lien social.

Ce devoir réciproque trouve sa place dans la société marocaine sous diverses formes. Par conséquent, dans la communauté berbère, nous avons une sorte de solidarité, connue sous l'appellation de Tiwizi ou Tiwiza. C'est l'une des valeurs fondamentales. Il s'agit en effet d'une pratique des travaux collectifs non rémunérés destinés essentiellement à une seule personne, et parfois, à une famille ou bien à un groupe des villageois.

Le terme Tiwizi / Tiwiza provient du mot Tiwisi, mais il se prononce habituellement Tiwizi, son verbe Aws qui veut dire ; Aider. Cette entraide ancestrale repose sur la participation de tous les membres de la tribu à la réalisation d'un travail qui demande la participation de plusieurs personnes.

Véritablement, ce mode de travail collectif se pratiquait autrefois tout au long de l'année selon les rites et les saisons. On peut prendre comme exemple :

Tizeghi n tghremt (construction de Kasbah) ; les gens s'aidaient entre eux dans un travail collectif à fin de bâtir une maison en terre et en pierre à une famille du groupe. Cette maison contenait plusieurs foyers qui appartenaient souvent à un même clan.

Tagrza (l'agriculture) ; les villageois travaillaient au nom de Tiwizi dans la cueillette des fruits, le gaulage des olives et des noix, les labours des petits lopins, les moissons, la récolte des céréales, le ramassage des herbes, le nettoyage de l'orge et le vannage du blé, sans oublier, que l'emploi des outils et des matériels d'agriculture est également collectif. Selon la tradition, il y avait un homme dans chaque village des Aït Merghad (tribu au sud-est du Maroc) qui veillait à la garde des grains (Amud) pour les moments de sécheresse pour ne pas tomber dans le manque, il s'appelait jadis bu wamud.

En ce qui concerne les fêtes, il y avait une dizaine qui se partageait entre les villageois avec des chants et des you-yous des femmes relatives à cette commémoration en préparant des repas copieux. Toutes ces festivités se caractérisaient par la solidarité entre les gens notamment au moment de l'organisation des galas collectifs après la moisson. En outre, la célébration des fêtes à caractère sacré qui se préparaient rarement à titre d'exemple Ttelghenja, cela se faisait uniquement durant les périodes de sécheresse à fin de quémander à Dieu la pluie. À travers cette fête, les villageois organisaient un gros festin au cœur du village (Imi n ighrem) en chantant des chants splendides et célestes en présence des membres de la communauté sans exception. Ensuite, tafugla n UHawel n Ayt Rebb (la fête de réconciliation avec les dieux) selon laquelle les villageois préparaient annuellement un mets collectif dans un endroit sacré juste auprès du village dans le but de revivre la promesse avec les dieux.

Tiwizi jouait un rôle crucial dans la transhumance : autrefois quelques semaines avant l'entrée d'été ; les nomades s'apprêtaient en groupe à quitter liqqbelt (endroit désertique) pour aller à Adrar (montagne). Durant ces moments, les tentes (foyers) se réunissaient sous le nom Tiwizi pour faire la tonte (Talusi) d'une manière générale à leur bétail. En ajoutant que ; les groupes sédentaires organisaient pendant les années sèches ce qu'on appelle AHtal (une sorte de voyage collective avec des mulets à destination d'une région fertile pour apporter les céréales, les dattes et tous les approvisionnements nécessaires aux villageois). Selon la tradition d'AHtal, c'étaient les villageois qui choisissaient le groupe qu'ils voulaient envoyer, ce groupe s'appelait à l'époque ImeHtallen.

Twizi tenait également une place considérable pendant les mariages surtout avec les femmes qui se réunissaient autour d'un unique travail ; à titre d'exemple(le pilonnage de l'orge et de sel, la préparation du trousseau de la mariée/mari,...). Certes, cette entraide se répétait dans chaque occasion.

On ne pouvait pas nier la présence d'un système bancaire notamment dans l'Anti-Atlas, c'était le système d'Igoudar (grenier collectif) où chaque famille possédait une chambre où elle entreposait orge, huile, bijoux, vêtements de cérémonie, reliques, actes de toutes sorte, et dont la clef ne quittait jamais l'aïeule la plus âgée du clan et personne n'avait pas le droit de toucher les réserves et affaires des autres.

En bref, la communauté berbère se caractérise par sa générosité et son ouverture sur d'autres cultures, d'autres civilisations et sa tolérance avec tout le monde. Elle se composait d'un système tribal bien organisé.

Mais, avec l'avènement du colonisateur ; cette solidarité collective 'Tiwizi' a pris une autre dimension vers une abîme où elle s'effritait. Aujourd'hui, personne ne parle plus de ce travail bénévole et volontaire qui s'inscrit dans notre Histoire millénaire.

ⴼⵔⵉⵙⵙⴰ ⵓⵔ ⵉⵙⵙⵎⵥⵓⴷⴷⵉⵏ

ⵢⵓⵔⴰⵜ: ⴽⵡⵉⴽ ⴱⴰⴷⵢⴰ, ⵎⴰⵔⵢⴰ ⴰⵍⵜⵉⵎⵉⵔⴰ ⴷ ⴷⴰⴼⵉⴷ ⵎⵉⵙⵉⴳⵔ.
ⵜⵉⵡⵍⴰⴼⵉⵏ ⵏ ⴱⴰⴱⵍⵓ ⵜⵓⵙⴽⵓ ⴷ ⵙⵉⴼⵉⵔⵉⵏ ⵙⴰⵊⵓⵙ.

ⵓⵔ ⵏⵣⵎⵎⴰⵔ ⴰⵏⵙⵙⴼⵔⵓ ⵜⴰⵙⴱⴱⴰⴱⵜ ⵏ ⴼⵔⵉⵙⵙⴰ ⴷⴳ ⵖⵣⴷⵉⵙⴰⵏ ⵏ ⵢⵉⵍ ⵏ ⵍⴰⵟⵍⴰⵙ, ⵣⵍⵎⵓⴹ ⵏ ⵍⵎⵄⵔⵉⴱ ⴷ ⵢⴼⴼⵓⵙ ⵏ ⵙⴱⴰⵏⵢⴰ, ⴱⵍⴰ ⵎⴰ ⴰⵏⵙⵙⵉⵡⵍ ⴳⴼ ⵓⵎⵥⵓⴷⴷⵉ ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉⵏ ⵊⴰⵔ ⵉⴼⵓⵔⴰⴳ. ⵣⵣⵍⴹ ⴷ ⵍⴰⵣ ⴷ ⵜⴳⵓⵎⵉ ⵏ ⵢⵉⴳⵔ ⵏ ⵜⴷⵎⵙⴰ ⵢⴰ, ⴷ ⵎⴰⵏⴰⵢⵏⵏⵉ ⵉⴳ ⵉⵏⵏⵉⵏ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵜⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵢⵉⵏ ⴰⴷ ⵣⵡⴰⵏⵜ ⴰⵏⵎⵎⴰⴹ, ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵅⴷⵎⵓⵏⵜ ⴷⵉ ⴼⵔⵉⵙⵙⴰ ⴷⵉ ⵜⵙⴳⴰ ⵏ ⵡⵉⵍⴼⴰ.

ⵜⵉⵖⵔⵎⵜ ⵏ ⵍⵄⵔⴰⵢⵛ, ⵓⵎⵉ ⵜⵓⵖⴰ ⵥⵥⴰⵔⵏ ⵍⵉⴽⵙⵓⵙ, ⵏⵜⵜⴰⵜ ⴷ ⵉⵛⵜⵏ ⵜⵉⵖⵔⵎⵜⵎⵉⴳⴼ ⵉⵍⵍⴰ ⴷⵥⵓⵔ ⵏ ⵓⵖⴰⵡⴰⵙ ⵓⵔ ⵉⵙⴳⴳⴷⵓⵏ, ⵓⴷⴰⵢⵙ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵏ ⴱⴰⵜⵉⵎⴰⵜ ⵓⵔ ⵉⵎⵥⵓⴷⴷⵉⵏ ⴷⵉ ⵜⵖⵎⵎⴰⵔⵜ ⵎⴰⵏⵉ ⵜⵍⵍⵉⴷ. ⴷⴳ ⵓⵎⵛⴰⵏ ⵉⵜⵙⴰⵊⵊⴰⵏ ⴳ ⵢⵉⵍ, ⵎⴰⵏⵉ ⴷ ⵜⴰⵙⵓⵏ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵢⵏⵏⵉ ⵉⵜⵙⴰⵔⴰⵏ, ⵏⵜⴰⴼ ⴰⵙⵏⵙⵓ ⵓⵎⵉ ⵜⵍⴰⵖⴰⵏ “Espana” , ⵣⵣⴰⵜ ⵉ ⵓⵙⴰⵔⴰⴳ ⵏ ⵓⵙⴷⵔⴼⵉ(ⵓⵎⵉ ⵜⵓⵖⴰ ⵜⵍⴰⵖⴰⵏ Plaza de Espana), ⵉⴳ ⵉⵥⵥⵉⵎⵏ ⵣⵉ ⵟⵟⵓ ⵏ ⵙⴱⴰⵏⵢⴰ ⵉ ⵜⵓⵖⴰ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴷⴳ ⵓⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵔⵥⴰⵏ ⵡⵉⵙ ⴳⵏⴰⵔ. ⴰⴳⵍⴰⴳⴰⵍ ⵉⵎⵚⴱⵟⴰ ⵢⴰⵟⵟⴰⵙ, ⴰⴳ ⵉⴱⵔⵉⴷⵏ ⵓⵔ ⴷⵉ ⵜⵍⵍⵉ ⵜⵉⵣⴼⵜ, ⴷ ⵜⵓⴷⵔⵉⵏ ⵏ ⵣⵣⵓⵏⴳ, ⵎⴰⵛⴰ ⴰⵎⵚⴱⴹⵉ ⵏⵏⵙ ⴽⵜⴰⵔ ⴰⴳ ⴷⵛⵓⵔⴰⵜ ⵉⴷ ⵉⵏⵏⵟⵏ ⵉ ⵜⵖⵔⵎⵜ. ⴷⴳ ⵓⴳⵍⴰⴳⴰⵍ ⵏ ⵓⴳⵍⴰⴳⴰⵍ, ⴷⵉ ⴷⵛⵓⵔⴰⵜ ⵉⴷ ⵉⵏⵏⵟⵏ ⵉ ⵍⵄⵔⴰⵢⵛ ⵏⵉⵖ ⴷⵉ ⵜⵙⴳⴰ ⵏ ⵥⵏⵉⴹⵔⴰ, ⴷⵍⵏⵉⵜⴰ ⵉⴳ ⵉⵍⵍⴰ ⵓⴼⴰⵔⵙ ⵏ ⴼⵔⵉⵙⵙⴰ ⵓⵙⵙⴰⵏⵉⵜⴰ ⵉⴷ ⵜⴰⵙⵏⵜ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵏⵏⵉ ⵉⴳ ⵉⵜⵉⵛⵛⵓⵏ ⵜⵓⴷⴰⵔⵜ ⵏⵙⵓⵏⵜ ⵉ ⵜⵉⴽⴽⵙⵜ ⵏ ⴼⵔⵉⵙⵙⴰ ⴷⵉ ⵜⵥⵉⵔⴰⴹⵉⵏ ⵏ ⵡⵉⵍⴼⴰ.

ⵃⴰⵙⵏⴰ, ⴰⵙⴰⵖ ⵓⵍⵍⵉ ⵛⴰ ⵜⵉⴷⵜ ⵏⴳⴳⵉⵜ ⵎⴰⵃⵏⴷ ⵓⵔ ⵉⵜⵙⵙⵏ ⴰⵡⴷ ⵢⴰⵏ ⵜⴰⵎⵟⵟⵓⵜ ⴰ ⵎⵉⴽⴷ ⵏⵎⵙⴰⵡⴰⵍ, ⵜⴳⴷⴷⵎ ⴰⴳ ⵉⵛⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ ⵜⴰⵙⴱⵍⵢⵓⵏⵜ ⴷⵉ ⵍⵄⵔⴰⵢⵛ. ⴰⵡⴰⵔⵔⵉ ⵓⵎⵉ ⵜⵏⵏⴰ ⵉ “ⵓⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ” ⴱⵍⵍⵉ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵓⵔ ⵜⵣⵎⵎⴰⵔ ⴰⵜ ⵖⴰⵎⴰⵔ ⵙ ⵔⵎⵍⴷⴰ ⵏⵏⵙ, ⵜⵥⵥⴰⵔ ⴱⵍⵍⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴷⴳ ⵓⵎⵛⵍ ⴰ ⵜⴰⵙⴱⵃⵍⵉⵜ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵎⴰⵔⴰ ⵜⵣⵔⵉⴷ ⵎⵉⵏⴷⵉ ⵍⵍⴰⵏⵜ ⵜⵉⵏⵏⵉ ⵉⴳⴷⴷⵎⵓⵏ ⴷⵉ ⵜⵢⴹ ⵏⵉⵖ ⴷⵉ ⵜⵓⴷⵔⵉⵏ, ⴰⵡⵍⵉ ⵉ 15 ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴷⵉ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ ⴰ, ⵔⵓⴳⴰ ⵜⵓⵟⵟⵓⴼ ⵉⵏⵏ ⵓⵎⵛⴰⵏ ⵉⴳⴰⵏ ⵎⴰⵛⵉ ⵓⵖⵉⵔ ⴳⴰⴼⵙ ⴰⵜⴳⴷⵎ ⴷⵉ ⴱⴰⵔⵔⴰ ⵣⵉ ⵖⴰ ⵜⵏⵥⴰⵔ ⵜⴼⵓⴽⵜ ⴰⵔ ⵖⴰ ⵜⵖⵔⵉ. ⴰⴳ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ, ⵜⴰⵔⵏⵉ ⵃⴰⵙⵏⴰ ⴱⵍⵍⵉ ⵜⴰⵣⴷⴷⵉⵖⵜ ⴷⴳ ⵓⴼⴰⵔⴰ, ⴰⵎ ⵎⴰⵏⵉ ⵜⵣⴷⵖ ⵏⵜⵜⴰⵜ, ⵜⵉⴼ ⵜⴰⵣⴷⴷⵉⵖⵜ ⴷⵉ ⵜⵖⵔⵎⵜ, ⵎⴰⵔⴰ ⵜⴳⵙⵓⴷ ⴰⵜⵅⴷⵎⵓⴷ ⵛⴰ ⵏ ⵡⵓⵙⵙⴰⵏ ⵡⴰⵀⴰ ⴷⵉ ⵡⵉⵍⴼⴰ. “ⵜⵉⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⴷⵉ ⵜⵏⴷⴷⴰⵎ ⵓⵔ ⵜⴱⵔⵔⵉⴽⵏⵜ ⵛⴰ ⵣⴳⵏⵖ” ⵜⵥⵥⴰⵔ ⵃⴰⵙⵏⴰ.

ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⵏⵉⵍⵉ ⵏⵉⵛⴰⵏ, ⵓⵔ ⴷⵉⵏⵏⵉ ⴱⵓ ⵛⴰ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⴳ ⵎⵉⵏ ⵉⵜⵏⵏⴰⵏ ⴰⴳⴷⴷⴰⵎ ⵏ ⵡⴰⵙⵙ ⴰⴷ ⵢⵉⵍⵉ ⴷ ⴰⵎⵖⵔⴰⵜ. ⴰⴳ ⵎⴰⵔⵔⴰ ⵜⵉⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵏⵏⵉ ⵏⵡⵓⴹ ⴰⴽⵉⵙⵏⵜ ⵏⵙⵙⵉⵡⵍ, ⵛⴰ ⵏ ⵎⵔⴰⵡ ⴰⵢⴷⵙⵏⵜ, ⵢⵏⵏⵉ ⵉⵜⵏⵜ ⵉⵜⵉⴳⴹⴰⵔⵏ, ⵜⴰⵙⵏⵓⵔⴰⵢⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵏⴽⵔⴰ ⵙ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⴳ ⵔⴰ (ANA-PEC) ⵜⵓⵜⵜⴰⵔ ⵣⴰⴳⵙⵏⵜ ⴰⴷ ⴰⵡⵉⵏⵜ ⴰⴽⵉⵙⵏⵜ ⵜⵉⴼⵔⴰⴳ ⵏ ⵜⵔⴰⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⴰⵔⵡⴰ ⵏⵙⵓⵏⵜ, ⴱⴰⵛ ⴰⴷ ⵙⵙⵏⵓⵏ ⵎⴰ ⵖⴰⵔⵙⵏⵜ ⵛⴰ ⵉⵃⵏⵊⴰⵔⵏ ⴷ ⵉⵎⵣⵢⴰⵏⵓⵏ ⴷ ⵏⵉⵜⵏⵜⵉ ⵉⴳⴰⵙⵏ ⵉⴳⴷⴷⵎⵓⵏ. ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵙⵉⴳⵓⵔⴰⵏ ⴰⴷⵡⴰⵔ ⵏⵙⵓⵏⵜ. ⴰⵣⴳⵏ ⴰⵎⵥⵔⴰⵏ ⵣⴰⴳⵙⵏⵜ ⵜⴰⵙⵏⵜⵉⴷ ⵣⵉ ⴷⵛⵓⵔⴰⵜ, ⴷ ⵜⵉⵥⵓⴱⴱⴰⵏⵢⵉⵏ, ⵙⵙⴰⵡⴰⵍⵜ ⵉⵍⵍⴰ ⴷⴰⵔⵉⵊⴰ, ⵜⴰⵄⵔⴰⴱⵜ ⵏ ⵍⵎⵄⵔⵉⴱ. ⴷⵉ ⵎⴰⵔⵔⴰ ⵎⵉⵏ ⵏⵣⵔⴰ, ⵜⵓⵖⴰ ⵓⵔ ⵣⴰⴳⵙⵏⵜ ⵜⵓⵜⵜⵔⵏ ⵛⴰ ⴰⴷ ⵢⵉⵔⵉ ⴳⴷⵎⵓⵏⵜ ⵣⵣⴰⵜ ⴷⵉ ⵜⵉⴽⴽⵔⵙⵜ ⵏ ⴼⵔⵉⵙⵙⴰ. ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⴷ ⵛⵡⴰⵢⵜ ⵣⵉ ⵎⵉⵏ ⵜⵏⵜ ⵉⵜⵏⵏⴰⵍ ⵣⵣⴰⵜ ⵉ ⵡⴰⵟⵟⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵓⴽⵔⵉⵙⵉⵏ ⴷⵉ ⵜⵥⵉⵔⴰⴹⵉⵏ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⴰⵢ ⵏ ⴰⵏⴷⴰⵍⵓⵙ. ⵡⴰⴳⴳⴰ ⵢⴰⴽⴰⵔⴼⵙ ⴰ ⵓⵔ ⵉⴳⵉ ⵛⴰ ⴷ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵡⴰⵀⴰ ⵉⴳⴰⵙⵏⵜ ⵉⵜⴽⴽⵓⵏ ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵣⵡⴰⵏⵜ ⴰⵏⵎⵎⴰⴹ ⵉ ⵢⵉⵍ.

ⵜⵉⴷⵓⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ: ⴰⴽⴰⵔⴼⵙ ⴷ ⵡⵏⵏⵉ ⵎⴰⵛⴰ ⴷⵔⵓⵙ ⵏ ⵜⵎⵏⵢⴰⵜ

ⵓⵎⴰⵢⵎⴰ ⴷ ⴰⵙⴰⵖ ⵉ ⵏⵟⵟⵓⴼ ⵉ ⵢⵉⵛⵜ ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵜ ⴰⵥⴰⵜ ⴷⵉ 40 ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ, ⵜⵍⵍⵓⴼ ⵓⵖⴰⵔⵙ ⵉⵏⵏ ⵎⵓⵎⵎⵉⵙ ⵉⵡⵡⵓⴹ 16 ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ ⵉⵣⴷⴷⵓⵖ ⴷⴳ ⵉⵏⵏ ⴷⵛⴰⵔ ⵜⴰⵎⴰ ⵏ ⵥⵏⵉⴹⵔⴰ. ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⴰ ⵜⵙⵢⵢⴰ ⵓⵔⴰ ⴷ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵛⵡⵉⵔⵜⵉ ⵏⵏⵙ ⴰⴳ ⵛⴰ ⵏ 50 ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵏⵏⵉⴹⵏ ⴱⴰⵛ ⴰⴷ ⵔⴰⵃⵓⵏⵜ ⴰⴷ ⵅⴷⵎⵓⵏⵜ ⴷⵉ ⵡⵉⵍⴼⴰ: ⵜⵜⴰⵔⵏ ⵣⴳⵔ ⵜⴰⴼⴰⵔⵜ ⵏⵜⵎⴰⴳⴳⵉⵜ ⵏⵏⵙ, ⴷ ⵓⵙⵍⴽⵉⵏ ⵏ ⵡⵓⵍⵓⴼ ⴷ 100 ⵏ ⴷⵔⴰⵀⵎ ⵉ ⵜⴰⵣⵣⵍⵉⵡⵉⵏ ⵉⵥⵥⵏⵓⵏ ⵖⵔ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ. ⵜⵓⵖⴰ ⵎⴰⵛⵉ ⵓⵖⵉⵍ ⴰⵜⵓⵛ ⵜⵎⵏⵢⴰⵜ ⴰ, ⵎⴰⵛⴰ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵉⵥⵥⴰⵔ ⴱⵍⵍⵉ ⴷⵉⵏⵉ ⵜⵓⵛⵛⴼⵔⴰ ⵣⴳ ⵉⵎⵙⵓⴳⵓⵔⵏ. ⵖⵔ ⵓⵎⴳⴳⴰⵔⵓ ⵓⵔ ⵜⴽⵙⵏ ⵛⴰ, ⵓⵔ ⵓⴼⵉⵏ ⵎⵉⵏ ⵜ ⵖⴰⵔⵔⵓⵏ ⵏⵏⴰⵏⴰⵙ ⴱⵍⵍⵉ ⴽⵙⵏ ⵜⵉⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵏⵏⵉ ⵜⵓⵖⴰ ⵉⵜⵡⴰⴽⵙⵏ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏⵏⵉ ⵉⵄⴷⵓⵏ. ⵡⴰⴳⴳⴰ ⵢⴰⵎⵏⵏⵉ “ⴰⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ” ⵜⴰⵔⵣⵓ ⴷⵉ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ, ⵜⵓⴼⴰ ⴱⵍⵍⵉ ⵎⴰⵏⴰⵢⵏⵏⵉ ⵓⵔ ⵉⴳⵉ ⵜⵉⴷⵓⵜ. ⵉⵔⵉⵎ ⵓⵔ ⵉⵣⵎⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵢⵉⵍⵉ ⵏⵜⵜⴰ ⴷ ⴰⵎⵓⴽⵔⵉⵙ: ⵓⵎⴰⵢⵎⴰ ⵜⴳⴷⴷⵓⵎ ⴷⴳ ⵉⴳⴰⵔⵏ ⵣⴳ ⵡⴰⵎⵉ ⵖⴰⵔⵙ 14 ⵏ ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ, ⵣⵣⴰⵜ ⵎⴰ ⴰⴷ ⵙⴱⴷⴷⵓⵏ ⵔⵅⴷⵎⵓⵜ ⴳ ⵉⵃⵏⵊⴰⵔⵏ ⵔⵡⴰⴷⴷⴰⵢ ⵉ 15 ⵏ ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ, ⵜⵓⵛⴰ 18 ⵏ ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ ⵣⵉ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵏⵏⵙ ⴷⵉ ⵔⴳⴷⴰⵢⵎ ⵉⵥⵙⵃⵏ. ⵜⵅⴷⵓⵎ ⴰⴳ ⴽⵓⵣ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵣⴳⴳⵯⴰⵎⵉ ⵜⵙⵙⵏⵜⴰ ⴰⵔ ⵔⴳⵓ, ⵎⴰⵔⴰ ⵏⴽⴽⵓⵙ ⵣⴳⵔ ⵓⵙⵙⴰⵏ ⵏⵏⵉ ⵓⵔ ⵜⴳⴷⵉⵎ ⵛⴰ ⵣⴳⵡⴰⵎⵉ ⵜⵎⵔⵓⵛ ⴰⵔⴰⵎⵉ ⵜⵎⵙⴱⴹⴰ ⴰⴳ ⵓⵙⴳⴰⵣ ⵏⵏⵙ ⴷⵉ 2007, ⵏⵜⴰⴼ ⵖⴰⵔⵙ 15 ⵏ ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵙ ⴽⵓⵔⵛⵉ.

ⴷⴳ ⵉⴳⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵉⴳⵣⵜⵏ ⴱⴰⵔⵙⵉⵍⵓⵏⴰ, ⵉⵙⵙⵏⵜⴰⵏ ⴷⴳ 1995, ⵎⵉⵏⴷⵉ ⵙⵉⵏⵢⴰⵏ ⴳⴼ ⵉⵛⵜ ⵏ ⵜⵎⵔⵉⵙⵜ ⴰⴳⴰⵙ ⴳⴷⵎⵏ ⴰⵔ 2010, ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵜⵡⴰⴳⴳ ⵉⵏⵏ ⵜⵎⵛⴰⵏⵜ ⵉ ⵜⵙⴱⴱⴰⴱⵜ ⵊⴰⵔ ⵉ ⵜⵎⵓⵏⵜ ⵏ ⵓⵔⵓⴱⴱⴰ (UE) ⴷ ⵡⴰⵟⵟⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⴰ ⵣⵉ ⵜⵉⵏⵏⵉ ⵉⴷ ⵢⵓⵟⵏ ⵉ ⵢⵉⵍ ⴰⵏⵎⵎⴰⵙ ⴰⵛⵎⵍⴰⵍ ⵓⵔ ⵢⵓⴷⵉⴼⵏ ⵛⴰ ⴷⵉ ⵜⵎⵓⵏⵜ ⵏ ⵓⵔⵓⴱⴱⴰ, ⵣⴳⵔⵏⵜ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ. ⴷⵉ ⴱⵔⴰⵢⵔ 2006 ⵉⵙⵙⵏⵜⴰ ⵓⵎⵙⴽⵙⵉ ⴰⴳ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ ⵜⴰⵄⴰⵍⴰⵡⵉⵜ ⴳⴼ ⵓⵙⵍⵓⵍⵍⵉ ⵏ ⵜⴼⵍⵍⴰⵃⵜ, ⵓⵢⵥⵥⵉⵎ ⴰⵎⵍⵍⵉ ⴰⵍ 2009, ⵊⴰⵔ ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ ⵢⴰ ⵉⵙⵙⵓⴼⵓⵖⴷ ⵓⵎⵀⵍ ⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉ ⴰⵖⴰⵡⴰⵙ ⵏⵏⵉ ⵓⵎⵉ ⵜⵍⴰⵖⴰⵏ “ⴰⵖⴰⵡⴰⵙ ⴰⵣⴳⵣⴰ”, ⴰⵖⴰⵡⴰⵙ ⴰ ⵢⵓⵙⴷ ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵉⵙⵙⵉⴷⴼ ⵉⵙⵙⴰⵔⵓⵜⵏ ⵣⵉ ⴱⵔⵔⴰ, ⵓⵣⵉ ⵎⵉⵏ ⴷⴰⵢⵙ ⴷ ⵢⵓⵙⵉⵏ ⵄⴰⵡⴷ, ⴰⵙⵎⵓⵜⵜⵉ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⴰ ⵣⴳ ⵡⴰⴳⵔⴰ ⵏ ⵜⴳⵔⴰⵡⵉⵏ ⵖⵔ ⵡⴰⴳⵔⴰ ⵏ ⵢⵓⴷⴰⵏ. ⵉⵡⴷⴰⵏ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵜⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵢⵉⵏ ⵟⴼⵓⵏⵜ ⵖⴰⵔⵙⵏⵜ ⴰⴳⵔⴰ ⴷ ⵓⵙⵓⴳⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⴰ ⵢⴰ ⵉ ⵡⴰⵟⵟⴰⵙ ⵏ ⵜⵙⵔⴰⴳⵏ ⵣⴳ ⵡⴰⵙⵙ, ⵎⴰⵛⴰ ⴷⵉⵏⵉ ⵛⴰ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴷ ⵜⵉⴱⴰⵔⵔⴰⵏⵢⵉⵏ, ⴷ ⵜⵉⵙⴱⵏⵢⵓⵍⵉⵏ, ⵔⴰ ⴷ ⵜⵉⵎⵉⵔⵉⴽⵉⵢⵉⵏ, ⵜⵉⵀⵓⵍⴰⵏⴷⵉⵢⵉⵏ, ⵓⵔⴰ ⴷ ⵜⵉⵎⵉⴽⵙⵉⴽⵢⵉⵏ, ⵟⵟⴼⵓⵏⵜ ⵎⴰⵔⵔⴰ ⵎⵉⵏ ⵉⵥⵥⵏⵓⵏ ⵖⵔ ⵜⵙⴱⴱⴰⴱⵜ ⴷⵉ ⵔⵙⵡⴰⵥ ⵏ ⴱⴰⵔⵔⴰ. ⴷ ⵢⵉⵍⴰ ⴷ ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ ⵎⵉⵏⴷⵉ ⵖⴰ ⵏⵎⵎⵓⵜⵜⵉ ⵣⵉ ⵜⴰⵣⵣⵓⵜ ⵏ ⵍⵛⵛⵉⵏ ⵖⵔ ⵜⴰⵣⵣⵓⵜ ⵏ ⴼⵔⵉⵙⵙⴰ, ⴷ ⵜⴰ ⴷ ⵔⴳⴷⵎⵓⵜ, ⵜⵉⵙ ⵙⵏⵜ, ⵉⴳ ⵉⴷⵓⵍ ⵖⴰⵔⵙ ⵉⵏⵏ ⵡⴰⴷⴷⴰⵔⵓ ⵉⵎⵖⴰⵔ ⴷⵉ ⵜⵙⴳⴰ ⵏ ⵍⵄⵔⴰⵢⵛ ⴷ ⵥⵏⵉⴹⵔⴰ, ⵓ ⴷ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵉⴳ ⵉⴷⵓⵍ ⵜⵙⵙⴳⴷⴰⵎ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⴷⵉ ⵜⵙⴳⴰ ⵢⴰ ⴰⵎⵏ ⵜⵎⵓⵏ.

ⵄⵢⴰⵛⵉ ⴽⴰⵣⴰⵍ, ⴷ ⴰⵏⵎⴰⵍⵍⴰⵍ ⴷ ⴰⵎⵥⵔⴰⵍ ⴷⵉ ⵍⵄⵔⴰⵢⵛ, ⵏⵜⵜⴰ ⴷ ⴰⵎⵖⵏⴰⵙ ⴷⴳ ⵉⵏⵏⵏ ⵣⴳ ⵉⵏⵎⵓⵍⵍⴰ ⵉⵎⵥⵔⴰⵏⵏ ⴷⵉ ⵍⵖⵀⵔⵉⴱ, ⵜⴰⵎⵓⵏⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵜ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ (UMT), ⵉⵚⵚⵉⵡⵟⵓⴷ ⵉ ⵓⵖⵎⵉⵙ ⵏ ⵓⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵙⵎⵎⵓⵙ ⵏ ⵜⵎⵓⴽⵔⵉⵙⵉⵏ ⵜⴽⴽⵓⵏⵜ ⴳⴼ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵉⴳⴷⴷⵎⵏ ⴷⵉ ⴷⵛⵓⵔⴰⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ. ⴳ ⵎⵉⵏ ⵉⵥⵥⴰⵔ ⴽⴰⵣⴰⵍ, ⵜⴰⵎⵓⴽⵔⵉⵙⵜ ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ ⵓ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵉⴳⵍ ⴷ ⵜⴰⵎⵥⵔⴰⵍⵜ, ⴷ ⵜⵏⵏⵉ ⵉⵥⵏⵓⵏ ⵖⵔ ⵜⵍⵓⵍⵍⵉ ⵏ ⵓⵖⵍⵙ ⵏ ⵉⴳⴷⴷⴰⵎⵏ ⴷⴳ ⵉⵏⵎⵓⵍⵍⴰ, “ⴱⵍⴰ ⵜⵉⵣⵎⵎⴰⵔ ⵏ ⵓⵙⵓⴷⵙ”, ⵢⴰⵔⵏⵉ ⵓⵎⵖⵍⵙ ⵏⵏⵖ, “ⵜⵉⴳⴷⴷⴰⵎⵉⵏ ⵏ ⴼⵔⵉⵙⵙⴰ ⴰⵔⵏⵏⵉⵜ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵏ ⵜⵙⵔⴰⴳⵏ ⵓⵔ ⵜⵜ ⵜⵅⵍⵍⵉⵙⵏ ⴷⴳⵙⵏⵜ, ⵜⵓⴽⴽⵔⵏ ⵜⵏⵜ, ⵜⴽⴰⵔⴼⴰⵏ ⴳⴼⵙⵏⵜ, ⵓⵔ ⵜⵜ ⵜⵜⵉⵏⵏ ⴰⴷ ⴼⴼⵖⵏⵜ ⵙ ⵓⵣⵎⵎⵉⴼ ⵏⵙⵏⵜ, ⵓⵜⵏⵏⴰⵜⵏⵜ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵜⵔⴰⵏⴰⵜ, ⵄⴰⴷ ⵉⴷⴰⵙⵏⵜ ⵜⵉⴷ ⵜⴰⵡⵢⵓⵏ ⵟⵓⴱⵉⵙ ⵎⵉⵏⴷⵉ ⵜⴰⵔⵡⵡⴰⵃⵏⵜ ⵖⵔ ⵜⵓⴷⵔⵉⵏ ⵏⵙⵏⵜ, ⵃⴰⵎⴰ ⴰⵜⴰⴼ ⵜⴰⵖⵔⵉ ⵜⴼⵓⴽⵜ”. ⵉⵏⵏ ⵜⵎⵓⴽⵔⵉⵙⵜ ⵏⵏⵖⵏⵉ, ⵜⴰⵏⵉⵜⴰ ⵏ ⵡⴰⵙⵙⴰⵢ , ⵜⵎⵖⵓⵔ ⴳⴼ ⵜⵉⵏⵏⵉ ⵏ ⵜⴼⵍⵍⴰⵃ, ⵎⵉⵏⵣⵉ ⵢⵏⵏⵉ ⵉⵏⴷⴷⵀⵓⵏ ⴽⵙⵙⵉⵏ ⴷⵉ ⵟⵓⴱⵉⵙⴰⵜ ⵏⵙⵏ , ⵎⵉⵏⴷⵉ ⴽⵙⵙⵉⵏ ⵓⵍⵍⵉ, ⴰⵟⵟⴰⵙ ⴳ ⵎⵉⵏ ⵣⵎⵎⵔⵏ ⴰⴷ ⴽⵙⵉⵏ, ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷⴰⵡⵉⵏ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵏⵢⴰⵜ, ⵙⵓⵢⵏⵏⵉ ⵖⵔ ⵓⵎⴳⴳⴰⵔ ⵜⴳⴳⵓⵏ ⵍⴰⴽⵙⵉⴷⴰⵜ ⴷ ⵜⵉⵃⴼⴼⴰⵍⵉⵏ ⵓ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵣⴳⵙⵏⵜ ⵏⵥⵥⵏⵜ. ⵉⵏⵏ ⵜⵎⵓⴽⵔⵉⵙⵜ , ⵡⴰⴳⴳⴰ ⵜⵉⵣⵎⵎⴰⵔ ⵉⵜⵡⴰⴳⴳⵓⵏ ⴷⴳ ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ ⵢⴰ ⵉⵎⴳⴳⵓⵔⴰ, ⵜⵖⵉⵎⴰ ⵍⴱⴷⴰ ⴷ ⵉⵏⵏ ⵉⵎⵉⵣⵉ ⴷ ⵓⵎⵥⵔⴰⵏ ⴳⴼ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵏ ⵉⴳⴷⴷⴰⵎⵏ ⵉⵣⴷⵖⵏ ⴷⵉ ⴷⵛⵓⵔⴰⵜ. ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵎⴰⵔⵔⴰ ⴳⴼ ⵛⵡⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵎⵏⵢⴰⵜ ⵓⵔ ⵃⴷⴷⵉⵏⵜ 73 ⵏ ⴷⵔⴰⵀⵎ ⵉ ⵡⴰⵙⵙ.

ⴳⴰⴷⵉⵏⴰ ⵣⵉⵖⵉⵖⵉ , ⵜⴰⵎⵥⵥⵔⴰⵍⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵎⵓⵏⵜ “ⵛⴰⵎⵍ”, ⵉⵜⴰⵔⵔⴰⵏ ⵜⴰⵢⵏⵉⵜ ⵉ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⴳ ⴷ ⵓⴱⴷⴷⵉ ⴰⴳ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵏ ⴷⵛⵓⵔⴰⵜ ⴷⵉ ⵜⵙⴳⴰ ⵏ ⵥⵏⵉⴹⵔⴰ, ⵜⵔⵓⵃ ⵜⵉⴳⴳⵓⵏ ⵣⵉ ⵎⵉⵏ ⵉⵏⵏⴰ ⴽⴰⵣⴰⵍ. ⵜⵥⵥⴰⵔ ⴱⵍⵍⵉ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵜⴱⴷⴷⴰ ⴰⴳ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵏⵏⵉ ⵉⴽⵔⵔⵙⵏ ⵙ ⵓⵄⴷⴷⵉⵙ ⵡⴰⵔⵏⵉ ⵛⴰ ⴳⴼⵙⵏⵜ ⴽⴽⴰⵔⴼⵙⵏ ⵉⵎⵥⵔⴰⵏⵏ ⵏⵙⵏⵜ ⴷⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉ, ⵓ ⵔⵡⴰⵛⵓⵏⵜ ⵏⵙⵏⵜ ⵜⴰⵣⵣⵍ ⴳⴼⵙⵏⵜ. “ⵛⴰⵎⵍ” ⵜⴰⴷⵓⴼ ⵊⴰⵔⴰⵙⵏⵜ ⴷ ⵔⵡⴰⵛⵓⵏⵜ ⵏⵙⵏⵜ ⵎⴰⵃⵏⴷ ⵓⵔ ⴳⴼⵙⵏⵜ ⵜⵉⵣⵣⵍ. ⵉⵎⴳⵓⵎⴱⴰⵍ ⵜⵎⴰⵔⵏⵢⵉⵏ ⴳⵎⵉⵏⵏⵉ ⵏⵜⴰⴼ ⴷⵉ ⵜⵥⵉⵔⴰⴹⵉⵏ ⵏ ⴼⵔⵉⵙⵙⴰ ⵜⵉⵃⵏⵊⵉⵔⵉⵏ ⵖⴰⵔⵙⵏⵜ ⵊⴰⵔ 12 ⴷ 14 ⵏ ⵉⵙⴳⴳⵓⵙⴰ, ⵎⴰⵛⴰ ⵏⵜⴰⴼ ⵄⴰⵡⴷ ⵔⴰ ⴷ ⵜⵉⵏⵊⴰⵍⵉⵏ ⴷ ⵜⵉⵏⵏⵉ ⵉⵎⵔⵛⵓⵏ, ⴰⵣⴳⵏ ⴰⵎⵥⵥⵔⴰⵏ ⵣⴳⵙⵏⵜ ⴷ ⵜⵉⵥⵓⴱⴱⴰⵏⵢⵉⵏ. ⵓⵔ ⵖⴰⵔⵙⵏⵜ ⵎⴰⵎⵛ ⵖⴰ ⴳⴳⵓⵏⵜ ⴰⴷ ⵙⵖⵓⵢⵢⵓⵏⵜ: “ⵎⵉⵏⵣⵉ ⵔⴳⵔⴰⵙ ⵏ ⵉⵎⵙⵜⴰⵏⵓⵏ ⵉⵣⵎⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵢⴰⵡⴹ ⵊⴰⵔ 3000 ⴷ 5000 ⵏ ⴷⵔⴰⵀⵎ, ⵄⴰⵡⴷ ⴰⵣⴳⵏ ⴰⵎⵥⵔⴰⵏ ⵏ ⵉⵎⵙⵜⴰⵏⵓⵏ ⵉⵎⴰⵜⴰⵢⵏ ⵓⵔ ⵖⴰⵔⵙⵏ ⵜⵉⵙⵓⴳⴰⵔ”, ⵉⵜⵏⵏⴰ ⵣⵉⵖⵉⵖⵉ. ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⵓⵎⵣⴰⵖ ⵉ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⴰⴷ.

ⵉⴳⵎⵉⵔⵏ ⵓⵔ ⵉⵙⵙⵎⵥⵓⴷⴷⵉⵏ

ⵓⵎⴰⵢⵎⴰ ⵜⵥⵥⴰⵔ ⴱⵍⵍⵉ ⵓⵔ ⵖⴰⵔⵙ ⵎⴰⵎⵛ ⵖⴰ ⵜⴷⴷⵓⵔ ⴱⵍⴰ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ: “ ⵏⵛⵛ ⴷ ⵜⴰⵥⵓⴱⴱⴰⵏⵉⵜ, ⵓⵔ ⵖⴰⵔⵉ ⴱⵓ ⵜⵉⵏⵄⴰⵛⵉⵏ ⵎⵉⵏⵣⵉ ⵖⴰ ⴳⴳⵓⵖ ⵛⴰ ⵓⵙⵖⵏⵓ. ⴷⵉ ⵜⵏⴷⵉⵜ ⵉⵏⵓ, ⵓⵔ ⴷⴰⴳⵔ ⵎⵉⵏ ⵖⴰ ⵜⴳⴳⵓⴷ”. ⵜⵏⴽⴽⵓⵔ ⴽⵓ ⵢⴰⵙⵙ ⵖⵔ 4:00 ⵏ ⵜⵓⴼⵓⵜ, ⵜⴼⴼⵓⵖ ⵣⵉ ⵜⴰⴷⴷⴰⵔⵜ ⵏⵏⵓⵙ ⵖⵔ 5:30, ⵓⵔ ⵜⵉⵡⴹ ⵖⵔ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵏⵏⵙ ⴰⵍ 6:30, ⵜⵓⵜⵜ ⴰⵔⵢⵢⵓⵥ ⵏⵏⵙ ⴰⴳ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵏⵏⵉⴹⵏⵉ ⴷⵉ 20 ⵏ ⵜⵓⵙⴷⵉⴷⵉⵏ ⵣⵣⴰⵜ ⵉ ⵖⴰ ⵙⵙⵏⵜⴰⵏⵜ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵖⵔ 7:00. ⴽⵙⵙⵉⵏ ⵜⵏⵜ ⵖⵔ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴷⴳ ⵉⵛⵜ ⵏ ⴽⴰⵎⵢⵢⵓⵜ, ⵊⴰⵔ 25 ⴷ 50 ⴰⵢⴷⵙⵏⵜ, ⴽⵓ ⵢⴰⵙⵙ ⵎⴰⵎⵓⵛ, ⴰⴳ ⵜⵣⵎⵎⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⴰⴳ ⵓⵙⵓⵖⵏ ⴷ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ. ⵜⴳⵍⴰⵙ ⵜⵏⵜ 60 ⵏ ⴷⵔⴰⵀⵎ ⵉ ⵡⴰⵙⵙ ⴷⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ, ⵔⴳⴳⵓ ⵉⵡⴹⵏⵜ 70 ⵏ ⴷⵔⴰⵀⵎ ⵉ ⵡⴰⵙⵙ. ⵓⵎⴰⵢⵎⴰ ⵜⵥⵥⴰⵔ ⴱⵍⵍⵉ ⴰⵎⵥⵔⴰⵏ ⵏⵏⵙ ⴷⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵉⵜⵎⵚⵓⵇⵇⵓⴼ ⴰⴽⵉⴷⵙⵏⵜ ⵎⵍⵉⵃ, ⵜⵙⵍⴰ ⵡⵉⴷ ⵢⴳⴳⵓⵏ ⵣⵉ ⵜⵥⵉⵔⴰⴹⵉⵏ ⵏⵏⵉⴹⵏⵉ ⵓⵜⵥⵥⴰⵔ ⴱⵍⵍⵉ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵄⵎⵎⴰⵙ ⵓⵔ ⴽⵉⵙ ⵎⵏⵉⵖⵏ, ⵉⵍⵍⴰ ⴳⵎⵉⵏⵏⵉ ⴳⴰⴼⵙ ⵜⵣⵢⵢⴰⵔⵏ ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵜⴰⵔⵏⵉ ⴷⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉ. ⵜⵥⵥⴰⵔ ⴱⵍⵍⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵜⵥⵙⵓⵃ, ⵜⵉⵏⵏⵉ ⵓⵔ ⵉⵣⵎⵎⴰⵔⵏ ⵏⵉⴳ ⵜⵉⵏⵏⵉ ⵉⵀⵔⵛⵓⵏ, ⵙⵥⴰⴷⴰⵍ ⵜⵏⵜ ⵖⵔ ⵜⵓⴷⵔⵉⵏ ⵏⵙⵏⵜ, ⵓⵔ ⵜⵏⵜ ⵜⴳⵎⵎⵉⵚⵓⵏ ⵛⴰ: «ⵉⵎⴰⵍⴰⵙ ⵏⵏⵉ ⵉⵃⴷⵓⵏ, ⴳⴷⵎⵓⵖ ⵙⵉⵏ ⵏ ⵡⵓⵙⵙⴰⵏ ⵡⴰⵀⴰ, ⵓⵔ ⴷⴰⵢ ⴳⵎⵎⵉⵚⵓⵏ ⵛⴰ ⴷⵉ ⵎⵉⵏ ⵉⵥⵥⵉⵎⵏ. ⴰⵎⵎⵓ ⵉⴳⴷⴷⵎⵓⵏ ⴷⴰⵏⵉⵜⴰ».

ⵉ ⵎⴰⵔⵔⴰ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ, ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴷⵉ ⵡⵉⵍⴼⴰ, ⵎⴰⵏⵉ ⵣⵎⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⴳⵓⵎⵎⵉⵚⵏ ⵃⵎⵎⴰⵙⵏ 40 ⵓⵇⵓ, ⵄⵔⴰⵃⴰⵔ 420 ⵏ ⴷⵔⴰⵀⵎ, ⵜⵖⵉⵎⴰ ⴷ ⴰⵙⵉⵜⵎ ⵖⵔ ⵡⴰⵟⵟⴰⵙ ⵣⵉ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⴰ. ⵎⵉⵏⵣⵉ ⵙ ⵜⵏⵄⴰⵛⵉⵏ ⴰ ⵣⵎⵎⴰⵔⵏⵜ ⴰⴷ ⵄⴰⵡⵏⵓⵏⵜ ⵔⵡⴰⵛⵓⵏⵜ ⵏⵙⵓⵏⵜ ⵓⵣⵎⵎⴰⵔⵏⵜ ⵙⵍⴰ ⴰⴷ ⴳⴳⵓⵏⵜ ⵜⴰⴷⴷⴰⵔⵜ ⵎⴰⵔⴰ ⵚⴰⵔⵏⵜ ⴷⵉ ⵛⴰ ⵏ ⵓⵎⵛⴰⵍ ⴷ ⴰⵚⴱⵃⴰⵍ.

ⴷⵉⴽⵔⴰ, ⴷ ⴰⵙⴰⵖ ⵉⵏⵟⵟⴼ ⵉ ⵢⵉⵛⵜ ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵜ ⵏⵏⵉⵟⵏ ⵉⴳ ⵢⵓⴷⴼⵏ ⴷⵉ ⵜⵣⵉⴳⵣⵜ ⵏ ⵓⴼⵔⵏ ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵏⵏⵉ ⵖⴰ ⵉⵔⴰⵃⵏ ⴰⴷ ⵅⴷⵎⵓⵏⵜ ⴷⵉ ⵏⴷⴰⵍⵓⵙ, ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵉⵙⴳⴳⵯⵓⵙⴰ ⵣⴳⴳ ⵡⴰⵎⵉ ⵜⵎⵙⴱⴹⴰ ⴰⴳ ⵓⵙⴳⴰⵣ ⵏⵏⵙ. “ⴰⵢⵜⵎⴰ ⴳⴳⵓⵔⵏ ⵖⵔ ⵜⵓⴷⵔⵉⵏ ⵏⵙⵏ ⵏⵛⵛ ⵉⵜⴳⵙⵙⴰⵢ ⴰⴷ ⴽⵙⵉⵖ ⴱⴰⴱⴰ ⴷ ⵢⵎⵎⴰ, ⵉⴳ ⵉⵡⵙⴰⵔⵏ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵀⵔⵛⵓⵏ, ⴷ ⵜⴰⵔⵡⴰ ⵉⵏⵓ ⵉⵎⵣⵢⴰⵏⵓⵏ”. “ ⵔⵡⴰⵛⵏ ⵉⵏⵓ ⵎⴰⵔⴰ ⵉⵎⵙⴰⵔⴰⵙⵏ ⵛⴰ, ⵓⵔ ⵖⴰⵔⵉ ⵉⵜⵉⵍⵉ ⵛⴰ ⵜⵉⵏⵄⴰⵛⵉⵏ ⵎⵉⵏⵣⵉ ⴷⴰⵙⵏ ⴷ ⵖⴰ ⵙⵖⵓⵖ ⴰⵙⴰⴼⴰⵔ”, ⵉⵜⵥⵥⴰⵔ ⵓ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵜⴳⴳⵓⵔ ⴰⵜ ⴷⴷⵓⵥⵥⵣ. ⵓⵔ ⵜⵙⵙⵉⵏ ⵎⴰⵢⵎⵎⵉ ⵜⵉⵎⴷⴷⵓⴽⴰⵍ ⵏⵏⵙ ⵍⴰⵖⴰⵍⵉⵏⵜ ⵉⴷ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⵓⵀⵓ: ⴷⵉ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ, ⵜⴳⴷⴷⵓⵎ ⵣⵉ ⵜⵓⴼⵓⵜ ⴰⵍ ⴰⵖⵍⵍⵓⵢ ⵏ ⵜⴼⵓⵛⵜ ⴳ 70 ⵏ ⴷⵔⴰⵀⵎ, ⵎⴰⵛⴰ ⴷⵉ ⵡⵉⵍⴼⴰ, ⵜⵣⵎⵎⴰⵔ ⴰⴷ ⵜⵉⴷ ⵜⴰⵡⵉ ⴷⴳ ⵉⵛⵜ ⵏ ⵜⵙⵔⴰⴳⵜ. ⵓⵎⵉ ⵜ ⵏⵙⵙⵓⵥⵔⴰ ⵎⴰ ⵜⵙⵍⴰ ⴳⴼ ⵓⴽⴰⵔⴼⵙ ⵉⵜⴽⴽⵓⵏ ⴳ ⵛⴰ ⵣⵉ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵜⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵢⵉⵏ ⵏⵏⵉ ⵉⵣⵡⴰⵍ ⵢⵉⵍ ⵏ ⴰⵟⵍⴰⵙ, ⵜⵙⵙⵉⵡⵍ ⵏⵉⵛⴰⵍ: ⴷⴰⵏⵉⵜⴰ, ⵜⵜⵓⴽ ⴳⴰⴼⵙ, ⵉⵏⵏ ⵓⴱⵔⵉⴷ ⵉ ⵖⴰⵔⵙ ⴷ ⵡⴰ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴷⵉ ⵙⴱⴰⵏⵢⴰ. ⵓⵎⴰⵢⵎⴰ, ⴰⵎ ⵃⴰⵙⵏⴰ ⴷ ⴷⵉⴽⵔⴰ, ⵥⵥⴰⵔⵏⵜ ⴱⵍⵍⵉ ⵎⴰⵔⵔⴰ ⵜⵉⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⵏⵏⵉ ⵙⵙⵏⵓⵏⵜ ⵣⵉ ⵜⵉⵏⵏⵉ ⵉⴳⴷⴷⵎⵓⵏ ⴷⵉ ⵡⵉⵍⴼⴰ ⴰⵥⴰⵢⵏⵜ ⵎⵍⵉⵃ. “ⵃⵍⴰⵢⵏ ⴽⵉⴼⴽⵉⴼ ⴰⵎ ⴷⴰ ⴰⵎ ⴷⵉⵀⴰ”, ⵉⴳ ⵉⵥⵥⴰⵔ ⵓⵎⵖⵏⴰⵙ ⴰⵏⵎⴰⵍⵍⴰⵍ ⵄⵢⴰⵛⵉ ⴽⴰⵣⴰⵍ, “ⵎⴰⵛⴰ ⴱⵄⴷⴰ ⴷⵉ ⵡⵉⵍⴼⴰ, ⵜⴳⵍⴰⵙ ⵜⵏⵜ ⵎⵍⵉⵃ”.

ⴰⵎⵔⵣⵓ ⵉⵏⵢⵉⴳⵓ ⵎⵓⵔⵉ, ⴰⵎⴰⵔⵉⵔ ⵏ The Borders of Inequality (University of Arizona Press), ⵢⵥⵥⴰⵔ ⴱⵍⵍⵉ ⴰⴳⵎⵉⵔ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⵊⴰⵔ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⴷ ⵙⴱⴰⵏⵢⴰ, ⴷⵉ ⵜⵉⴷⵜ ⵏⵏⵙ, ⴷ ⴰⴳⵎⵉⵔ ⴰⴳ ⵉⴼⵔⵉⵥⵢⴰ ⴰⵎⵏ ⵜⵎⵓⵏ. ⵜⴰⴷⵎⵙⴰ ⵜⴰⵙⴱⵏⵢⵓⵍⵉⵜ, ⴳ ⵎⵉⵏ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴷⵉ ⵜⵎⵙⵙⵉⵟⵍⵜ ⵏ ⵎⴰⵔⵔⴰ ⵎⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⴰⴷⴰⴼ ⵙⴱⴰⵏⵢⴰ PIB, ⵛⴰ ⵏ ⵉⵎⵓⵔⵏ ⵜⴰⵡⴹ ⵖⵔ ⵉⵏⵏ ⵓⴽⵙⴰⵢ ⵉⵜⵎⵥⵓⴷⴷⴰ ⴰⴳ ⵡⵏⵏⵉ ⵏ ⵉⴼⵔⵉⵥⵢⴰ ⴰⵎⵏ ⵜⵎⵓⵏ. ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵢⵥⵥⴰⵔ ⴱⵍⵍⵉ ⴰⵜⵉⴳ ⵏ ⵉⵢⴰⴼⵓⵜⵏ ⴷ ⵜⵉⵏⵓⴼⴰ ⵏ ⵢⵓⵏⴰⵔ ⵎⵉⵍⵢⴰⵔ ⵏ ⵉⴼⵔⵉⵥⵢⵓⵏ ⴷⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ, ⵉⵜⵎⵥⵓⴷⴷⴰ ⵏⵉⵖ ⵢⵓⴷⵔⵓⵙ ⴳⴼ ⵡⵏⵏⵉ ⵏ 40 ⵎⵍⵢⵓⵏ ⵏ ⵉⵙⴱⵍⵢⵓⵏⵓⵏ. ⵖⵔ ⵎⵓⵔⵉ, ⴷ ⵎⴰⵏⴰⵢⴰ ⵎⵉⵏⵣⵉ ⵖⵔ ⵏⵙⵙⵓⵏ ⵎⴰⵢⵎⵎⵉ ⴷ ⵜⴰⵙⵏⵜ ⵜⵖⵔⵔⵓⴱⴰ, ⴷ ⵎⴰⵢⵎⵎⵉ ⴰⵄⵔⴰⵥ ⴷ, “ⵄⴰⴷ ⵔⵓⴳ”, ⵉⵥⵥⴰⵔ ⵎⵓⵔⵉ, ⵎⴰⵢⵎⵎⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵢⴰ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⵔⴳⴳⵓ ⴷⴳ ⵉⴳⵔ ⴰ ⵏ ⵜⴼⵍⵍⴰⵃⵜ ⴰ ⵏ ⴼⵔⵉⵙⵙⴰ. ⴰⵎⵔⵣⵓ ⵢⴰ ⵉⵡⵡⵓⴹ ⵖⵔ ⴱⵍⵍⵉ “ⵙⴱⴰⵏⵢⴰ ⴷ ⵜⵜⵓⵏⵏⵉ ⴷ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⴳⴳⴰⵔⵓⵜ ⵣⵣⴰⵜ ⵉ ⵉⴼⵔⵉⵥⵢⴰ, ⵓⵎⵉ ⵖⴰⵔⵏⵖ ⴷⴰⵏⵉⵜⴰ ⵄⵔⴰⵃⴰⵔ ⴷ ⵉⵏⵏ ⵜⵉⵙⵙⵉⵜ ⵉ ⵓⵎⵥⵓⴷⴷⵉ ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉⵏ”.

La femme avec le pseudonyme de Dikra montrant ses mains. Photo de Pablo Tosco.

---

*ⵜⴰⵣⵇⵉⴳⵜ ⴰⴷ ⵜⵓⵜⵡⴰⴳⴳ ⵙ ⵓⵙⵡⵉⵣⵉ , ⵙ ⵜⵏⵄⴰⵛⵉⵏ, ⵏ ⵜⵎⵓⵏⵜ ⵏ ⵓⵔⵓⴱⴱⴰ. ⵎⵉⵏ ⴷ ⵢⵓⵙⵉⵏ ⴷⴳ ⵡⴰⵔⵔⴰ ⵢⴰ ⴳⴼ ⵢⵉⵔⵉ ⵏ ⵜⵎⵔⵙⵍⵜ ⵏ Surt, ⵎⴰⵛⵉ ⴱⵣⵣⵓⵣ ⵜⴽⵙⵙⵉⴷ ⴰⵎⵏⵓⵙ ⵏ ⵜⵎⵓⵏⵜ ⵏ ⵓⵔⵓⴱⴱⴰ.

* ⴰⵙⵓⵖⵍ: ⴽⴰⵎⴰⵍ ⴰⵡⵙⵟⴰⵏⵉ

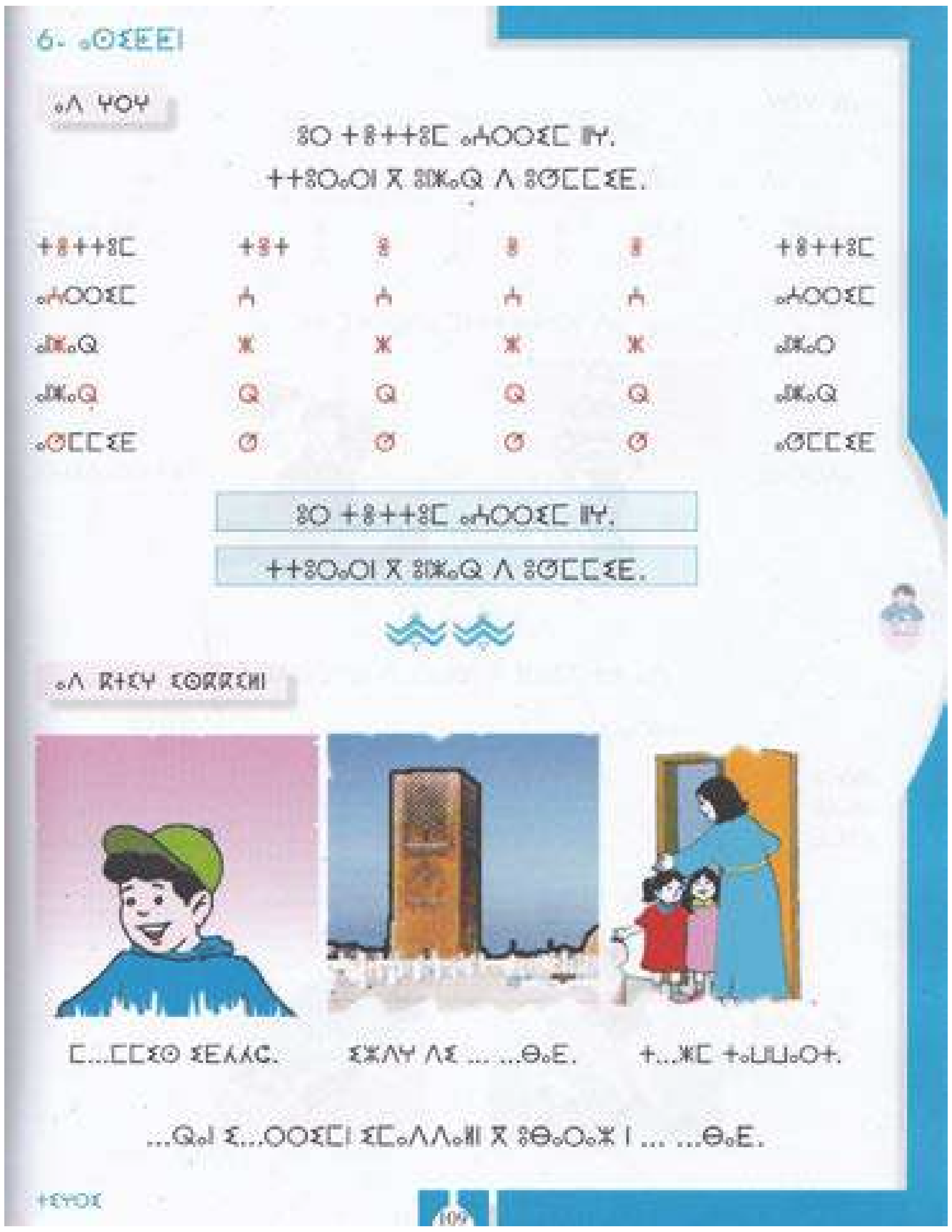

6- ⴰⵙⵉⴹⴹⵏ

ⴰⴷ ⵖⵔⵖ

ⵓⵔ ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ ⵏⵏⵖ.
ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ ⴳ ⵓⵣⴰⵕ ⴷ ⵓⵚⵎⵎⵉⴹ.

ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ	ⵜⵓⵜ	ⵓ	ⵓ	ⵓ	ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ
ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ	ⵃ	ⵃ	ⵃ	ⵃ	ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ
ⴰⵣⴰⵕ	ⵣ	ⵣ	ⵣ	ⵣ	ⴰⵣⴰⵔ
ⴰⵣⴰⵕ	ⵕ	ⵕ	ⵕ	ⵕ	ⴰⵣⴰⵕ
ⴰⵚⵎⵎⵉⴹ	ⵚ	ⵚ	ⵚ	ⵚ	ⴰⵚⵎⵎⵉⴹ

ⵓⵔ ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ ⵏⵏⵖ.

ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ ⴳ ⵓⵣⴰⵕ ⴷ ⵓⵚⵎⵎⵉⴹ.

ⴰⴷ ⴽⵜⵉⵖ ⵉⵙⴽⴽⵉⵍⵏ

ⵎ...ⵎⵎⵉⵙ ⵉⴹⴷⴷⵛ. ⵉⵣⴷⵖ ⴷⵉ ... ...ⴱⴰⵟ. ⵜ...ⵣⵎ ⵜⴰⵡⵡⴰⵔⵜ.

...ⵕⴰⵏ ⵉ...ⵔⵔⵉⵎⵏ ⵉⵎⴰⴷⴷⴰⵍⵏ ⴳ ⵓⴱⴰⵔⴰⵣ ⵏ ... ...ⴱⴰⵟ.

ⵜⵉⵖⵔⵉ 109

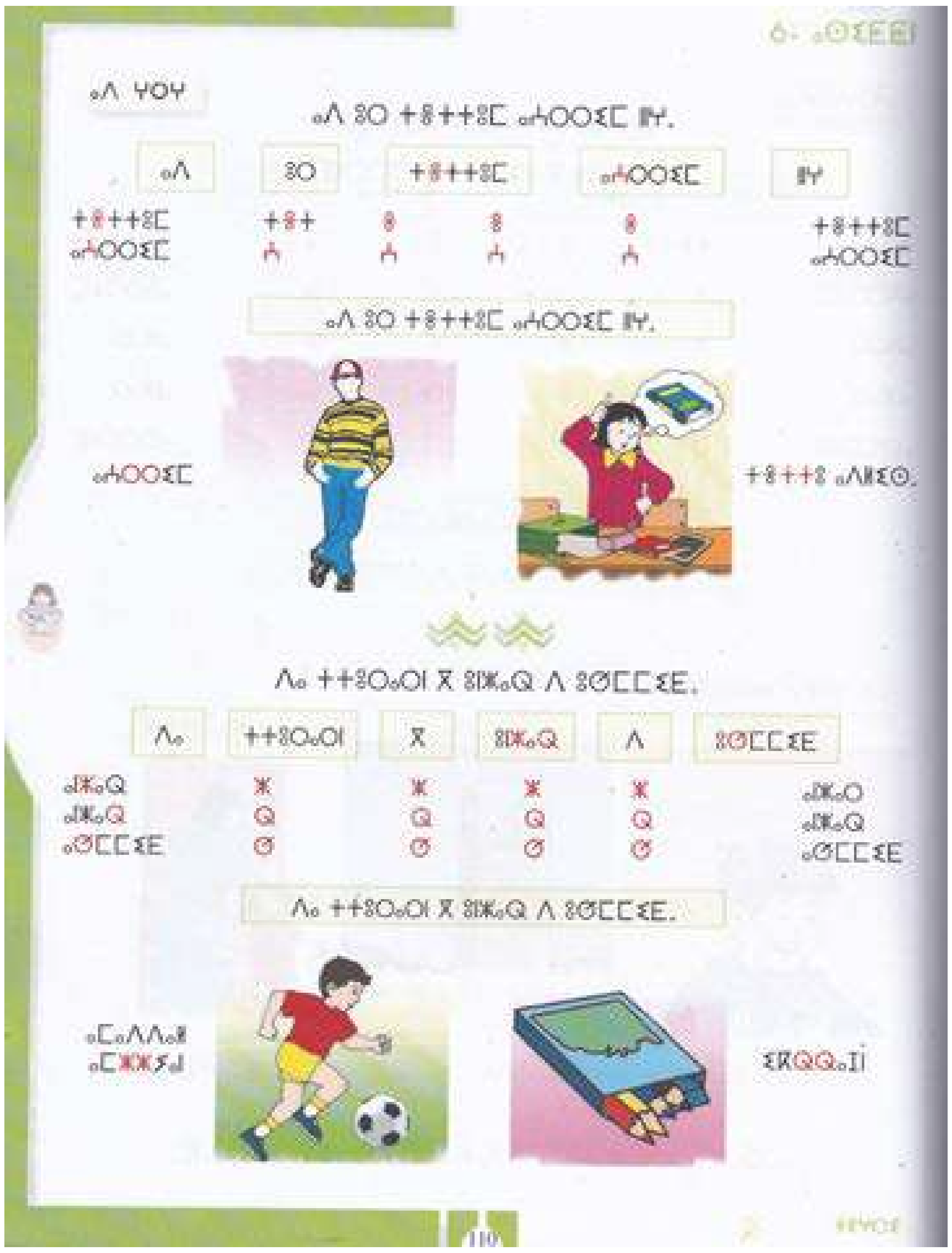

6- ⴰⵙⵉⴹⴹⵏ

ⴰⴷ ⵖⵔⵖ

ⴰⴷ ⵓⵔ ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ ⵏⵏⵖ.

ⴰⴷ | ⵓⵔ | ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ | ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ | ⵏⵏⵖ

ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ	ⵜⵓⵜ	ⵓ	ⵓ	ⵓ	ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ
ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ	ⵃ	ⵃ	ⵃ	ⵃ	ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ

ⴰⴷ ⵓⵔ ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ ⵏⵏⵖ.

ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ

ⵜⵓⵜⵜⵓ ⴰⴷⵍⵉⵙ.

ⴷⴰ ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ ⴳ ⵓⵣⴰⵕ ⴷ ⵓⵚⵎⵎⵉⴹ.

ⴷⴰ | ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ | ⴳ | ⵓⵣⴰⵕ | ⴷ | ⵓⵚⵎⵎⵉⴹ

ⴰⵣⴰⵕ	ⵣ	ⵣ	ⵣ	ⵣ	ⴰⵣⴰⵔ
ⴰⵣⴰⵕ	ⵕ	ⵕ	ⵕ	ⵕ	ⴰⵣⴰⵕ
ⴰⵚⵎⵎⵉⴹ	ⵚ	ⵚ	ⵚ	ⵚ	ⴰⵚⵎⵎⵉⴹ

ⴷⴰ ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ ⴳ ⵓⵣⴰⵕ ⴷ ⵓⵚⵎⵎⵉⴹ.

ⴰⵎⴰⴷⴷⴰⵍ
ⴰⵎⵣⵣⵢⴰⵏ

ⵉⴽⵕⵕⴰⵏ

110 ⵜⵉⵖⵔⵉ

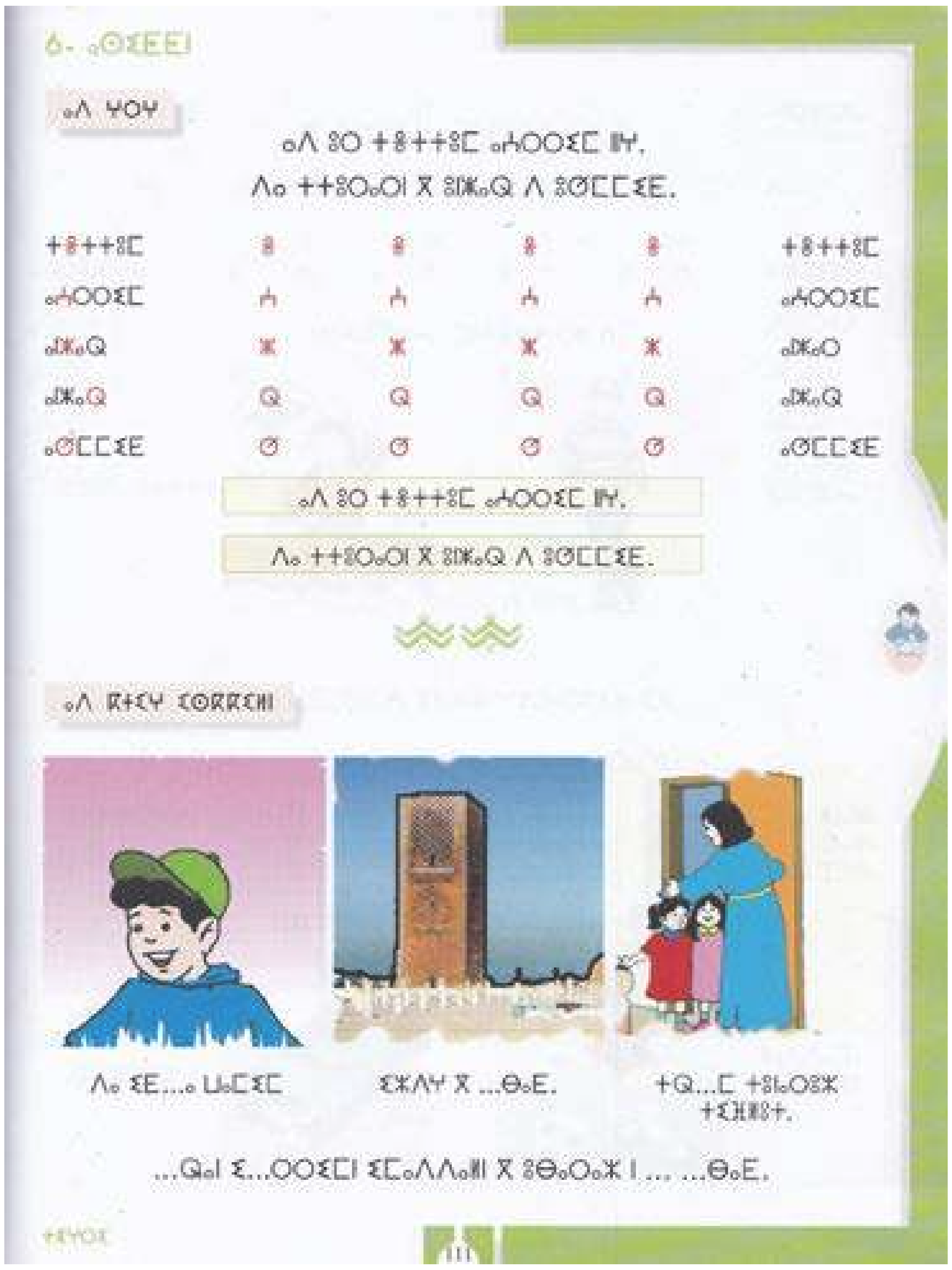

6- ⴰⵙⵉⴹⴹⵏ

ⴰⴷ ⵖⵔⵖ

ⴰⴷ ⵓⵔ ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ ⵏⵏⵖ.
ⴷⴰ ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ ⴳ ⵓⵣⴰⵕ ⴷ ⵓⵚⵎⵎⵉⴹ.

ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ	ⵓ	ⵓ	ⵓ	ⵓ	ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ
ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ	ⵃ	ⵃ	ⵃ	ⵃ	ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ
ⴰⵣⴰⵕ	ⵣ	ⵣ	ⵣ	ⵣ	ⴰⵣⴰⵔ
ⴰⵣⴰⵕ	ⵕ	ⵕ	ⵕ	ⵕ	ⴰⵣⴰⵕ
ⴰⵚⵎⵎⵉⴹ	ⵚ	ⵚ	ⵚ	ⵚ	ⴰⵚⵎⵎⵉⴹ

ⴰⴷ ⵓⵔ ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ ⴰⵃⵔⵔⵉⵎ ⵏⵏⵖ.

ⴷⴰ ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ ⴳ ⵓⵣⴰⵕ ⴷ ⵓⵚⵎⵎⵉⴹ.

ⴰⴷ ⴽⵜⵉⵖ ⵉⵙⴽⴽⵉⵍⵏ

ⴷⴰ ⵉⴹ...ⴰ ⵡⴰⵎⵉⵎ ⵉⵣⴷⵖ ⴳ ...ⴱⴰⵟ. ⵜⵕ...ⵎ ⵜⵓⴼⴰⵔⵓⵣ ⵜⵉⴼⵍⵓⵜ.

...ⵕⴰⵏ ⵉ...ⵔⵔⵉⵎⵏ ⵉⵎⴰⴷⴷⴰⵍⵏ ⴳ ⵓⴱⴰⵔⴰⵣ ⵏ ... ...ⴱⴰⵟ.

ⵜⵉⵖⵔⵉ 111

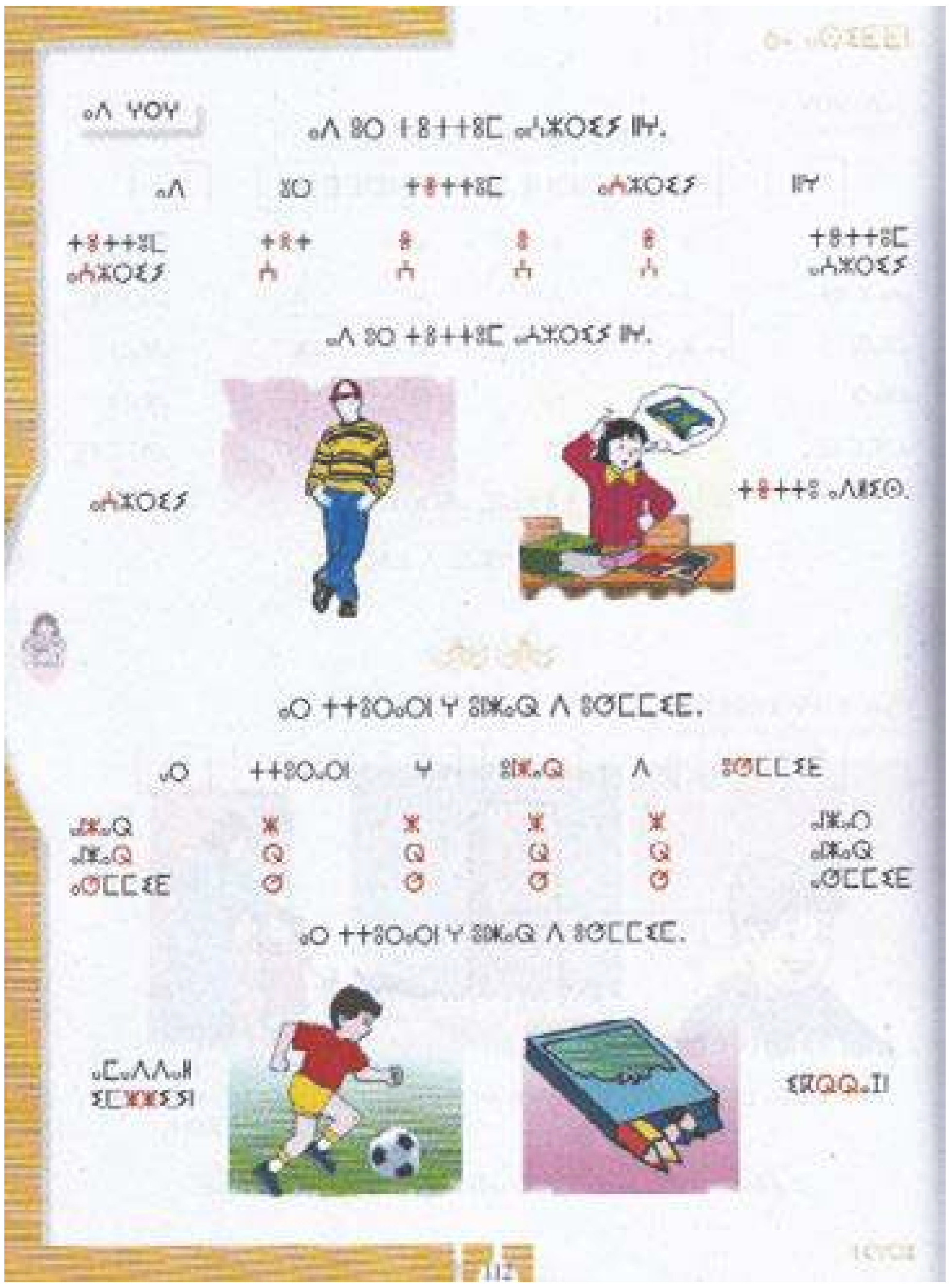

6- ⴰⵙⵉⴹⴹⵏ

ⴰⴷ ⵖⵔⵖ

ⴰⴷ ⵓⵔ ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ ⴰⵃⴳⵔⵉⵢ ⵏⵏⵖ.

ⴰⴷ | ⵓⵔ | ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ | ⴰⵃⴳⵔⵉⵢ | ⵏⵏⵖ

ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ	ⵜⵓⵜ	ⵓ	ⵓ	ⵓ	ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ
ⴰⵃⴳⵔⵉⵢ	ⵃ	ⵃ	ⵃ	ⵃ	ⴰⵃⴳⵔⵉⵢ

ⴰⴷ ⵓⵔ ⵜⵓⵜⵜⵓⵎ ⴰⵃⴳⵔⵉⵢ ⵏⵏⵖ.

ⴰⵃⴳⵔⵉⵢ

ⵜⵓⵜⵜⵓ ⴰⴷⵍⵉⵙ.

ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ ⵖ ⵓⵣⴰⵕ ⴷ ⵓⵚⵎⵎⵉⴹ.

ⴰⵔ | ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ | ⵖ | ⵓⵣⴰⵕ | ⴷ | ⵓⵚⵎⵎⵉⴹ

ⴰⵣⴰⵕ	ⵣ	ⵣ	ⵣ	ⵣ	ⴰⵣⴰⵔ
ⴰⵣⴰⵕ	ⵕ	ⵕ	ⵕ	ⵕ	ⴰⵣⴰⵕ
ⴰⵚⵎⵎⵉⴹ	ⵚ	ⵚ	ⵚ	ⵚ	ⴰⵚⵎⵎⵉⴹ

ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⵏ ⵖ ⵓⵣⴰⵕ ⴷ ⵓⵚⵎⵎⵉⴹ.

ⴰⵎⴰⴷⴷⴰⵍ
ⵉⵎⵣⵣⵢⵏ

ⵉⴽⵕⵕⴰⵏ

112 ⵜⵉⵖⵔⵉ

COURS DE TAMAZIGHT

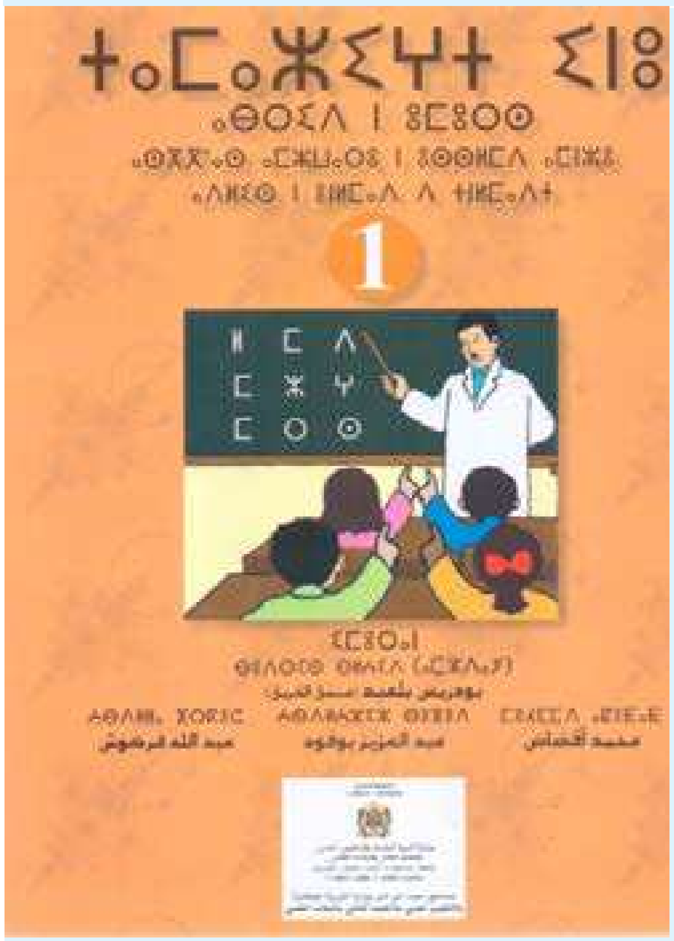
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵉⵏⵓ
1

Chaque mois, "le Monde Amazigh" vous livre des cours de langue amazighe que le ministre de l'éducation nationale avez élaboré, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé **"tamazight inu"**.

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵉⵏⵓ

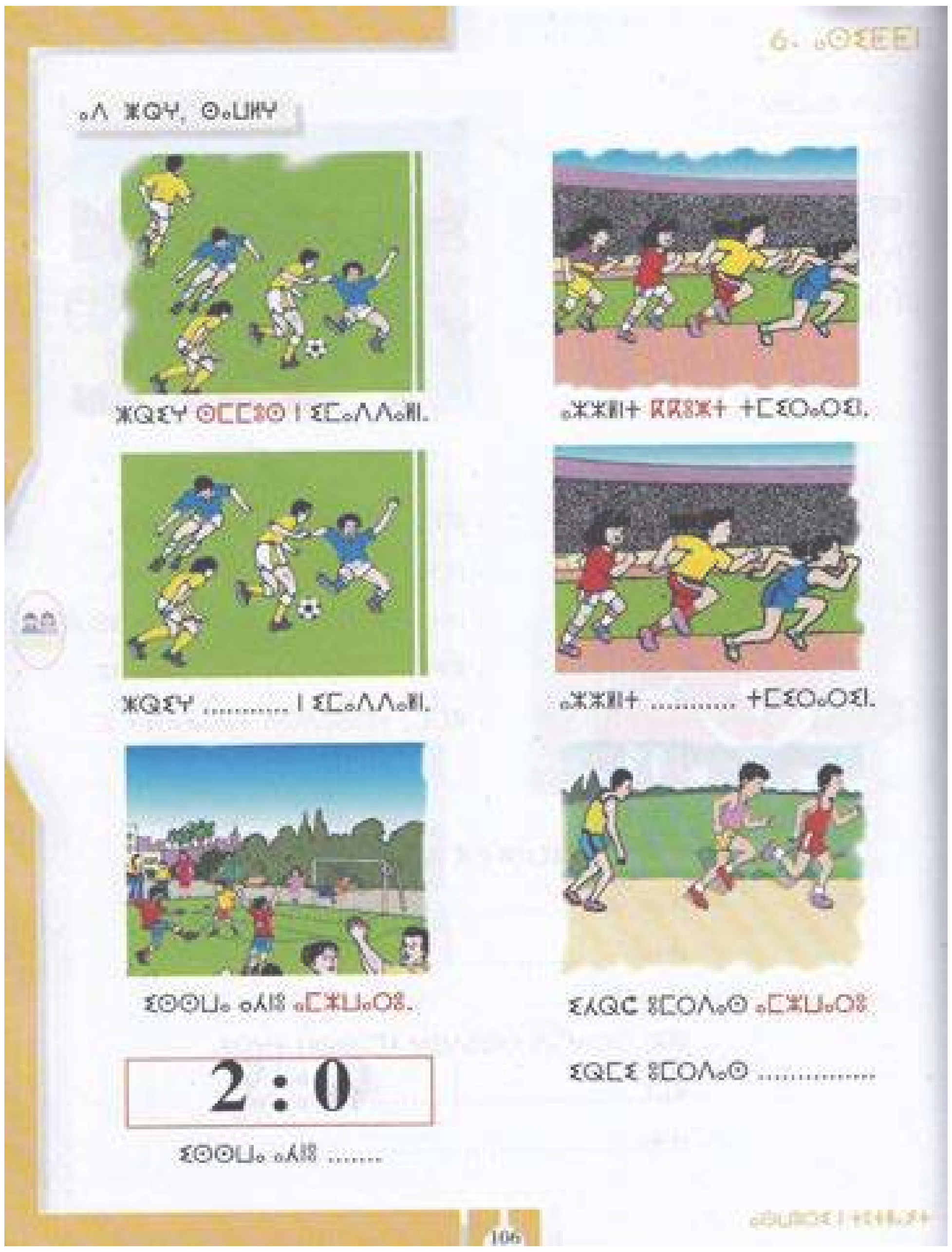
2 : 0
106

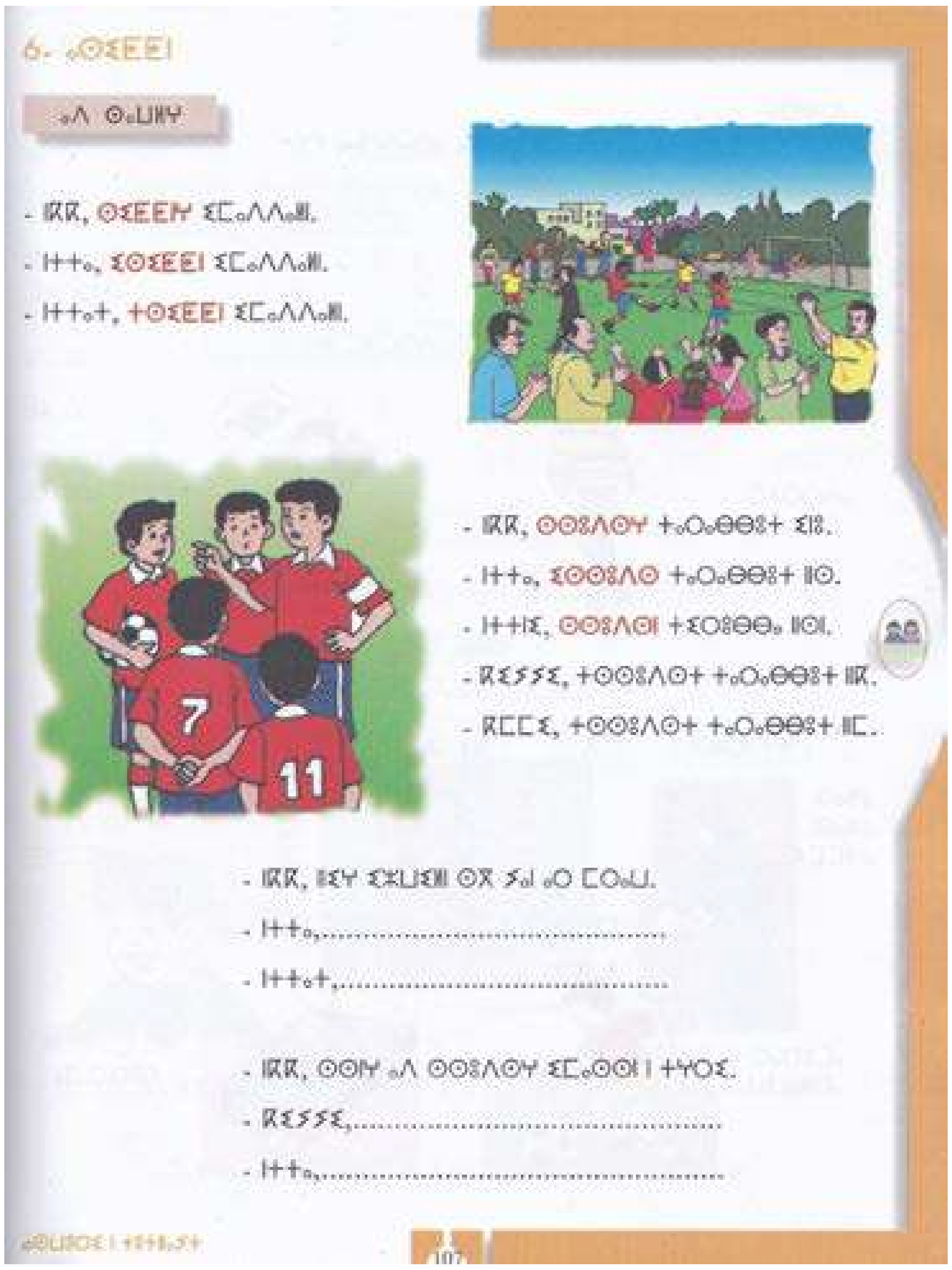
7
11
107

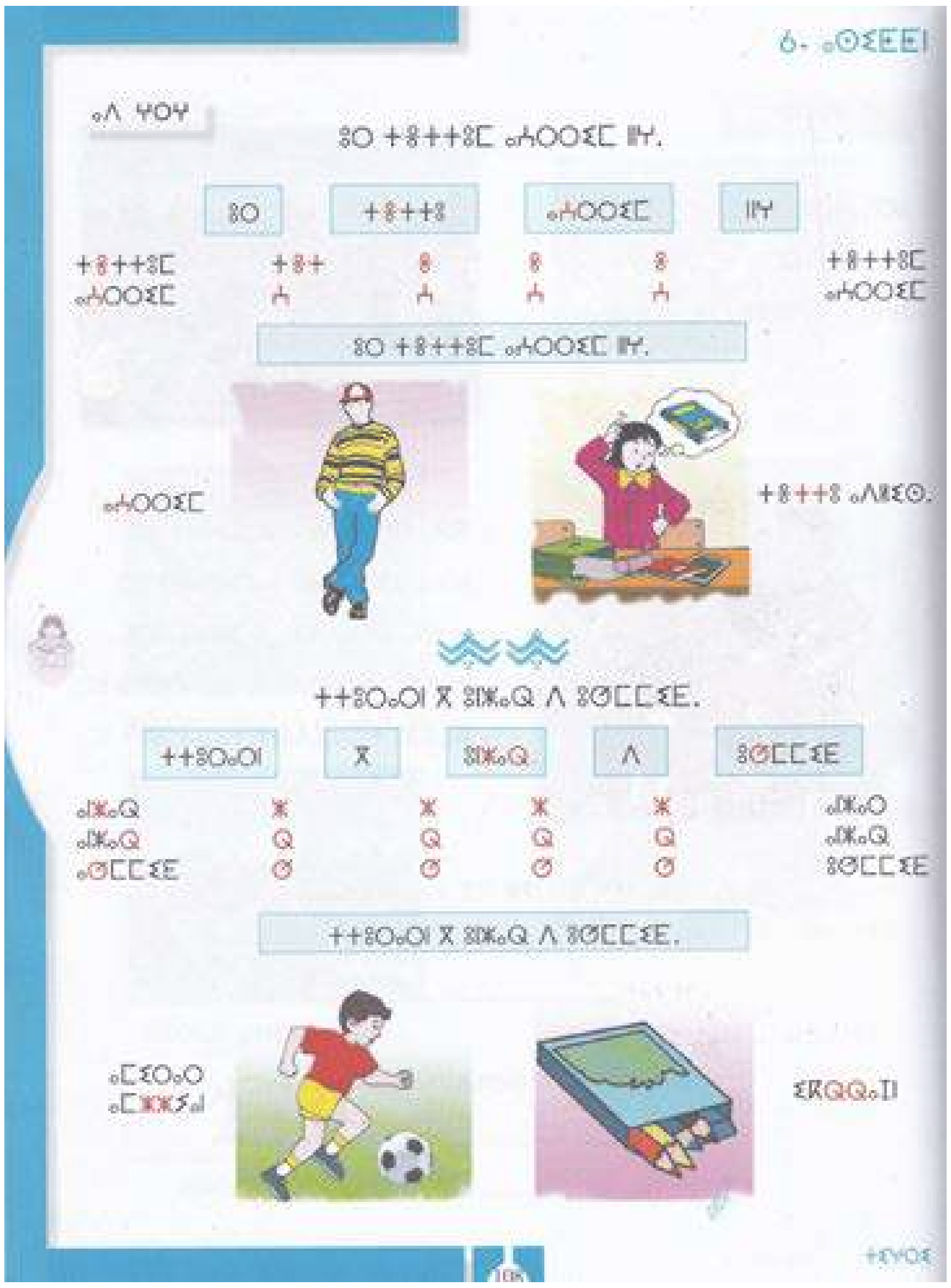
108

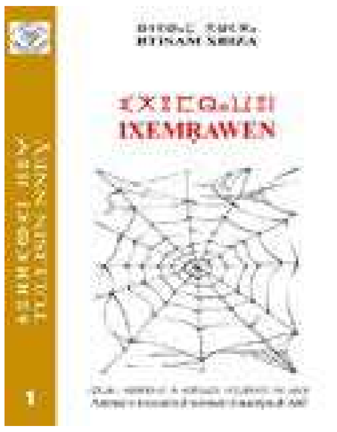

العالم الأمازيغي
ⵉⵍⵙ ⵏ ⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵏ
Amadalpresse
ⴰⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
www.amadalamazigh.press.ma
LE MONDE AMAZIGH

Encuentros Internacionales
La Cultura Amazigh
en el Milenio de Granada

ⵜⵉⵏⴰⴼⵉⵙⵉⵏ ⵙ ⵜⴼⵔⴰⵏⵚⵉⵚⵜ ⵜⵜⵢⴰⵍⵣⵏⵜ ⵙ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵜⵉⵙⵍⵉⵙⵍⵎⵜ ⵏⵏⴰ ⵓⵔ ⵉⵙⵙⵉⵏ ⴰⴷ

ⴰⵖⴰⵣⴰⴼ ⵎⵓⵅⵎⵎⴰⴷ

ⴳ ⵡⴰⵟⵓⵄ ⵏ ⵉⵎⵣⴰⵣⵏ,ⵜⵓⵛⵛⵓⴼ ⵓⵏⴷⵉⵏ. ⵜⵖⵓⵟⵟⵓⵣ ⵙ ⵜⴰⴹⵚⴰ ⵣⵓⵏⴷ ⴰⴽⴽⵯ ⵜⵉⵙⵍⵉⵙⵍⵉⵎⵉⵏ,ⵓⵏⴷⵉⵏ ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵅⵎⴰⵍ ⴰⴷ ⵜⵅⵓⵔⵀⵓ ⴳ ⵉⵍⵓⵍ.ⵎⴰⵛⴰ ⵓⵔ ⵜⴳⵉ ⴰⵎⵎ ⵜⵉ-ⵢⵢⴰⵄ :ⵓⵍⵜⵎⴰ ⵙ ⴷ ⵙ ⵜⵟⵓⴷⴰⵣⵉⵏ ⵏⵏⵓⵙ ⴰⵔ ⵜⵜⵉⵔⵉⵔⵏⵜ ⵙ ⵜⵉⵙⵙⵓⵕⵥⵉⵟ ,ⵉⵙⴰⵃⵉⵖⵏ ⵏⵏⵓⵙ ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵏⵀⴰⵇⵏ ⵟⵓⵣⵣⴰⴼ ⵉ ⵓⵡⵍⴰⵍⵏ .ⵓⵏⴷⵉⵏ,ⵏⵓⵜⵜⴰⵜ ⵜⵉⵢⵉⵡⵏⵜ ⴰⵢⴷ ⵓⵔ ⵉⵜⵜⵓⵏⵙⴰⵃⵏ ⵎⵓⵣⵢⴰⵏ !

ⴷⴷⴰⴼ !ⵓⵏⴷⵉⵏ ⵜⵙⵉⵏⴼⵙ ⵏⴰⵢⴰ ,ⵓⵍⵜⵎⴰ ⵙ ⵜⴰⵎⵓⵇⵔⴰⵏⵜ ,ⵏⵏⴰ ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵎⵏⵓ ⵙ ⵓⴼⴰⵢⵍ ⴳ ⵜⵉⵙⵉⵜ ⵏⵏⵓⵙ ⵏ ⵓⵚⵓⵍⴼⵓⵍ.ⵜⵓⵙⵡⵉⵃⵃⵓⵜ ⵏⴰⵢⴰ :

—ⵟⵓⴷⴷ,ⵜⴽⴽⵓⵙⴷ ⵉ ⵜⴰⴽⵓⵍⵎⴰ ⵏⵓ !

ⵜⵓⵄⵎⴰ ⵓⵏⴷⵉⵏ ⵓⵍⵜⵎⴰ ⵙ ⵙ ⵉⵎⵉⵇ :

—ⴰⵊⵊⵉⴷ ⵜⴰⵏⵓⴼⵛⴰⵛⴰⴽⵜ !

—ⴰⵔ ⵉ ⵜⵓⵙⵙⵓⵀⵍⴰⵏⴷ .ⴰⵔ ⵜⵅⵓⵔⵀⵓⴷ ⴰⵎⵎ ⵜⵓⵄⵕⴰⵏⵜ... .ⴰⵃⴰ ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵙⵃⴰⵖⴷ ⵙ ⵓⵎⵔⴰⵙ ⴰⵎⵎ ⵓⵟⴰⵅⵓ ⴰⵡⵙⵙⴰⵔ !

ⴰⵃⴰ ⵜⵃⵓⴷⵣ ⵏⴰⵢⴰ ⵜⴰⵎⵎⵓⵍⴰⵖⵉⵜ ⵏⵏⵓⵙ ⵜⴰⴷⵓⵔⴼⴰⵍⵜ. ⵓⵔ ⵢⴰⴷ ⵜⵔⵉ ⵓⵏⴷⵉⵏ ⴰⴷ ⵜⵅⵓⵔⵀⵓ .ⵜⴰⴳⵓⴳ ,ⴰⵃⴰ ⵜⵓⴳⵍⵄ ⵖⵉⴼ ⵟⵓⵍ ,ⴰⵣⴰⵢⵉⵎ ⴰⵎⴷⴷⴰⴽⴽⵯⵓⵍ ⵏⵏⵓⵙ ,ⵄⴰⵕⵜ ⵓⵖⵓⵍⵉⴷ ⴰⵙⴳⴳⴰⵏ .

ⵜⴼⵓⵖⵍ ⵜⵉⵙⵍⵉⵙⵍⵎⵜ ⵜⴰⵎⵓⵣⵣⵓⵢⴰⵏⵜ :

—ⵜⵓⵖⵣⴰⵏ ⵏⴰⵢⴰ ⵓⵔ ⵅⵍⵉⵖ ⵉ ⵓⵎⵢⴰ. ⵎⴰ ⴰⵊ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⴷⴰ ⵢⵉ ⵜⵜⴰⴼ ⴳ ⴰⴽⴽⵯ ⵎⴰⵢⴷ ⵜⵓⵙⴽⴰⵔ ?

ⵙ ⵓⵎⵙⴰⵏ ⵉⵔⵓⵔⴰ ⴰⵙ ⵟⵓⵍ :

—ⴰⵡⴷ ⵢⴰⵏ ⵓⵔ ⵉⵟⵍⵉⵍ ,ⴰⵡⴷ ⵏⴰⵢⴰ. ⵉⵣⵉⵕ ,ⵏⵓⵛ ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵛⵛⵓⴼⵖ ⵙ ⵣⵓⴳ ⵉⵙ ⵉⵖⵣⵣⴰ ⵢⵉ ⵓⵎⵉⵙⴽⵔ ⴰⵙⵛⵓⴼ .ⵙ ⵓⵥⵔⴰⵏ ⵜⵓⵍⵍⵉⴷ ⴷⵉ .ⵃⴰⵜ ⵛⵓⵎ ⴰⵢⴷ ⵉ ⵉⵀⵀⵓⵀⵀⵎⵏ ⴰⵔⵔ-ⴰ.ⵢⴰⵍⵍⴰⵃ ,ⴰⴷⴷⵓⴷ ⴰⴷ ⵜⵓⴷⴷⵓⵛⴷ.

ⵙ ⵉⵍⵓⵎⵖⵉ ⵜⵟⴰⴳ ⵙⵉⵍⵉⵏⴰ ⴰⵎⵎⴰⵙ ⵏ ⵜⴰⵄⵄⴰⵏⴳⵉⵡⵉⵏ ,ⵜⴰⴳⵍⵍⵉⴷⵜ ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵔⵜ ⴰⴽⴽⵯ ⵉ ⵜⵙⵓⵍⵙⵉⵍⵎⵉⵏ.

—ⵓⵏⴷⵉⵏ ,ⵙⵙⵓⴼⵓⵍⴷ ⵉ ⵎⵓⵣⵢⴰⵏ.ⴰⵙⴽⴽⴰ ⵉⴳⴰ ⴰⵙⵙ ⵏ ⵜⵢⵓⵙⵙⴰ ⵜⴰⵊⴰⵜⴰⵔⵜ ⴰⵃⴰ ⵓⵔ ⵜⴰ ⵜⵓⵙⵎⵉⴷ ⴰⵟⴰⵡⵉⵙ ⵏⵏⵓⵎ ⵏ ⵜⵉⵙⵍⵉⵙⵍⵓⵎⵜ .ⵉⵇⵇⵓⵏ ⴰⴷ ⵜⵙⵓⵜⴼⵍⴷ ⵢⴰⵏ ⵓⵡⵍⴰⵍ ⵙ ⵢⴰⵏ ⵓⵙⴰⵃⵉⵖ ⴰⵃⴰ ⵜⴰⵡⵉⴷ ⵜⵉⴷ ⵙ ⵓⵙⵍⵍⵉⵍ ⵏ ⵉⵟⴰⵖⵉⵕⵏ ⵉⵛⵓⵕⵄⴰⵏⵏ (ⵜⵓⵖⵡⴰ-ⴼⵓⵖⵜⵉⵏ).ⵉⴷ ⵓⵃⵓ ,ⵃⴰⵜ ⵜⵓⵙⵙⵓⵏⴷ ⵜ ,ⵔⴰ ⴰⴷ ⵜⵓⴷⴷⵓⴷ ⴰⴷ ⵜⵓⴷⴷⵓⵔⴷ ⴰⵍⵉⵄ ⴳ ⵉⵖⵟⴰ ⴰⴽⴷ ⵜⵉⴼⴰⵖⵕⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵉⵍⴰⵍ .

ⵜⵓⴽⴹⵉⴹⴼ ⵓⵏⴷⵉⵏ ⵙ ⵜⵉⴽⵚⵚⴰⵄ .ⵉⵇⵇⵓⵏ ⵜ ⴰⴷ ⵜⵜⴰⴼ ⴷⵓⵖⵢⴰ ⵢⴰⵏ ⵓⵡⵍⴰⵍ !ⵜⵓⵛⵛⵓⴼ ⴰⴽⴷ ⵟⵓⵍ ⴰⵃⴰ ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵔⵣⵓ ⵉⵄ ⵎⴰⵢⴷ ⵉⵍⴰ.ⵎⴰⵛⴰ ⴰⵡⴷ ⵢⴰⵏ ⵓⵖⵕⵕⴰⵟⵓ ⵏⵏⵉⴳ ⵉⵟⵓⵔⵏⴳⴰ !

ⴳ ⵜⵓⴼⴼⵓⵜ ,ⵙ ⵓⴹⵓⴽⵢ ⵜⵟⴰⴳ ⵢⴰⵜ ⵜⵖⵓⵕⵕⴰⵟⵓⵜ .ⴰⴼⴰⴳⴳⵯⵓ ⵏⵏⵓⵙ ⵉⵟⵟⵓⵢ,ⴳ ⵜⵉⵢⵏⵏⵉⵜ ⵏⵏⵓⵙ ⵢⴰⵏ ⵓⵡⵍⴰⵍ ⴰⵥⵔⵔⵉⵎ ⵉⴳⵏ,ⵉⵏⵏⵓⵎⵔⵓⵔⵢ.

ⵉⵛⴽⵏ ⵟⵓⵍ ⵉ ⵓⵏⴷⵉⵏ :

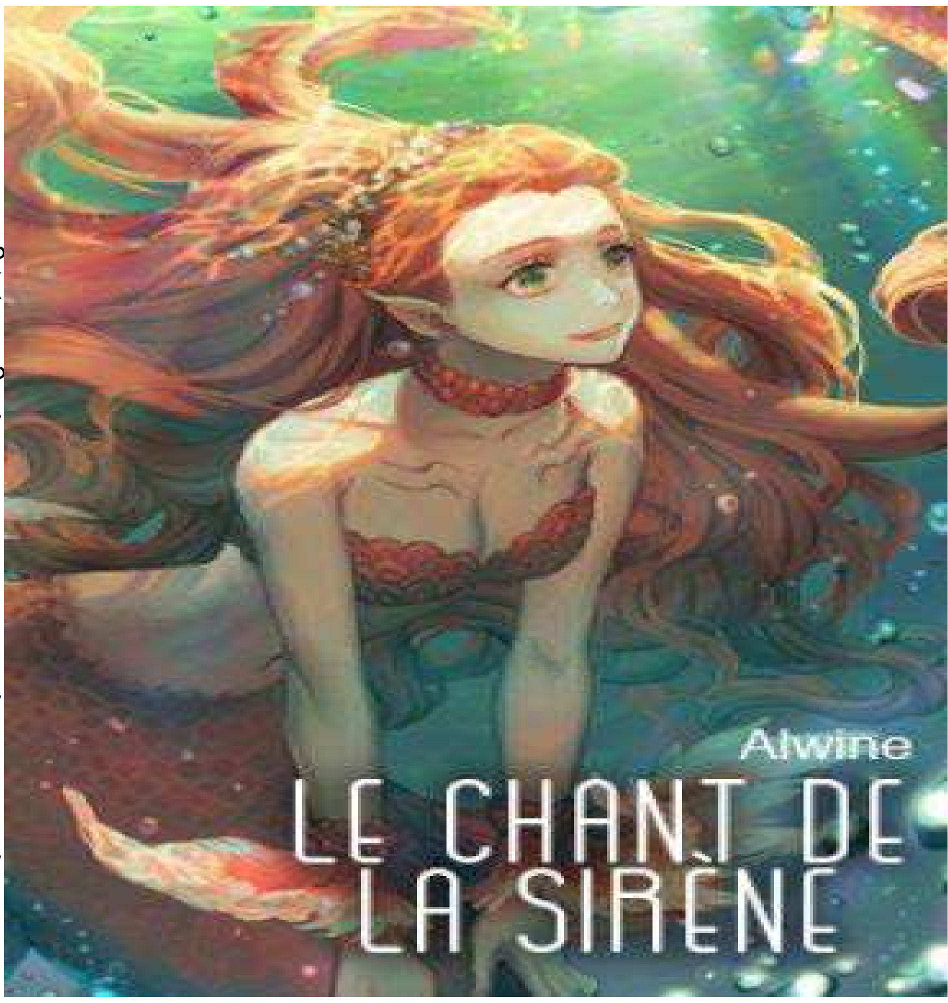

—ⴷⴷⵓ !ⵃⴰⵜ ⵛⵓⵎ ⴰ ⵎⵉ ⵉⵍⵍⴰ ⴰⴷ ⵜⵜⵓⵔⴰⵔⴷ ...ⵢⴰⵍⵍⵯⴰⵃ, ⵙⵃⵖ !

—ⵓⵔ ⵙⴰⵔ ⵉⴼⵔⵉ ⴰⵙⴽⴽⵉⵏ.

—ⴰⵔⵎ ⴷⵉⵖ !

ⵜⵓⵏⵜⵢ ⵓⵏⴷⵉⵏ ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵙⵃⴰⵖ, ⵙ ⵎⴰⵢⴷ ⵉⵍⵍⴰⵏ ⴳ ⵡⵓⵍ ⵏⵏⵓⵙ :

« ⴰⵡⵍⴰⵍ ⴰⵎⵓⵣⵣⵓⵢⴰⵏ,ⴰⵡⵍⴰⵍ ⴰⵎⴰⵙⵉⵏ ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵇⵇⵓⵍⵖ ⴳ ⵡⴰⵟⵓⵄ ⵏ ⵡⴰⵎⴰⵏ ⴳ ⵉⵟⵓⵔⴳⵎⵎⵉ ⵉⵏⵓ ⵉⴽⴽⵯⴰⵔⵏ ⵙ ⵜⵟⴰⵢⵏⵓⵜⵉⵏ ⵔⴰ ⴰⴷ ⵜⵜⴰⴼⴷ ⴰⵙⵃⵉⵏⵏⵓⵟ ⴷ ⵓⵙⵙⵓⴷⵏⵖ ⴳ ⵜⴰⵏⴳⴳⴰⵍⴷⴰ ⵏⵓ ⵍⵍⴰⵏ ⵟⵓⵣⵣⴰⴼ ⵏ ⵉⴷⴰⵔⵉⴳⵏ ⵇⵓⵏⵏⴰ ⴰⴷ ⵏⵓⵎⵅⵓⵔⵀⵓ ⴷ ⵉⵣⴰⵢⵉⵎⵏ »

ⵉⵛⵛ,ⵜⵓⵣⴳⵍ ⴰⵙⵃⴰⵖ ⵏⵏⵓⵙ ⵓⴳⴳⴰⵔ. ⵏⴰⵢⴰ ⵉⵙⵏⵉⵖⵉⵙⵏ ⴰⵍⵉⵍ ⵙ ⵜⵓⴼⵔⴰ ⵜⵓⵟⵟⵓⵄⵢ ⵙ ⵜⴰⴹⵚⴰ .

ⴰⵡⵍⴰⵍ ⵎⴰⵜⵉⵢⵓ ⵢⵓⵏⴼ ⴰⵍⵍⵓⵏ :

—ⴰⵇⵇ !ⵎⴰ ⴰⵜⵜⴰ ⵓⵣⴰⵡⴰⵏ ⵉⵎⵎⵉⵎⵏ ⵉⵙⵓⵜⴼⵍⵏ ⵉⵎⵀⵀⴰⵏ ⵉⵏⵓ ?

ⵙ ⵓⵄⵓⵃⵍⵍⵓ ⵜⵙⵓⵙⵎ ⵓⵏⴷⵉⵏ. ⵎⴰⵜⵉⵢⵓ ⵢⵓⵛⵣ ⵜ .

—ⴰⵊⵊⴰⵢⵜ !ⵢⴰⵜ ⵜⵉⵙⵍⵉⵙⵍⵎⵜ !ⴰⵊⵊⵉⴷ ⴰⴼⵓⵍⴽⵢ ⵏⵏⵓⵙ ! ⵉⵛⵏⴰ ⵖⵉⴼ ⵙ ...ⴰⵃⴰ ⵉⵄⵕ ⴳ ⵡⴰⵎⴰⵏ .ⵎⴰⵜⵉⵢⵓ ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵓⵡⵓⵀⵀⴰⵖ :

—ⴰⴷⴷⵓⴷ ⵣⴰⵕ ⵉ !ⵓⵔ ⵙⵙⵉⵏⵖ ⴰⴷ ⵛⵛⵓⴼⵖ !

ⵜⵓⵏⵏⵓⵜⵅⵢ ⵓⵏⴷⵉⵏ.ⵎⴰⵛⴰ ⴰⵡⵍⴰⵍ ⴰⵎⵓⵣⵣⵓⵢⴰⵏ ⵉⵣⵣⴰⵢ ⵟⵓⵣⵣⴰⴼ ⴰⵃⴰ ⵉⵖⵟⵟⵓⵣ ⵙ ⵓⵔⵜⴰⴽ .ⵖ ⵉⵍ —ⴰⴷ ⵉⵖⵟⵟⵓⵣ ⵟⵓⵍ ⵙ ⵓⵔⵜⴰⴽ ⴰⵃⴰ ⵉⵙⵔⴰⵔ ⵎⴰⵜⵉⵢⵓ ⵖⵉⴼ ⵜⴰⴷⴰⵡⵜ ⵏⵏⵓⵙ.ⵢⵓⵙⵉ ⵜ ⵉⵛⵛⵓⴼ ⵉⵙ ⵙ ⵓⵣⵓⵎⵎⵓⵣⴷⵔ ⴰⵔ ⴰⵙⵍⵍⵉⵍ ⵏ ⵜⵓⵖⵡⴰ-ⴼⵓⵖⵜⵉⵏ. ⵉⵙⵓⵔⵙ ⵜ ⴷⵉ ⵖⵉⴼ ⵉⵔ.

ⴰⵅⵅ ,ⵎⴰⵜⵉⵢⵓ ⵉⵏⵀⵎ !ⵉⵛⴽⵏ ⵉ ⵓⵏⴷⵉⵏ :

—ⵙⵃⵖ ⴰⵍⵜⵓ ,ⵓⵔ ⴷⵀⵓ ⵙⵍⵍⴰⵖ ⵉ ⴰⵎⵎ.

— ⵉⵅⵅ ...ⵙ ⵓⵛⵔⴰⴷ !

ⵜⵓⵙⵃⵖ ⵓⵏⴷⵉⵏ ⵓⴳⴳⴰⵔ ⵎⴰⵛⴰ ⵏⴰⵢⴰ ⵜⵓⵙⵎ ⴰⵃⴰ ⵜⵙⵓⵇⵙⴰ :

« ⵎⴰⵏ ⵉⵎⵛ ⴰⵍⵍⵓⵢ ⵉⵔⴰ ⵓⵡⵍⴰⵍ ⴷⴷⵓⵖ ⴰⴳⵯⵉⵍⴰⵍ ⴰⵙⴰⵃⵉⵖ ⴷⴷⵓⵖ ⴰⵎⵔⵓⵙ ? »

ⵉⵊⵓⴳⴳⵓⵛ ⵎⴰⵜⵉⵢⵓ ⴰⵟⴰⵀⵓ ⵏⵏⵓⵙ ⵏⵏⴰ ⵓⵔ ⴷⵀⵉⵏ ⵉⴼⵉⵍ ⴰⵃⴰ ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵓⵅⵓⵔⵀⵓ ⵜⴰⴼ ⴰⴷ ⵉⵎⵓⵏ ⴷ ⵜⵉⵙⵍⵉⵙⵍⵎⵜ.ⴷⵉ,ⵢⴰⵏ ⵉⵍⵉⵎⵖⵉ ,ⵎⴰⵜⵉⵢ ⵓⵔ ⵉⴳⵉ ⵢⴰⵏ ⵓⵡⵍⴰⵍ ⴰⵎⵎ ⵡⵉ-ⵢⵢⴰⵄ.ⵓⵔⴰⵔⵉⵜⵜⵓⵅⵓⵔⵀⵓ ⵎⵓⵣⵢⴰⵏ ⵓⴳⴳⴰⵔ ⵏ ⵓⵏⴷⵉⵏ ⴰⵙⴰⴳ ⵜⵓⵙⵃⵖ .ⵙ ⵙⵉⵏ ⵉⴷⵙⵏ ⴰⵔ ⵣⵎⵓⵎⵎⵓⵢⵏ ⴰⴷ ⵓⵔⵙⴰⵍⴰⵏ .

*ⵉⵙⵓⵍ

de l'analphabétisme et de l'échec scolaire parce qu'ils n'ont jamais su (ou voulu) résoudre la question qui les détruit : celle du choix de la langue d'enseignement. Ils conduisent des élèves à des échecs cruels parce que l'école les a accueillis dans une langue que leurs mères ne leur ont pas apprise et c'est pour un enfant une violence intolérable…c'est sur la base solide de leur langue maternelle qu'on leur donnera une chance d'accéder à la lecture et à l'écriture et que l'on pourra ensuite construire un apprentissage ambitieux des langues officielles.» et par extension des langues étrangères.

En ce qui concerne la Femme marocaine :

Tous les pays en voie de développement qui ont connu un saut notoire dans le développement économique et technologique, avaient parié sur des politiques volontaristes en encourageant la scolarisation des petites et jeunes filles ainsi que l'alphabétisation des femmes.

L'analphabétisme est parmi les causes de la marginalisation des femmes, et plus particulièrement les femmes rurales, et constitue un obstacle majeur à la réduction de la pauvreté extrême. Dans un monde d'après le Covid-19 où les technologies et le numérique occuperont une place prépondérante et où savoir lire, écrire, compter et manipuler l'outil internet, sont indispensables pour exercer ses droits fondamentaux et participer activement au changement le monde et par conséquent combattre la pauvreté, ce n'est plus un choix !

Comme le souligne beaucoup d'ONG qui défendent des droits des femmes, lorsque des femmes savent lire et écrire et faire des calculs, elles peuvent faire des choix leur permettant d'améliorer considérablement leur vie.

En effet, ces politiques d'alphabétisation et d'éducation en faveur des femmes doivent inclure aussi des campagnes de sensibilisation en faveur des femmes battues, la lutte contre toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, ainsi que le planning familial. Tout cela ne peut être possible avec la persistance à continuer à négliger consciemment ou involontairement, le rôle fondamental des langues maternelles, en l'occurrence la langue amazighe et le darija.

Dans le domaine de la communication et de l'audio-visuel :

La pandémie Covid-19, en plus de ses impacts néfastes sanitaire et économique, a permis la propagation et la diffusion de nombreuses rumeurs et « fake news » dont beaucoup de nos concitoyens se sont abreuvés et souvent crue. C'est pour cela qu'il faudra repenser une nouvelle politique de communication audio-visuelle caractérisée par plus de fermeté, de crédibilité et de transparence. Dans ce sens, il faudra batailler contre la ghettoïsation de l'information. Cette révolution de l'après Covid 2019, ne pourra être efficace que si elle est relayée en langues maternelles, en tamazight et en darija. Parlons aux gens avec ce qu'ils aiment et comprennent comme langues. C'est leur identité et leur Histoire !

En définitive, comme vient de l'affirmer récemment Abebe Aemro Sélassié, le directeur Afrique du FMI « cette fois-ci, aucun pays africain ne sera épargné par la crise économique » provoqué par la pandémie de coronavirus Covid-19, et le Maroc, en tant que pays africain ne pourrait surmonter ladite crise qu'à travers un élan de solidarité national sans failles renforçant ce nouveau modèle de développement humain et socio-économique, qui prendra en considération les caractéristiques linguistico-culturels du peuple marocain.

❈ Journaliste et militante Amazighe

Source : https://maba3d-corona.com/fr/contribution/ma-contribution-au-debat-apres-corona/
Contribution au débat « Après corona » du forum citoyen de RNI

L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE DEMANDE À LA GOUVERNEUR DE LA VILLE DE MELILLA DES SOLUTIONS AUX CITOYENS MAROCAINS BLOQUÉS AUX FRONTIÈRES DE BENI-ENZAR

L'Assemblée Mondiale Amazighe vient d'envoyer une correspondance à l'ambassadeur d'Espagne à Rabat et au délégué du gouvernement de la ville de Melilla leur demandant des solutions urgentes pour faciliter le transit des citoyens marocains bloqués aux frontières de Beni Enzar et de Ceuta et le respect des droits des travailleurs frontaliers. Voici la traduction du contenu de la dite correspondance:

Son Excellence M. Ricardo Díez-Hochleitner Rodríguez, Ambassadeur du royaume d'Espagne au Maroc,
et Son Excellence Doña Sabrina Moh Abdelkader,
Délégué du gouvernement de la Ville Autonome de Melilla

Il est vrai qu'avec cette pandémie grave et disproportionnée de coronavirus Covid-19 qui déstabilise tous les peuples et gouvernements de notre planète Terre, et qui continue de faire des ravages et des nombreuses victimes mortels dans le monde et dans les communautés autonomes espagnoles, des mesures ont été prises à la hâte, des mesures désordonnées et inattendues, voire injustes et inhumaines !

Et l'un de ces cas est le blocus des citoyens marocains à la frontière de Beni Enzar et de la ville de Ceuta, ainsi que des travailleurs frontaliers, il y a exactement un mois. Imaginez-vous ce que cela signifie d'être abandonnés et empilés dans des tentes malsaines, soumis au froid de la nuit et aux intempéries, sans nourriture ni couvertures! Une véritable tragédie humaine et un réel danger d'être infecté par ce cruel coronavirus!

Je vous prie de faire tout votre possible et de toute urgence pour résoudre ce grand problème humanitaire, en saisissant la ministre des Affaires étrangères, de l'Union européenne et de la Coopération, Mme Doña Arancha González Laya, afin d'interpeller les autorités marocaines, dans le but de débloquer cette situation désespérée, comme vient de le réussir le gouvernement belge à cause de l'insistance de son ministre des Affaires étrangères, M. Philippe Goffin.

Je vous rappelle que le Secrétaire Général des Nations Unies, M. Antonio Gutiérrez, ne cesse de répéter que face aux mesures prises contre la propagation de Covid-19, les droits de l'homme ne doivent pas du tout être violés. Et l'un de ces droits est celui des travailleurs frontaliers.

Concernant ces derniers, si les frontières terrestres entre les pays de l'Union européenne ont été fermées mais elles respectent leur mobilité, cela devrait également s'appliquer aux droits des travailleurs frontaliers marocains qui travaillent dans les villes de Ceuta et Melilla, du fait que le Royaume du Maroc a signé un accord d'association avec l'Union européenne et dont les objectifs essentiels sont le respect des droits de l'homme, comme il est stipulé dans ce paragraphe suivant: «Le respect des principes démocratiques et des droits de l'homme fondamentaux, tels que établi dans la Déclaration universelle des droits de l'homme, inspire les politiques internes et internationales de la communauté et du Maroc et constitue un élément essentiel de cet accord. «

Signé: Rachid RAHA MIMOUN,
Président de l'Assemblée mondiale amazighe
(AMA)

العالم الأمازيغي
LE MONDE AMAZIGH
ⴰⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
Amadalpresse
www.amadalamazigh.press.ma

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 231 / AVRIL 2020 - ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 2019/2969 - PRIX: 5 DH

MAROC : QUELLE POLITIQUE À PRENDRE APRÈS LE CORONAVIRUS COVID-19 ?*

Devant cette profonde crise à tous les niveaux, et plus particulièrement au niveau sanitaire et économique, que la pandémie de coronavirus Covid-19 a provoqué dans le monde et dans notre pays, toute réflexion précoce sur les modalités et les politiques à mener pour faire face et surmonter cette dure dépression socio-économique est la bienvenue.

Dans ce sens, nous applaudissons l'opportune et louable initiative que vient de lancer le parti Rassemblement National des Indépendants (RNI) et de son président Aziz Akhannouch, de cette plateforme participative sous forme d'un forum ouvert où des citoyennes et des citoyens peuvent contribuer afin de penser et réfléchir librement aux nouvelles voies et nouvelles réformes en faveur d'un nouveau modèle de développement humain et économique dans le but de dépasser et surmonter collectivement la grande crise d'Après-Covid19.

A cette invitation citoyenne, j'ai le plaisir de vous exposer ma contribution avec certaines modestes propositions :

En tant que militante des droits de l'homme et défenseur des droits des Amazighs, nous devons être conscients que toute proposition partisane ou émanant de la société civile, et que toute stratégie politique que devrait adopter l'actuel ou les prochains gouvernements, au présent, à court terme et à moyen terme, devront respecter tout d'abord notre constitution du premier juillet 2011 et son article 5 qui stipule l'officialité de la langue et de la culture amazighe. C'est un urgent et prioritaire préalable, surtout que nous vivons un moment où les lois organiques de la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe et la loi du Conseil National des langues et de la culture marocaines viennent d'être adoptés et publiés au Journal Officiel. D'ailleurs, en passant, nous devons saluer le courage et la détermination du RNI d'être à côté du mouvement amazighe pour que les dites et tant attendues lois voient le jour.

Comme cette tragique de pandémie de Covid-19 nous a obligé tous et tout un chacun à plus de réflexion, plus de méditation et plus d'autocritiques sur les échecs continus de nos politiques de développement humain et économique, échecs reconnus par la plus autorité de notre pays, Sa Majesté Mohamed VI, nos modestes propositions pourraient se révéler plus réalistes et plus efficaces si on se base sur notre identité autochtone et dont nos langues maternelles, tant méprisées et tant marginalisées.

Ainsi, avant l'apparition de Covid-19 dans notre royaume, le Maroc venait de se classer à la position de 121ème parmi 189 pays selon l'Indice de Développement Humain (IDH) du Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD). Malgré les énormes efforts gouvernementaux depuis l'accession de Sa Majesté Mohamed VI au trône, notre pays est resté, malheureusement, à la traine des pays du monde en ce qui concerne le développement humain. Notre cher pays est toujours fortement pénalisé par la faillite du secteur de l'éducation, des maigres résultats de l'alphabétisation des adultes (un secteur qu'une certaine formation partisane conservatrice exploite au profit de ses associations satellites pour véhiculer le prosélytisme religieux !) et bien entendu, des défaillances de secteur de la santé. Or, précisément ces deux principaux secteurs absorbent une part fort importante de notre PIB et de notre budget national : 96 milliards de dirhams du budget dans le PLF2019. Pour quel résultat ?!!!

Par conséquent, les décisions à prendre dans ces deux secteurs fondamentaux et afin de ne plus gaspiller leurs budgets respectifs seraient déjà de prendre au sérieux les revendications légitimes du mouvement amazigh.

AMINA IBNOU-CHEIKH⁕

Dans le domaine de la santé :

Les populations amazighophones se sont toujours manifestées pour revendiquer des infrastructures sanitaires dans les régions enclavées. Par exemple au Rif, les acteurs associatifs n'ont cessé de revendiquer des hôpitaux spécialisés en oncologie vu le taux important de cancéreux. Cette proposition a été remise sous forme de pétition par Agraw Amadlan Amazigh en février 2015 au ministre de la santé de l'époque qui l'a tout simplement complètement ignorée. Pourtant, cette revendication s'est convertie dans l'une des revendications les plus essentielles et les plus mobilisatrices du mouvement social et populaire du Rif. Notons que dans la région de sud-est, à Assammar, la tragique mort de la petite fille Idya le11 avril 2017, faute de moyens sanitaires. Dans la région de Moyen Atlas, et à Khénifra des ONG maroco-suisses ont rencontré d'inexplicables blocages administratifs pour des aides médicales et construction de dispensaires !

Après le Covid-19, il serait grand temps que notre système de santé s'améliore. Le décentraliser le plus possible et mettre les infrastructures dans ces régions enclavées et périphériques et du monde rural ainsi que de les doter de matériels adéquats et suffisants de manière permanente. Il est malheureux de se limiter à la publicité pour la visite du ministre de la santé pour qu'il fasse des photos et des couvertures télévisées lors de l'inauguration d'un centre et qu'à son départ on reprend tout le matériel, comme s'est passé à Anfgou et à la commune urbaine de Beni Enzar !

Il faut aussi insister sur les campagnes de sensibilisation et les campagnes de planification familiales pour qu'elles soient diffusées amplement dans les télévisions publiques, comme c'est le cas en faveur de stopper la contagion de coronavirus, et qu'elles se fassent en langues maternelles que les citoyennes et citoyens qui ne maitrisent pas l'arabe et le français comprennent aussi !

Dans le domaine de l'Éducation Nationale:

Cette pandémie nous a appris l'importance capitale de l'internet et surtout le fait que l'esprit scientifique et les nouvelles technologies doivent primer. L'enseignement des langues étrangères, de l'e-learning, ainsi qu'une éducation sérieuse et de qualité ouverte sur le monde n'est plus une option, mais bel est bien une obligation.

Il faut dire que la faillite du système éducatif marocain, basé auparavant sur des supports idéologiques de « la politique d'arabisation », s'est caractérisée par de hauts taux d'échecs et d'abandons scolaires. Ainsi, le décrochage scolaire était de 260.000 élèves qui ont quitté les bancs de l'école pour l'année 2017-2018, Certaines années, ce chiffre a dépassé les 400.000 enfants ! Et cela et à cause de la cécité idéologique qui a poussé à l'exclusion des langues maternelles, en l'occurrence les langues amazighe et le darija, comme le souligné dernièrement par l'UNESCO. Dans ce sens, la généralisation du préscolaire que feu conseiller Mezian Belfqih défendait acharnement et l'enseignement primaire ne pourront donner des résultats probants qu'à condition d'inclure la langue maternelle. Comme l'affirme le grand linguiste français Alain BENTOLILA : « les systèmes éducatifs de certains pays, aussi coûteux qu'ils soient, sont devenus des machines à fabriquer

→

RAHA DEMANDE AU MINISTRE MAROCAIN DES AFFAIRES ETRANGÈRES DE RÉSOUDRE LE PROBLÈME DE BLOCAGE DES CITOYENS MAROCAINS AUX FRONTIÈRES DE CEUTA ET MELILLA

Son Excellence M. Nasser BOURITA,
Ministre des Affaires Etrangères, de la Coopération et des Marocains résidant à l'étranger du Royaume du Maroc,

Objet : demande de résoudre le problème de blocage des citoyens marocains aux frontières de Ceuta et Melilla

Monsieur le Ministre,

Nous savons que cette pandémie grave et disproportionnée de coronavirus Covid-19 à déstabiliser tous les peuples et gouvernements de notre planète Terre, et qui continue de faire des ravages et des nombreuses victimes mortels dans le monde et en Europe, et des mesures ont été prises à la hâte, des mesures désordonnées et inattendues, voire injustes et inhumaines !

Et l'une de ces décisions prises par votre gouvernement est le blocage des citoyens marocains aux frontières de Ceuta et Melilla, ainsi que le blocus des travailleurs frontaliers, il y a exactement un mois. Imaginez-vous ce que cela signifie pour nos compatriotes d'être abandonnés et empilés dans des tentes malsaines, soumis au froid de la nuit et aux intempéries, sans nourriture ni couvertures! Une véritable tragédie humaine et un réel danger qui les condamne à être infectés par ce cruel coronavirus!

Je vous prie de bien vouloir faire tout votre possible et en toute urgence pour résoudre ce grand problème humanitaire afin de débloquer cette situation désespérée.

Je vous rappelle que le Secrétaire Général des Nations Unies, M. Antonio Gutiérrez, ne cesse de répéter que face aux mesures prises contre la propagation de Covid-19, les droits de l'homme ne doivent pas du tout être violés.

Et l'un de ces droits est celui des travailleurs frontaliers qu'il faut garantir en concertation avec les autorités espagnoles, du fait que le Royaume du Maroc a signé un traité d'amitié, de bonne voisinage et de coopération avec le Royaume d'Espagne, le 4 juillet 1991 où il est stipulé: « Les Hautes Parties contractantes respectent les droits de l'homme et les libertés fondamentales, y compris la liberté de pensée, de conscience, de religion ou de conviction, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion. En ce sens, ils favoriseront et encourageront l'exercice effectif des droits et libertés civils, politiques, économiques, sociaux, culturels et autres droits et libertés, qui découlent tous de la dignité inhérente à la personne humaine et sont essentiels à leur libre et plein développement. Dans ce domaine, les deux Parties agiront conformément à leur législation interne respective, aux buts et principes de la Charte des Nations Unies et de la Déclaration universelle des droits de l'homme. Ils respecteront également leurs obligations telles que définies dans les accords et déclarations internationaux pertinents dans ce domaine, y compris, entre autres, les Pactes internationaux relatifs aux droits de l'homme, par lesquels ils peuvent être liés ».

En vous félicitant d'avoir trouvé une issue avec les autorités belges en ce qui concerne le blocage des citoyens belgo-marocains, et dans l'attente d'une réponse favorable de votre part, recevez nos salutations les plus distinguées.

Signé: Rachid RAHA MIMOUN,
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA)

بسبب اغلاق الحدود.. مغاربة يعيشون الجحيم

خيبة أمل أمام استهتار منقطع النظير بالمغاربة المقيمين و العالقين في الخارج

في أول الأمر كنت أظن أن الوقت غير مناسب للانتقادات، وأنه يجب علينا التحلي بالصبر أمام هذه المعضلة التي هي ضرر عام، ومشكلة تمس جميع شعوب العالم ونصحت بالتروي والهدوء من قبل العديد من المتدمرين والمتدمرات الذين اتصلوا بي كنائبة برلمانية، لكن بعد انتظار طويل وانتظارات كبيرة ووعود بالتوصل إلى حل لهاته المحنة التي يعاني منها المغاربة العالقون في داخل المغرب وخارجه نفاجأ بأن السيد ناصر بوريطة وزير الخارجية لم يكلف نفسه عناء حضور جلسة البرلمان، ولم يكن هناك نقاش حول الموضوع كأننا أمام موضوع تافه وحالة عادية وليس من الضروري الحضور لطرح الحلول المتوخات و المرتقبة و خصوصا ان هناك حالات كثيرة من الأضرار و العواقب على المستوى الصحي والإداري و المادي التي تسبب فيها قرار إغلاق الحدود من غير إعلان مسبق.

الأمر المفاجئ و الاحساس بالإحباط للمغاربة العالقين داخل المغرب و خارجه كان عندما وجدوا ان مشكلتهم تعرض عن طريق كلام عام انشائي لا معنى له أمام ما يعانون.

اما الحديث عن تقديم مساعدات واستشارات للمغاربة المقيمين في الخارج فانه افتراء مضحك مبكي، انه للأسف إملاء للفراغ.

ولهذا أتساءل: لماذا مثلا اعادة الطلبة من الصين فقط؟ و لماذا تم السماح للمغاربة الامريكيين و الكنديين للعودة إلى وطنهم ؟ ماهي قيمة المغاربة أمام جميع جنسيات العالم؟ لماذا المغاربة يحسون دائما وكأنهم يتامى وليس عندهم من يحميهم في وقت الحاجة؟ لماذا العديد من المغاربة يحسون بأنهم غير محترمين وغير مقدرين ومعززين من طرف المسؤولين في بلدهم؟ لماذا يحسون أن بلدهم يتخلى عنهم عند كل مشكلة يواجهونها؟ لماذا هذه النظرة الدونية والمعاملة النخبوية في مواجهة مشاكل العموم؟

هل يجب أن تكون أمي هي أم السيد رئيس الحكومة العثماني وابنتي هي بنت السيد بوريطة وأخي هو أخ أحد السفراء لأخذ بعين الإعتبار مشاكلهم وحفظ حقوقهم وكرامتهم، من التشرد والعوز والعمل على ارجاعهم إلى مكان اقامتهم.

لماذا في الوقت الحالي لا أحد من المسؤولين والمسؤولات أو من المؤسسات العامة او الخاصة يسأل عن أحوال واحتياجات المغاربة العالقين في المغرب و لماذا لم يخصص أي مقدار من المال لسد حاجياتهم و خصوصا ان اغلبهم جاءوا لوقت جد مؤقت لقضاء فقط أمور الخاصة أو زيارة الاهل.

أقول هدا رغم أنني اعرف أن اغلبهم لا يريد ولا يرغب في أي شيئ غير التسهيل لهم للعودة إلى بلد إقامتهم في المهجر في اقرب وقت ممكن، لأنه كلما طالت المدة الا وتفاقمت المشاكل وتعقدت.

هذا جزء يسير وملخص من الأسئلة والاستفسارات والملاحظات الكثيرة التي اسمعها واتقاسمها مع مغاربة المهجر عندما يرن جرس هاتفي، والتي لا أجد لها ردا لأنني واحدة من اللذين لا حول لهم و لا قوة ومن اللذين يعانون من نفس المشكلة بغض النظر عن المستوى المهني في الوقت الحالي.

ان وضع المأساة في اطار ديماغوجي ومواجهة المشاكل الناتجة عن الجائحة بشكل نخبوي وزبوني واستهتاري مع أولويات المغاربة بشكل عام والمغاربة العالقين داخل المغرب وخارجه ستكون لها عواقب وخيمة على نفسيتهم، لهذا أتمنى أن يسخر كل ما يلزم للإعانة وإيجاد حل في اقرب وقت ممكن صونا و حفاظا على كرامة المغرب وحقوق المغاربة.

*نائبة برلمانية
* مجموعة معا من أجل كتالونيا
البرلمان الكتلاني
كتالونيا- اسبانيا

تنظيمات حقوقية تطالب بإعادة المغاربة العالقين بسبتة ومليلية المحتلتين

دعت الشبكة الأورو المتوسطية للحقوق وكافة أعضائها المغاربة، السلطات المغربية إلي التدخل من أجل تدارك الوضع المأساوي الذي يعاني منه المئات من المواطنين والمواطنات العالقين بالمدينتين المغربيتين المحتلتين سبتة ومليلية، والترخيص لهم بالعودة إلى الوطن وذلك قياسا بالترخيص الممنوح للمواطنين الإسبان من أجل العودة للديار الإسبانية.

وأكد بيان الشبكة، توصلنا بنسخة منه، بأن "قرار إغلاق الحدود المتخذ من طرف المغرب من أجل مكافحة انتشار وباء كوفيد-19 يحول دون عودة مئات المواطنين والمواطنات المغاربة،لديارهم وعائلاتهم، ضمنهم شريحة عريضة من الأمهات اللواتي تركن أطفالهن بدون رعاية أو كفيل، واللاتي ينتقلن يوميا من وإلى مدن سبتة ومليلية المحتلتين من أجل العمل".

واضاف البيان أن نقل هؤلاء "لن يتطلب عناء لوجستيا كبيرا، وسيسمح بلم شمل مواطنين العديد منهم من هو العائل الوحيد لأسرته وأطفاله" مضيفا أنه يمكن "تكرار إجراءات الحجر الصحي التي اتخذها المغرب للمواطنين الذين أعيدوا إلى وطنهم (من الصين على وجه الخصوص) لضمان الأمن الصحي للمملكة مع حماية المواطنين الأكثر ضعفا وضمان حقهم في أن يكونوا مع عائلاتهم".

ويشار إلى ان هذا البيان تم توقيعه من طرف الجمعية المغربية لحقوق الانسان، المنظمة المغربية لحقوق الانسان، الفضاء الجمعوي، جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة، الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب والاوروومتوسطية للحقوق.

إمرزيك.ر

المنتدى المغربي للديمقراطية يطالب بإعادة المغاربة العالقين بباريس

طالب المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الانسان، بالتدخل العاجل لإعادة المغاربة العالقين بباريس وضمان عودتهم بشكل آمن وسريع إلى المغرب، وإنهاء المأساة التي يعيشونها ببرمجة رحلات استثنائية لإعادتهم إلى بلدهم.

ودعا المنتدى، في بلاغ صادر عنه، سفير المغرب بفرنسا إلى زيارة عاجلة للمغاربة المتواجدين بأحد الفنادق وطمأنتهم حول متابعة ملف إعادتهم الى بلدهم في وقت قريب، كما طالب بحماية المهاجرات والمهاجرين المغاربة بالخارج، وصيانة كرامتهم وحقوقهم بدول الاستقبال وإجلاء المغاربة العالقين بمختلف دول العالم خاصة بالمطارات والمعابر الحدودية إلى بلادهم بشكل آمن وسريع، مع توفير بنيات استقبال العائدين والمتابعة الطبية الضرورية وإقرار كل حقوقهم الإنسانية.

وأكد المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، بأنه تابع بقلق بالغ وضعية مغاربة عالقين بباريس إثر التعليق المفاجئ للرحلات الجوية بين المغرب وفرنسا بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وأفاد المنتدى في نفس البلاغ، أن أغلبيتهم أطفال وشيوخ ونساء، يعيشون ظروفا صعبة رغم توفر المبيت بأحد الفنادق إذ يعيشون في محنة يومية بفعل البعد عن عائلاتهم، كما أن غالبيتهم تنتظرهم التزامات مهنية ومسؤوليات إدارية وواجبات.

*ر.إ

قنصلية فرنسا ترحل مواطنين فرنسيين عالقين باكادير عبر مطار مراكش

قامت مصالح قنصلية فرنسا باكادير يوم الاثنين 13 ابريل الجاري بترحيل حوالي 70 مواطنا فرنسيا، من مدينة أكادير في اتجاه فرنسا عبر بوابة مطار المنارة بمدينة مراكش، على متن رحلة استثنائية خاصة استجابة لطلب مئات الفرنسيين الراغبين في مغادرة اكادير بسبب جائحة كورونا وباعتبار ان المغرب قام بإغلاق الحدود، وتعليق كل الرحلات الجوية والبحرية والبرية، فكان لزاما على الفرنسيين العالقي باكادير طرق ابواب قنصلية بلدهم باكادير والتي خصصت خلية لتدبير الازمة والتي توصلت باكثر من 4000 مكالمة هاتفية ونحو3000 رسالة عبر البريد الالكتروني وتم التجاوب معها وان لم يتم الاستجابة لكل الطلبات الواردة على مصالح القنصلية بأكادير التي تطالب من رعاياها الفرنسيين المتواجدين باكادير تفهم الوضع الوبائي الاستثنائي الحالي والذي فرض على الدول اتخاد تدابير احتياطية استثنائية .

* الحبيب اغريس

حقوقيون يعلنون عن تأسيس "اللجنة الوطنية لتتبع ملف المغاربة العالقين"

تفاعلا مع الأزمة التي يعيشها المغاربة العالقين خارج المغرب وداخله عقب التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة المغربية في مواجهة تفشي فيروس "كورونا" المستجد بالمغرب، أعلن عدد من الحقوقيين عن تأسيس لجنة لتتبع ملف المغاربة العالقين في مختلف دول العالم.

واكد بلاغ اللجنة، التي تأسست يوم الإثنين 20 أبريل 2020 على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، أن عدد المغاربة العالقين يقدر بحوالي 18 ألفا و226 مواطنا، ويتعلق الأمر بمغاربة ليسوا مهاجرين بل مقيمين في المغرب توجهوا إلى دول أوروبية من أجل السياحة أو لأغراض مهنية وطبية وعلمية.

واضاف بلاغ اللجنة الوطنية لتتبع ملف المغاربة العالقين، ان المغرب يعد من ضمن الدول القليلة في العالم التي لم تسمح بعودة مواطنيها الذين كانوا يتواجدون في دول خارجية قبل إغلاق الحدود بسبب فيروس كورونا، رغم نداءاتهم المستمرة ومعاناة الكثير منهم، في الوقت الذي ما زالت الدولة المغربية ترخص بين الحين والآخر للأوروبيين بمغادرة المغرب في رحلات جوية أو بحرية نحو أوروبا والولايات المتحدة.

واعلنت اللجنة تثمينها لكل المبادرات الحقوقية الفردية والجماعية من اجل التضامن في هذا الملف الحقوقي.

ودعت كافة الهيئات الحقوقية والمعنية بحقوق المهاجرين من اجل الإنضمام للجنة.

وتهدف اللجنة إلى "المرافعة من أجل إرجاع كافة العالقين خارج المغرب، والسماح للعالقين داخليا بالسفر لبلدان استقرارهم". إضافة إلى "تتبع وضعية العالقين داخليا وخارجيا ورصد التدابير المتخذة لتدبير هذه الأزمة".

واشارت إلى أنها قامت بمراسلة كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية والتعاون وكل الهيئات المعنية حول الموضوع.

وتعمل اللجنة حسب بلاغها، على إعداد تقرير عن وضعية العالقين يتضمن مجمل ملاحظاتها وتوصياتها من أجل عودة العالقين في ظروف تتوفر فيها الصحة والسلامة.

ويشار إلى أن اللجنة قررت اختيار الحقوقي ادريس السدراوي منسقا لها، كما تضم في عضويتها كل من عادل تشيكيطو رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان، الشعبي ابراهيم رئيس المركز الوطني للإعلام وحقوق الإنسان، راخا رشيد رئيس التجمع العالمي الامازيغي، جواد الخني رئيس المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الانسان، عبد الرزاق بوغنبور الرئيس السابق للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان، محمد العوني رئيس منظمة حريات التعبير والاعلام، محمد راكز رئيس الرابطة المغربية لحقوق الانسان، حكيم بنعلال الهيئة المغربية لحماية المال العام، ادريس السدراوي رئيس الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان، رشيد الصباحي يريد الانضمام للجنة كرئيس ل "التنسيقية الوطنية للدفاع عن حقوق المكفوفين و ضعاف البصر"، عائشة الكرجي رئيسة التحالف الدولي بلا حدود للحقوق والحريات وجمال الدين ريان رئيس مرصد التواصل والهجرة – أمستردام

فيروس كورونا.. مطالب بإطلاق معتقلي حراك الريف

بسبب كورونا.. مندوبية السجون تقرر المنع المؤقت لإخراج المعتقلين إلى المحاكم والسجناء إلى المستشفيات

قررت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، «المنع المؤقت» لإخراج المعتقلين إلى مختلف محاكم المملكة لمدة شهر على الأقل والتنسيق مع السلطة القضائية المختصة بخصوص عقد الجلسات عن بعد، وذلك في إطار تعزيز الجهود للتحكم في المصادر المحتملة لنقل عدوى الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) إلى الوسط السجني.

وأضافت المندوبية العامة في بلاغ صادر عنها يوم السبت 25 ابريل 2020، أنها قررت، أيضا، «المنع المؤقت» لإخراج السجناء إلى المستشفيات العمومية إلا في الحالات الاستعجالية القصوى، والعمل على تعزيز المؤسسات السجنية بأطقم طبية تابعة لوزارة الصحة، وإعمال الاستشارات الطبية المتخصصة عن بعد.

وأوضح البلاغ أن هذين القرارين يأتيان على ضوء المستجدات التي عرفتها بعض المؤسسات السجنية ونتائج التحاليل المخبرية التي أنجزت مؤخرا، والتي أظهرت إصابة بعض المعتقلين والموظفين بهذا الوباء، مشيرا إلى أنه بالرغم من أن هذه الإصابات تبقى محدودة مقارنة بالعدد الإجمالي للنزلاء والموظفين، إلا أن هذه الوضعية «تعتبر مؤشرا يتحتم معه بذل مزيد من الجهود للتحكم في المصادر المحتملة لنقل العدوى إلى الوسط السجني، والتي يمثل أبرزها الإخراج إلى المحاكم والمستشفيات».

كما يأتي قرارا المندوبية العامة، يضيف البلاغ، بعدما تبين أن التدابير الاحترازية التي اتخذتها لتفادي تفشي الفيروس بالمؤسسات السجنية، وجهود السلطات القضائية لعقلنة الاعتقال الاحتياطي، وتقليص عدد النزلاء الذين يتم إصدار أوامر بإحضارهم إلى المحاكم، لا تكفي لجعل المؤسسات السجنية في منأى عن انتقال العدوى إليها، بالنظر إلى أعداد المعتقلين الذين يتم إخراجهم إلى المحاكم.

وحسب البلاغ، فقد همت التدابير الاحترازية التي اتخذتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لتفادي تفشي فيروس كورونا المستجد بالمؤسسات السجنية، على الخصوص، تعليق الزيارة العائلية، وتوقيف الأنشطة التأهيلية التي تتم مزاولتها بشكل جماعي بمختلف المؤسسات السجنية، وتطبيق الحجر الصحي على الموظفين وجميع العاملين داخل الوسط السجني.

كما همت هذه التدابير تعقيم المؤسسات السجنية بشكل مستمر ومنتظم وتوزيع التجهيزات الطبية ومواد النظافة وتخصيص أجنحة معزولة لإيواء المعتقلين الجدد وإخضاعهم للحجر الصحي لمدة 14 يوما وغيرها من الإجراءات.

كوفيد-19: «AMDH» تطالب بتفاصيل الوضع الوبائي داخل السجون بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف وكافة المعتقلين السياسيين والرأي

طالب المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان باطلاع الرأي العام بالوضع الوبائي داخل السجون "بكل شفافية، وبفتح تحقيق فوري ونزيه وموضوعي لتحديد المسؤوليات بشأن الانتشار الواسع للفيروس في عدد من السجون وبإخضاع كل من ثبت تورطه، بشكل مباشر أو غير مباشر، للمساءلة القانونية".

وأشارت الجمعية الحقوقية، في بيان، إلى أن "الأرقام الأولية التي يتم تداولها اليوم في الصحافة بشأن أعداد المصابين داخل السجون، أرقام مهولة وفي تصاعد مستمر، حيث أصبح سجن ورزازات بؤرة لتفشي الفيروس؛ وهو ما يتطلب تدخلا عاجلا، وخطة محكمة لمحاصرة هذا التفشي المستمر للوباء داخل السجون".

وقالت إن "الدولة المغربية ظلت تماطل وتسوف، بالرغم من تحذير الحركة الحقوقية المغربية، وعلى رأسها الجمعية، منذ ظهور أولى حالات المرض بسبب فيروس كورونا بالمغرب، وتشديدها على ضرورة تخفيف الاكتظاظ بالسجون، ومطالبتها بالإفراج الفوري على كافة المعتقلين السياسيين والصحفيين والمدونين ومعتقلي الحراكات الاجتماعية، وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف، إلى أن حلت الكارثة وحصل ما كانت تخشاه الحركة الحقوقية ودقت ناقوس الخطر بشأنه؛ وذلك بعد تسرب العدوى لبعض السجون وانتشارها على نطاق واسع بين نزلاءها والعاملين بها".

وأضافت :"إن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، – وهو ما فتئ يطالب بالتخفيف من الاكتظاظ في السجون حتى قبل الوباء وأكد هذا المطلب، وبشكل أكثر ملحاحية، مباشرة بعد الإعلان عن أولى حالات الإصابة في المغرب- انسجاما مع نداءات الحركة الحقوقية المغربية والدولية، وكذا ندائي المفوضة السامية لحقوق الانسان والأمين العام للأمم المتحدة، واستحضارا لواقع السجون وما تعرفه من أوضاع مخلة بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، و نظرا لما يشكله الاكتظاظ وسوء الأوضاع في السجون من عوامل خطيرة تهدد بالكارثة في حال تفشي الوباء بها".

هذا، وجدّدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مطالبته "بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف، فورا ودون قيد أو شرط، حفاظا على حياتهم وسلامتهم".

كما طالبت "بالإفراج عن معتقلي الحق العام وفقا للخطة التي وضعتها الحركة الحقوقية المغربية في بياناتها السابقة، بدءا بالاستجابة للعريضة التي أصدرها الائتلاف المغربي لهيأت حقوق الإنسان والتي أرسلت لرئيس الحكومة قبل أسبوعين، لما سيساهم به ذلك من إنقاذ لعدد كبير من السجناء وتحسين شروط اعتقال المتبقين، مما سيوفر لهم من كل سبل الوقاية من العدوى".

وحملت الجمعية "المسؤولية الكاملة للدولة المغربية في شخص المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، في كل ما يهدد أو قد يمس صحة وحياة السجناء، وفي مقدمتهم المعتقلون السياسيون ومعتقلو الرأي".

وطالبت ال" Amdh" "رئيس الحكومة باتخاذ التدابير والإجراءات المستعجلة والسريعة والفعالة لتوقيف زحف الوباء على السجون وتهديده لحياة السجناء.

فيروس كورونا و العفو على معتقلي حراك الريف

أحمد الدغرني

لازال وجود فيروس كورونا يدفعنا الى التفكير فيه و التعمق في اثره علينا و على كافة البشر، و يعتبر الجانب السياسي من اهم الجوانب التي يجب التفكير فيها، واستخلاص الدروس منها. و قد جعلني التفكير فيه ان اكتب حتى الآن اربع مقالات و نشرها.

و في هذه المقالة الخامسة أتناول موضوع العفو الملكي على معتقلي حراك الريف وكل المنفيين بسبب ذلك الحراك، لأننا حسب اعتقادي يجب علينا ان نفرق ما بين سياستين : سياسة ما قبل ظهور كورونا في بلادنا سنة 2020 و سياسة ما بعده. و قد كانت البرامج السياسة المسطرة في البلاد لا تنبني على وجود هذا الفيروس الذي زعزع العالم، و اخترق المجتمع المغربي، و ادخل ظواهر جديدة لم يعشها احد منا من قبل و لم يكن يتصورها. و من لم يفرق بين هاتين المرحلتين فسيكون خارج الواقع السياسي، وقد فرض علي شخصيا ان أشرع في تغيير مواقفي، وافكاري، وأن أدخل من باب المرحلة الجديدة لعلني أنفع الناس.

و بما ان جلالة ملك المغرب قد تبنى العفو على بعض المعتقلين بهذه المناسبة، و دعم صندوق كورونا و بمبلغ مهم مئتان مليار سنتيم من ماله الخاص، و بادرت مجموعة من الاثرياء و كذالك المؤسسات و الإدارات العمومية وغيرها لدعم هذا الصندوق الذي بدوره يشكل ظاهرة جديدة، تبشر بتغيير جديد في عقول السياسيين و الطبقة الغنية ، ويفتح المجال لتطبيق سياسة محاربة الفقر لدى الاوساط الشعبية بكيفية جدية. و بما ان البرنامج السياسي الكبير والجديد من الناحية الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية سيرتكز على المرض و الموت الذي فرضه هذا الفيروس، وكذلك كثير من البرامج السياسية و الدينية و التجارية و الإدارية و القانونية ...

و قد بدأت تسود في المجتمع و سيلة الاتصال عن بعد، عن طريق تكنولوجيا الاعلام مما وفر الحرية و الإمكانية في الاتصال بين أفراد الشعب و الحكام متاحة، و مفتوحة بدون وسائط البيروقراطية الإدارية و عراقيل السياسيين المتحكمين قبل سنة 2020 في رقاب الشعب..

و في إطار هذاالجو السائد في المجتمع يمكن ان يقدم الفرد المتواضع مثلي مقترحاته، و يعرض أفكاره "عن بعد ". ومن ذلك هذه المقالة الخامسة التي خصصناها لتقديم ملتمس العفو على معتقلي حراك الريف، والمتابعين، والمنفيين كما يلي:

اولا: يجب علينا ان نفرق بوضوح ما بين سنة 2016 و 2020 حيث بدأ الحراك بالتجمعات العامة في الحسيمة سنة 2016. و الآن لا احد يستطيع ان ينظم التجمعات العامة في الريف او غيره، و لا في اي منطقة في العالم خوفا من عدوى فيروس كورونا، و كانت سياسة الدولة المغربية هي إيقاف التجمعات العمومية والمسيرات.. و تحداها الجمهور بتنظيم التجمعات وغيرها، و في وسط ذالك ظهر شباب يحمل أفكارا متنوعة. و يبثها في التجمعات و من بينهم ظهر ناصر الزفزافي و الكثيرون ممن تعرضوا للاعتقال والمتابعات واللجوء الى الخارج، و لو أطلق سراحهم جميعا أوعادوا من المنفى الآن ،لن يستطيعوا عقد اي تجمع في جو وجود فيروس كورونا في الحسيمة و غيرها حتى في مدينة نيويورك و في اثينا و ليس بالمنع الذي تصدره السلطات العمومية.

ثانيا: كان من بين التهم الرئيسية الموجهة لناصر الزفزافي هي الدخول للمسجد يوم الجمعة للرد على خطبة الإمام اثناء الصلاة. و قد توقفت صلوات الجمعة و خطبها الآن وهو في السجن في كثير من الدول، و من بينها المغرب ، ولن يجد احد في الحسيمة أو غيرها فرصة للرد على خطبة الجمعة.

ثالثا: ان المحاكم التي أصدرت الأحكام ضد هؤلاء السجناء قد اغلقت ابوابها امام الجمهور، و بدأ المرض و الموت ينتشر في القضاة و عائلاتهم و المحامين وغيرهم، و صار لدى أسرة العدالة وقت متوفر للتفكير و مراجعة النفس ..

رابعا : ان الطبقة السياسية التي كانت من وراء الدعاية لإعتقال هؤلاء السجناء، والمنفيين، والمتابعين، و من بينها بعض الاحزاب السياسية، و بعض مسؤولي الأمن و السلطة، الذين أحيلوا على التعاقد او العزل كانوا استغلوا وجودهم في الحكم، قد اصاب الشلل كل أنشطتهم في التجمعات العامة و وسائل الإعلام، والبرلمان، والجهات، والجماعات المحلية وصار تهديد المرض والموت يفرض عليهم تغيير افكارهم و برامجهم حول الريف و الصحراء و غيرها، و نعني الذين كانوا نافذين في السلطة و المجال الحزبي، و كان لهم تأثير على صياغة ملفات اعتقال هؤلاء السجناء، ونفي آخرين..

نحن في مرحلة اخرى ظهرت فيها شخصيات جديدة في مواقع المسؤولية لم تكن لها يد في صياغة سياسة معالجة ملفات حراك الريف الخاطئة

خامسا: ان الريفيين في منطقتهم او في بلدان الهجرة و خاصة في هولندا و بلجيكا و ألمانيا سيراجعون جميعا سياستهم، و اهدافهم تحت تأثير فيروس كورونا في الدول الأوروبية و في كل شمال افريقيا و ستنتهي كل الأفكار التي كانت خاطئة...

وختاما فان الإعتقال والنفي والمتابعات في الريف أصبحت لا فائدة من ورائها، وترتبط بفترة زمنية مضت، و نحن في مرحلة اخرى، وصفتها ملكة بريطانيا في خطابها الأخير، بأنها عادت بالبشرية الى ما يشبه الحرب العالمية سنة 1940.

وأنا أتحمل مسؤليتي في تقديم هذا الملتمس الى جلالة الملك، و قصدي هو أن أعينه ما استطعت، وأعين إخواني وأخواتي الريفيين على تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

الطوارئ الصحية... المواطنين بين سندان «كورونا» ومطرقة الإعتقال

التعذيب في زمن كورونا بالمغرب

عزيز ادمين

عاد موضوع التعذيب الذي يمارسه بعض رجال الأمن على المغاربة، خلال مرحلة تدبير أزمة الكورونا، وذلك بعد أن نشرت عائلة السيد "زكرياء أورحو" المقيمة بمدينة الخميسات، بلاغا يوم 16 أبريل 2020، تتحدث فيه عن ادعاءات ابنها، الذي خرق حالة الطوارئ الصحية، بتاريخ 09 أبريل، بأنه تعرض للضرب والتعذيب أثناء نقله عبر سيارة الأمن من قبل شرطيين، حددت هوية أحدهما (م ح)، متحدثا عن أن آثارا للتعذيب لازالت ظاهرة على وجهه وخاصة عينه اليمنى إلى غاية كتابة البلاغ المذكور، وبعد تقديمه أمام أنظار النيابة العامة تمت إحالته على المستشفى الإقليمي للمدينة، التي سلمته شهادة طبية حددت نسبة العجز في سبعة أيام.

تدفعنا هذه الواقعة مرة أخرى إلى الحديث عن حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة فيروس كورونا، وهو الموضوع الذي أثار بعض النقاشات المتعددة، وكُتب حوله مقالات من قبل مسؤولين عموميين كوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، أو من قبل باحثين ومدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، الذي نؤكد فيه مرة أخرى أن حالة الطورئ الصحية ليست بمسوغ للمس بالحقوق والحريات، ما عدا ما هو مسطر عليه بالخط العريض قانونا، أي التقليل من تنقل الأفراد ومنع التجمعات وفرض بعض التدابير الإجرائية كوضع الكمامات الذي لم يعد إختاريا بل إجباري، والحد من بعض الممارسات والأنشطة التي تساهم في انتشار الوباء، وما عدا ذلك فالتشريعات الدولية والوطنية تمنع المس أو النقص من الحقوق الأخرى، بل إن المنتظم الدولي سن مبادئ ودلائل استرشادية جديدة تتماشى والوضعية الاستثنائية الحالية.

أولا: منع التعذيب في زمن الطوارئ الصحية

إذا كانت أغلب الكتابات المغربية حول حماية حقوق الانسان في سياق مكافحة فيروس كوفيد 19، إن لم نقل كلها، ركزت على الضمانات الحقوقية الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد 4، 12، 18، 19، 22، كما جاء في مقال السيد وزير حقوق الإنسان في مقاله حول "الإجراءات الاحترازية ضد كورونا المستجد، بتاريخ 22 مارس 2020، ومقالات أخرى ذهبت في نفس المقاربة)، وهي مرجعية وإحالة مهمة، إلا أنه في نظري، الأهم في توصيف المرحلة بخصوص الطوارئ الصحية، وليس الطوارئ بشكل عام، وهو ما اقتضته المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية CESCR وتعليقها العام رقم 14 الصادر سنة 200، إذ يمكن اعتبار هذا التعليق العام بمثابة "دستور" حالات الطوارئ الصحية والحجر الصحي.

فالمادة 12 من CESCR، تقر بضرورة أن "تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل،(ج) وقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها، و(د) تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض."

وإذا كانت للدولة المسوؤلية في حماية الصحة العامة، إلا أن التعليق العام رقم 14 وضع حزمة من الإجراءات وجب التقيد بها، لكون أن تزايد"انتشار أمراض لم تكن معروفة سابقاً مثل فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، وغيرهما من الأمراض مثل السرطان، فضلاً عن النمو السريع في عدد سكان العالم، الأمر الذي أوجد عوائق جديدة أمام إعمال الحق في الصحة وهي عوائق ينبغي مراعاتها عند تفسير المادة 12، وهي:

- *يرتبط الحق في الصحة ارتباطاً وثيقاً بإعمال حقوق الإنسان الأخرى ويعتمد على ذلك، مثلما يرد في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ... الكرامة الإنسانية، والحياة، وعدم التمييز، والمساواة، وحظر التعذيب .... فهذه الحقوق والحريات وغيرها تتصدى لمكونات لا تتجزأ من الحق في الصحة. (ف3).*

- *الحق في الصحة يشمل حريات وحقوقاً على حد سواء، أما الحريات فتتضمن حق الإنسان في التحكم في صحته وجسده، بما في ذلك حريته الجنسية والإنجابية، والحق في أن يكون في مأمن من التدخل، مثل الحق في أن يكون في مأمن من التعذيب ... (ف8).*

ونظرا لضيق مساحة المقالة، يمكن للقارئ العودة للتعليق العام رقم 14، وخاصة المحور الثالث المعنون بالانتهاكات (الفقرات من 46 إلى 52)، للوقوف على أنماط الانتهاكات، انتهاكات الالتزام بالاحترام، انتهاكات الالتزام بالحماية، انتهاكات الالتزام بالأداء. (رقم الوثيقة E/C.12/2000/4).

ثانيا: الوقاية من التعذيب في زمن الطوارئ الصحية

أصدرت اللجنة الأوربية للوقاية من التعذيب CPT، التابعة لمجلس أوروبا بتاريخ 20 مارس 2020 (في عز انتشار جائحة كوفيد 19)، إعلان مبادئ بشأن "معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في سياق جائحة فيروس كورونا (COVID-19)" أوردت في النقطة العاشرة (10)، ما يلي: "ضرورة استمرار عمل الهيئات المستقلة في الرصد، ولاسيما الآليات الوقائية من التعذيب MNP، واللجنة الأوربية للوقاية من التعذيب CPT، لأنها تبقى ضمانة أساسية ضد التعذيب وسوء المعاملة. وينبغي أن تواصل الدول ضمان استمرار هذه الهيئات في الوصول والإشراف على جميع أماكن الاحتجاز، بما فيها الأماكن التي يحتجز فيها الأشخاص في الحجر الصحي ".

وفي المغرب ينص القانون رقم 76.15، على كون الآلية الوقائية من التعذيب MNP، من مهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بل إن المشرع المغربي أفرد لمنسق هذه الآلية امتيازات وضمانات استثنائية غير متوفرة لدى باقي منسقي الآليات الأخرى، ومنها المادة 17 التي تمنح المنسق والأعضاء حماية لازمة أثناء تأدية مهامهم، والمادة 21 التي تفرض على منسق الآلية الوقائية من التعذيب وباقي أعضائها العمل بدوام كامل طيلة مدة انتدابهم.

ومقتضى المادة 21 من القانون يعني ب"تفرغ" أعضاء الآلية للمهام الوقائية من التعذيب ولا يمكن الجمع بين مهامهم الجديدة ومهامهم أو وظائفهم السابقة، وهو المقتضى غير المفعل منذ تنصيب هذه الآلية في شتنبر 2019، حيث لازال منسق الآلية يمارس عمله السابق دون تفرغ.

وبالعودة إلى بلاغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الصادر بتاريخ 20 مارس 2020، اعتبر المجلس أن منسق الآلية الوقائية من التعذيب وباقي أعضائها، مثلهم مثل باقي منسقي أو أعضاء الآليات الأخرى والموظفين والأطر والأعوان حيث ورد فيه: " يستمر بالعمل عن بعد، وبتكليفات بمهام غير مؤدى عنها للتنقل من إقامتهم إلى مقرات عملهم عند ضرورة المصلحة القصوى، السيدات والسادة التالية صفاتهم: رئيسة المجلس وأمينه العام ومنسقو الآليات الوطنية ورئيسات ورؤساء اللجان الجهوية ..." في مقابل أن الإرشادات الدولية والممارسات الجيدة تدعو المكلفين برصد انتهاكات التعذيب أن يستمروا في عملهم، لكونهم يرصدون جريمة خطيرة، وهو نجده في منطوق وروح المادتين 17 و21 من القانون 76.15.

ختاما:

قد يقول البعض أننا في وقت حرب مع الوباء، وأن نؤجل موضوع حقوق الإنسان، إلا أن الرد بكل بساطة هو أنه حتى في حالات الحرب حيث يقتل البشر بعضه البعض، تسري مضامين القانون الدولي الإنساني، باتفاقيات جنيف الأربعة والبرتوكولات الملحقة، وهناك النظام الأساسي لروما المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية، حيث قد تتحول بعض الممارسات أو الأفعال إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وأننا في مواجهة وباء في ظل السلم وليس الحرب، مما يجعل القانون الدولي لحقوق الإنسان قائما وأسمى.

وبالتالي نحن أمام انتهاك حق صلب من حقوق الإنسان، وهو السلامة الجسدية، لمواطن تخشى عائلته اليوم:

- *الالتفاف على جريمة التعذيب من خلال مبدأ "العلاقة السببية" بين أثار التعذيب على وجه الضحية وجسده واعتقاله، واعتبار أن الآثار لا يمكن الحسم فيها هل كانت سابقة على لحظة الاعتقال أم بعده؛*

- *عدم قدرة العائلة على طلب انجاز خبرة إضافية لتحديد وتدقيق مدة العجز؛*

- *وعدم تمكنها من الاستفادة من الطب الشرعي وانجاز شهادة طبية وفق معايير بروتوكول اسطنبول؛*

- *انفلات رجلي الأمن والذي حددت هوية أحدهما وهو (م ح) من العقاب.*

محاربة الكوفيد19 – تمر عبر احترام حقوق الإنسان

على غرار كثير من بلدان العالم، اتخذ المغرب إجراءات وقائية سريعة للقضاء على وباء كوفيد-19.

إن مرسوم قانون (رقم 2.20.292) والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس وضع رسميا المغرب في حالة طوارئ صحية حتى يوم الإثنين 20 أبريل 2020. وقد تم مؤخرا تمديد هذه المدة إلى غاية 20 ماي.

يقضي القانون الخاص المتعلق بكورونا بغرامة تتراوح بين 300 و1300 درهم وبالسجن من شهر إلى 3 أشهر في حالة عدم احترام الحجرالعام.

إذا كانت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب ومن ضمنها جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب إضافة إلى قوى المجتمع المدني المغربي الحية قد استقبلت بشكل إيجابي الإجراءات الوقائية فإنها خلافا لذلك ترفض العقوبات السجنية للمخالفين.

يصبح خطر الوباء كبيرا حين يوضع أناس في السجون. فحسب تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2019 فإن ظاهرة الاكتظاظ في السجون تعتبر صارخة مما ينعكس سلبيا على حقوق السجناء فيما يخص الصحة والنظافة، إضافة إلى استحالة احترام مسافة الوقاية الصحية بين الأشخاص بسبب ضيق الفضاء السجني.

وحسب نفس التقرير، هناك ما يناهز84000 سجين موزعين على 76 مؤسسة سجنية.

إن أماكن الحرمان من الحرية هاته هي أكثر الأماكن ملائمة وعرضة لانتشار كوفيد-19كما حدث في سجن ورززات.

وعلى الصعيد الدولي، فإن المفوضية العامة لحقوق الإنسان المتواجدة بجنيف قد نشرت بعض المبادئ التوجيهية من أجل إدارة الوباء.

فحسب المفوضية العامة لحقوق الإنسان «إن الظرفية الحالية هي للتضامن والتنسيق للحد من انتشار الوباء عبر اتخاد الإجراءات اللازمة. إن احترام حقوق الإنسان في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية ضرورية لنجاح الإجراءات الصحية العامة».

لقد تعبأت جمعيات المجتمع المدني المغربي لتحسيس المواطنين لأخطار الوباء وأبانت عن استعدادها للوقاية الجماعية من كوفيد-19.

بموازاة توصيات المفوضية، قامت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب انطلاقا من تحملها لمسؤولياتها المجتمعية بتقديم اقتراحات للسلطات (بياننا المنشور بتاريخ 22 مارس) في مجالات مختلفة وخصوصا المتعلقة بالأشخاص رهن الاعتقال ومن ضمنهم المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي إضافة إلى الفئات المهمشة والضعيفة والتي تضم المهاجرين المتواجدين فوق التراب الوطني . السلطات المغربية لم تعر أي اهتماما للمقترحات المقدمة.

لو أنها قبلت يد المساعدة التي مدتها لها جمعيات المجتمع المدني عبر العمل الميداني والتحسيس البيداغوجي للمواطنين ما كنا لنرى مظاهر التجمعات في الأحياء الشعبية دون حماية حول المقدمين (أعوان السلطة المحلية) من أجل الحصول على شهادة التنقل الإستثنائية.

والأكثر إثارة للاشمئزاز والغضب هي تلك الصور التي رأينا خلالها لجوء قوات الأمن إلى استعمال العنف المادي والمعنوي ضد المخالفين لتعليمات الحجر الصحي. وما بالك بالتوقيفات المتبوعة بمحاكمات سريعة؟

تعتبر هذه المقاربة الأمنية مخالفة لمضمون دستور البلد حيث ينص االفصل 21 على « تضمن السلطات العمومية سلامة السكان، وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع».

نؤكد ونعيد إلى أدهان السلطات المغربية أن سلامة الشخص تمر أولا وقبل كل شيء عبر احترام كرامته.

في إطار محاربة كوفيد19- وارتباطا بموضوع الإعتقال، إستفاد 5654 فرد من سجناء الحق العام من العفو الذي أصدره رئيس الدولة.

إذا كانت منظمات حقوق الإنسان قد استقبلت بشكل إيجابي المبادرة، فإنها تحتج على الطريقة التي تمت بها حيث تتساءل بشكل طبيعي عن الأسباب التي كانت وراء استثناء كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

لم تجد كل النداءات الوطنية والدولية آذانا صاغية.

لقد اكتفى وزير العدل ببيان مقتضب مضمونه أن المعايير التي اتخذت في صياغة لوائح المستفيدين، اعتمدت على عوامل السن، الحالة الصحية، مدة الإعتقال وحسن السلوك دون أي توضيحات أخرى.

لقد أعرب محاموا الدفاع عن مجموعة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرآي الذين حوكموا بالدار البيضاء والمعروفين بمعتقلي حراك الريف عن تدمرهم.

في رسالة موجهة لوزير العدل بصفته رئيس لجنة الشؤون الجنائية والعفو بتاريخ 10 ابريل الأخير، يتساءلون عن أسباب إستثناء موكليهم من العفو علما بأن المعايير التي اتخدت تنطبق عليهم وخصوصا وأن هذه المعايير التي اعتمدها أعضاء اللجنة لا تستند إلى أي نص قانوني.

لقد أشار المحامون إلى غياب الشفافية والمساوات في التعامل إضافة إلى غياب النزاهة والحياد في عمل اللجنة.

وذكروا بأن هؤلاء المتعقلين السياسيين ومعتقلي الرأي لهم الحق في اكتساب حريتهم خصوصا وأن متابعتهم استندت إلى اعترافات تم انتزاعها تحت التعذيب بالنسبة للكثير منهم كما أكد ذلك التقرير الطبي الذي أشرف عليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان.إضافة إلى أن محاكمتهم كانت غير عادلة حسب كل المعايير.

ويختم المحامون رسالتهم بضرورة المباشرة في إصلاح ظهير 1958 المتعلق بالعفو وخصوصا الفصل 10 الذي يترك الباب مفتوحا لكل التعسفات.

تنضم جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب إلى المحامون ومنظمات حقوق الإنسان لتعيد طلبها بالإفراج الفوري على جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي بالمغرب. يجب على الدولة المغربية أن تتوقف على الإنتقام منهم ومن عائلاتهم.

الإفراج عنهم ضرورة قصوى في الظرف الحالي الذي يتسم بالتعبئة العامة في مكافحة الكوفيد19-.

في ظل مكافتحها للوباء، على الدولة المغربية أن تمتثل لإلتزاماتها الدولية فيما يخص الإحترام التام لحقوق الإنسان.

إن قلوبنا في هذه اللحظات هي مع كل العائلات التي فقدت أقرباء في المغرب وخارجه.

نقدم أغلى تعازينا إلى كل العائلات وعبرها إلى كل شعوب العالم.

*** جمعية الدفاع عن حقوق الأنسان بالمغرب بفرنسا- باريز**

"كورونا" بتيزي وزو: "تجماعت" الأمازيغية تؤكد فعالياتها ونجاعتها في تنظيم الحجر الصحي وإدارة الأزمات والكوارث

يعتبر عزالدين كنزي, أستاذ في الأنثروبولوجيا بقسم اللغة و الثقافة الأمازيغية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو أن الدور الفعال الذي لعبته وتلعبه تاجماعت (مجلس القرية) في تنظيم الحجر الصحي عبر منطقة القبائل منذ ظهور وباء كورونا يؤكد على "نجاعتها المتكررة" في إدارة الأزمات والكوارث.

ويبرز الإشراك الفعال لتاجماعت في تنظيم هذا الإجراء الوقائي وفي العملية التضامنية التي ترافقه "محافظتها (تاجماعت) على دورها التوحيدي الذي يسير الحياة العامة بهدف الابقاء على تناسق و تجانس الصالح العام و يعكس نجاعتها المتكررة", وفقا لما أكده الجامعي في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية.

وأشار الجامعي من خلال الديناميكية التي إنطلقت عبر الولاية, إلى وجود في كل قرية "مجتمع محلى يتكفل بنفسه من خلال الإعتماد على التضامن والإتحاد المتجذر في العمق التاريخي والثقافي للمنطقة".

ويضيف الأستاذ كنزي لذات المصدر أن هذه المؤسسة الاجتماعية تعد أيضا "شكلا تنظيميا محكما يتطور ويحين نفسه للإستجابة لمتطلبات الساعة من خلال تجديد شكله التنظيمي تماشيا مع الظروف والتحديات".

وإستدل المتحدث "بقيام تاجماعت بتسيير هذه الأزمة الصحية بالتعاون مع جمعيات شبانية وأخرى ومع السلطات المحلية", لافتا في هذا الصدد إلى أن "ظهور هذا النسيج الجمعوي الهائل الذي ينتشر في المنطقة والذي يستمد أصوله من نفس العمق المجتمعي ونفس المرجعية التاريخية والأسس الثقافية, ليس بالأمر الغريب عليها".

وإستنادا إلى مفهوم "العادة" الذي طوره عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو, يشير الأستاذ كنزي إلى "ظاهرة التنظيم الذاتي الملاحظ المسجل والذي تم المحافظة عليه في اللاوعي الجماعي لهذه القرى من خلال مختلف الطقوس والنشاطات التضامنية".

وذكر في هذا المجال بمختلف النشاطات التطوعية التي تجري عبر مختلف القرى ومسابقة أنظف قرية المنظمة على مستوى الولاية والتي "تساهم في المحافظة على هذه الروابط ونقلها للأجيال الشابة".

وبالنسبة للمتحدث فإن "المنطقة لم تتوان في إحياء مختلف أشكالها التنظيمية القديمة لمواجهة المخاطر", لافتا من جهة أخرى إلى أنه في هكذا أوضاع "تكون المصلحة العامة أولى من كل شيء".

"يتم إعطاء الأولوية للمجتمع, وينصهر الفرد دائما في الوجود الجماعي وينصاع للإجراءات الصادرة من أجل تحقيق الفعالية في مواجهة الخطر".

وقال الجامعي أنه "من خلال التراكمات التاريخية المنقولة له وتجاربه التي عاشها خلال النشاطات الجماعية المعاشة, أصبح الفرد مدركا أنه خلال هذه اللحظات يصبح خلاص كل فرد هو خلاص الجماعة وأن حماية الجسم المجتمعي تعني حماية له أيضا".

وإلى جانب ذلك "ورغم التطور الذي شهدته على مختلف المستويات في هيكلتها وفي عدد سكانها, فإن القرية القبائلية التي لم تعد قرية القرون الماضية حتى و إن كان مظهرها يوحي بإنغلاقها, فقد أصبحت اليوم متفتحة على العالم و العصرنة", يضيف المختص في الأنثروبولوجيا.

ونوه المتحدث في حديثه مع (واج) إلى أن هذا الإنفتاح سمح في فترة إنتشار هذا الوباء "من إتخاذ إجراءات ضد الخطر بنفس الطرق التي يستعملها كافة سكان المعمورة وربح الوقت في سباقهم ضد إنتشار الفيروس بفضل آلياتها الخاصة بالحماية التي ورثتها من المراجع التارخية والأسس الثقافية للمنطقة".

منظمة العفو الدولية تدعو الجزائر إلى وضع حد لـ«القمع» و»المتابعات التعسفية» في سياق وباء «كوفيد-19»

دعت منظمة العفو الدولية، يوم الاثنين 27 ابريل 2020، السلطات الجزائرية إلى وضع حد لــ «القمع» و»المتابعات التعسفية الرامية إلى إخراس صوت» نشطاء الحراك والصحفيين، في سياق وباء فيروس «كوفيد19-».

كما دعت في بيان لها، إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المستهدفين من «المحاكمات الصورية».

وأشارت المنظمة الدولية نقلا عن محامين متخصصين في حقوق الإنسان إلى أنه «ما بين 7 مارس و13 أبريل الجاري، تم في ست مدن جزائرية، استدعاء ما لا يقل عن 20 ناشطا قصد استجوابهم من قبل الشرطة، أو اعتقالهم ووضعهم رهن الاعتقال الاحتياطي، أو إدانتهم بتهم تتعلق بممارسة حقهم في حرية التعبير أو التجمع السلمي».

وقالت هبة مرايف، مديرة برنامج شمال إفريقيا والشرق الأوسط بمنظمة العفو الدولية، إنه «في الوقت الذي تتجه فيه جميع الأنظار على المستويين الوطني والدولي، إلى تدبير جائحة كوفيد19-، تكرس السلطات الجزائرية الوقت لتسريع الملاحقات القضائية والمحاكمات ضد النشطاء والصحفيين وأنصار الحراك».

وأضافت أنه «يتعين عليها الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع النشطاء السلميين، المحتجزين لمجرد التعبير عن آرائهم عبر الإنترنيت وخارجها، والدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي. فمن خلال اعتقالهم وإيداعهم السجن، فإن هذه السلطات تعاقبهم على حريتهم في التعبير وتعرض صحتهم للخطر، بالنظر إلى أخطار تفشي فيروس كورونا في السجون».

وأكدت منظمة العفو الدولية أنه، على الرغم من إعلان المنظمات الحقوقية المشاركة في الحركة الاحتجاجية عن تعليق أنشطتها، بينما ارتفع عدد الحالات المؤكدة للأشخاص المصابين بــ «كوفيد19-» في الجزائر، «واصلت السلطات استهدافها لنشطاء الحراك».

وفي هذا السياق، أوضحت منظمة العفو الدولية التي أوردت تصريحات لمحامين مختصين في الدفاع عن حقوق الإنسان، أن ما لا يقل عن 32 شخصا من الذين طالهم الاعتقال التعسفي خلال الحراك، لا زالوا خلف القضبان، منهم ثمانية اعتقلوا بعد بداية الوباء، وذلك ما بين 25 فبراير و13 أبريل الجاري.

وحسب المنظمة، فإن جميع هؤلاء الأشخاص يتابعون، على الخصوص، بتهمة «المساس بوحدة الأراضي الوطنية»، «التحريض على مسيرة غير مسلحة» أو «نشر ما من شأنه المس بالمصلحة الوطنية»، مشيرة إلى أن «لا واحدة من هذه التهم تشكل خرقا مشروعا معترفا به بموجب القانون الدولي، على اعتبار أنها تجرم حرية التعبير».

وأوردت منظمة العفو الدولية، نقلا عن اللجنة الوطنية لتحرير المعتقلين، أنه خلال الفترة ما بين 26 مارس و12 أبريل الجاري، تم استدعاء ما لا يقل عن 12 ناشطا واستجوابهم حول الآراء التي عبروا عنها على الإنترنيت- والتي تساند غالبيتها الحراك.

دعوات دولية إلى هدنة إنسانية في ليبيا

وجه كل من وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ومسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، يوم السبت25 ابريل 2020، دعوة مشتركة الى هدنة إنسانية في ليبيا، داعين كل الاطراف المعنية بالازمة في هذا البلد إلى استئناف محادثات السلام.

وقال الوزراء الاوروبيون في بيان، تداولته وسائل الاعلام، «نود ضم أصواتنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، والقائمة بأعمال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا ستيفاني توركو وليامز، في دعوتهما إلى هدنة إنسانية في ليبيا».

وأضاف البيان، «ندعو جميع الأطراف الليبية إلى استلهام روح شهر رمضان المبارك واستئناف المحادثات في سبيل وقف حقيقي لإطلاق النار».

وكان رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا، آلن بوجيا، قد جدد يوم الجمعة24 ابريل 2020، دعوته لإغتنام فرصة حلول شهر رمضان للإعلان عن هدنة إنسانية في ليبيا للسماح للبلاد بمكافحة جائحة فيروس كورونا و «تجنيب الشعب الليبي المزيد من الموت والدمار والتشريد والانقسام، ونهب ثرواته».

وقال بوجيا في تدوينة نشرها عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، «يأتي شهر رمضان هذا العام في أحد أحلك الأوقات في تاريخ ليبيا الحديث. فشعبها الذي عانى طويلا عليه الآن مواجهة جائحة الكورونا إلى جانب حرب لا معنى لها». ودعا لاغتنام حلول شهر العبادة والتسامح لتحقق كل الاطراف الفاعلة في البلاد «هدنة إنسانية خلال هذا الشهر الفضيل للسماح للبلد بمكافحة الجائحة وتجنيب الشعب الليبي المزيد من الموت والدمار والتشريد والانقسام ونهب ثرواته».

وأضاف بوجيا «أود أن أكرر دعوات العديد من النشطاء والوطنيين الليبيين الذين دعوا بالفعل جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى احترام الشهر الفضيل وإنهاء القتال».

الشباب المغاربي في مواجهة التحديات المرتبطة بـ«كورونا»

اعلن مكتب اليونسكو لدى الدول المغاربية، عن اطلاقه مبادرة تحت شعار: «الشباب المغاربي يتحرك لرفع التحديات المرتبطة بكوفيد19-»، وذلك بالشراكة مع كل من جمعية سدرة في الجزائر، وجمعية مبادرات مواطنة في المغرب، وإذاعة نفزاوة الجمعوية في تونس، وبالتعاون مع إذاعة مونتيكارلو الدولية.

وتمثل مبادرة «الشباب المغاربي يتحرك لرفع التحديات المرتبطة بكوفيد19-»، حملة تشاورية بين شباب المنطقة، عبر منصة إلكترونية إقليمية، احدثها الشركاء الثلاثة للمجتمع المدني، لتسمح بإطلاق نقاش بين شباب البلدان المغاربية، بمختلف مشاربهم المتنوعة والمتعددة، حتى يتمكنوا من التعبير عن أنفسهم في ما يتعلق بمواجهة التحديات المرتبطة بأزمة كوفيد-19.

كما ستتيح هذه المنصة الاقليمية تجميع واستخلاص رؤى الشباب المغاربي ومقترحاتهم الإجرائية على المستوى القطري ثم الإقليمي، فيما يتعلق بالتحديات التي تقع في صميم مهام اليونسكو، وهي التعليم عن بعد، والتواصل في أوقات الأزمات، والأخبار الزائفة (التضليل الإعلامي) وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والثقافة، وأيضا البحث العلمي.

وستسمح هذه الحملة أيضا للشباب، على مستوى البلدان المغاربية، بتمثل طريقة المشاركة وقيادة حملات التوعية التي أطلقتها اليونسكو في جميع أنحاء العالم لمواجهة التحديات، وتحضير العالم لما بعد فيروس كورونا المستجد.

وذكر مكتب اليونسكو لدى الدول المغاربية بأن اطلاق هذه المبادرة يأتي في إطار التزامه بتمكين الشابات والشبان، وتجاوبا مع الأزمة العالمية التي فرضها فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19.

التلميذة انصاف اجعنيط الفائزة بمسابقة «السباق نحو الفضاء» في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

التفوق والتميز والنجاح ينطلق بالاساس من الصبر والاجتهاد والتضحية ونكران الذات

شاركت بفيديو يتناول ظاهرة «السحب القزحية» وحلمي ان اصبح مهندسة معلوميات

*** أولا هنيئا لك الفوز بالمسابقة، وبداية نود ان تقربنا أكثر من انصاف؟**

** في البداية اسمحوا لي ان اشكركم على اهتمامكم بي وبفوزي في هذه النسخة السادسة من مسابقة «السباق نحو الفضاء»، الفوز الذي سيمكنني ان شاء الله من زيارة الوكالة الامريكية للفضاء NASA ورحلة ثقافية إلى العاصمة واشنطن رفقة مجموعة من التلميذات والتلاميذ المتفوقين من مدن عدة من المغرب.

اسمي انصاف اجعنيط من مدينة الرشيدية التابعة لجهة درعة تافيلالت بالمغرب...ابلغ من العمر 17 سنة واتابع دراستي باالثانوية التقنية التاهيلية بالسنة الثانية من البكالوريا شعبة العلوم الرياضية (ب) خيار فرنسية.

دراستي الابتدائية والاعدادية كانت بمؤسسة تعليمية خاصة، اما دراستي الثانوية فكانت في مؤسستين تابعتين للتعليم العمومي.

*** كيف جاءت فكرة المشاركة في المسابقة وماهي شروط وقوانينها، والمراحل الانتقاء؟**

أولا، تشرف على تنظيم هذه التظاهرة العلمية سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع جمعية المغرب العلمي «Scientific Morocco» .

وتعرفت على مباراة السباق نحو الفضاء من خلال إحدى صديقاتي والتي كانت من بين الفائزين في نسخة سابقة.

والمشاركة في هذه المسابقة تكون عن طريق التسجيل في الموقع الالكتروني للمسابقة، واعداد شريط فيديو لا يتعدى ثلاث دقائق يشرح فيه المشارك ظاهرة علمية بطريقة بسيطة ومبتكرة لكي يفهمها عامة الناس.

وبخصوص موعد المسابقة فيجب متابعة صفحة المغرب العلمي على فايسبوك للتعرف على المعلومات المراد معرفتها.

وانتقاء المشاركين يكون على مراحل.

المرحلة الاولى:الانتقاء من طرف لجنة التحكيم واعضاء جمعية المغرب العلمي.

المرحلة الثانية:التصويت وتقييم المشاركين الاخرين.

المرحلة الثالثة: المقابلات الشفوية مع اعضاء من سفارة الولايات المتحدة الامريكية واعضاء من جمعية المغرب العلمي.

وقد اسفرت هاته المراحل على اختيار 12 فائزا وفائزة وهم:

علي مخلوف من سلا الجديدة، سحر العباسي من طنجة، سلمى الزيادي من مكناس، اسراء الناصري من بركان، انصاف اجعنيط من الرشيدية، أسامة البرهمي من فاس، حمزة عاطيف من أكادير، رانيا جعفر من مكناس، أنس الغالي كتامي من فاس، وئام برحو من وزان، حفصة بوعناني من القنيطرة، وندى الأناسي من طنجة.

وأشير إلى أن المسابقة كلها باللغة الانجليزية.

*** قربنا أكثر من موضوع الفيديو الذي شاركت به.**

** بالنسبة للفيديو الخاص بالمشاركة فهو من اجتهادي الخاص من حيث المضمون، فقد حاولت ان انجزه في حلة جميلة وجذابة شكلا ومضمونا، لكن هذا لا يمنع من كوني استفيد من ملاحظات وتوجيهات اساتذتي وابائي واعضاء اسرتي، كما عملت على تسجيله بتقنيات حديثة تراعي جمالية الصوت والصورة والاخراج بمساعدة احد التقنيين. وقد نال بذلك اعجاب الجميع ولله الحمد.

كما أن تمكني من اللغة الانجليزية ساعدني أكثر، هذه اللغة التي تعلمتها عبر محطات ومراحل خلال الدراسة الابتدائية والاعدادية...كما أن نادي القراءة بثانوية سجلماسة العتيدة كان له بالغ الاثر على اكتساب ملكات التواصل والتعبير من خلال الانشطة الثقافية التي كنا نقوم بها والمسابقات التي شاركنا فيها محليا وجهويا ووطنيا...

والفيديو كان ذا صبغة علمية تناولت خلاله ظاهرة علمية اثارت انتباهي واعجابي وهي ظاهرة «السحب القزحية» وهي عبارة عن الوان تمتزج بالسحب وتعطي جمالية في السماء ودعمت الفيديو بصور ومناظر فلكية اعتمدت في شرحها وتحليلها على مراجع ونظريات لعلماء مرموقين مثل غاليليو غاليلي.

*** وماهي الغاية من هذه المسابقة؟**

** تهدف السفارة الأمريكية من خلال هذه المسابقة إلى تشجيع الشباب المغربي على الاهتمام بمجال العلوم والتكنولوجيا، وتحفيزهم على تطوير مداركهم ومعارفهم العلمية في هذا المجال.

وتمنح هذه المبادرة الفرصة ل12 من تلاميذ المدارس الثانوية التأهيلية المغربية المشاركة في برنامج أكاديمية الفضاء التابع لــ(ناسا)، وزيارة مخيم الفضاء في مدينة هانتسيفيل بولاية ألاباما الأمريكية، وذلك من خلال جولة ثقافية، تستغرق 10 أيام، يزورون فيها ايضا العاصمة الامريكية واشنطن والبيت الأبيض، إضافة إلى جولة تشمل مجموعة من المتاحف ووزارة الخارجية الأمريكية.

*** كيف استطاعت انصاف ان تتفوق في هذه المسابقة؟**

** أولا، لا يمكن بتاتا للتفوق ان يكون نابعا من فراغ فقاعدته بسيطة «من جد وجد ومن زرع حصد». التفوق والتميز والنجاح ينطلق بالاساس من الصبر والاجتهاد والتضحية ونكران الذات.

فمنذ الصغر تعودت على هذه الصفات الحميدة التي جعلت مني تلميذة نجيبة احظى بثقة واعجاب اساتذتي الذين اكن لهم كامل التقدير والاحترام.

وهذا جعلني اخوض غمار المنافسة بشرف وبإيماني بقيمة العمل، وقد كانت المنافسة في كل اطوارها منافسة شريفة نعترف لبعضنا بطاقاتنا ونعمل على تشجيع بعضنا البعض في جو يسوده التقدير والاحترام المتبادل.

كما ان اهتمامي بمجال العلوم ساعدني كثيرا في سبر أغوار هذا المجال الشاسع والواسع، والذي حظى بالإهتمام في المغرب إذ نجد ان هناك العديد من المعاهد والمدارس العليا والكليات متخصصة في تكوين المهندسين والاطباء والصيادلة وتخصصات اخرى كثيرة، وتعمل على تخرج افواج مهمة من هذه الكفاءات.

*** ماهو شعورك وانت تنتزعين الفوز من بين مايقارب 1560 مشارك على الصعيد الوطني؟**

** كانت أسرتي في غاية فرحها وسرورها بعد الاعلان النهائي عن النتائج.فشعرنا بالفخر والاعتزاز لاننا مثلنا وسنمثل ان شاء الله مدينتنا وجهتنا ووطننا العزيز احسن تمثيل .

وبالنسبة لي، كنت كباقي المشاركين والمشاركات ابذل قصارى جهودي لاعطي احسن ما عندي وانتظر النتائج.

لكن مع توالي الاقصائيات تولد لدي شعور بالفوز وهذا ما كان يؤكده لي اعضاء اسرتي واساتذتي..فكانت تشجيعاتهم تحفزني على المثابرة والاجتهاد وتقويني بالطاقة الايجابية الضرورية لكل منافس ومنافسة.فكان النجاح في النهاية كما توقعناه ولله الحمد والشكر على نعمه.

*** مستقبلا ماهو حلم انصاف.**

** حلمي ان اصبح ان شاء الله مهندسة معلوميات لأن ذلك سيساعني على امتلاك نواصي المعرفة العلمية والتكنولوجية التي ستساعدني بحول الله على تنمية ذاتي واسرتي ووطني والانسانية جمعاء.....

اما بالنسبة للمستقبل فهو بيد الله سبحانه لكن املي ورجائي فيه كبير ان يساعدني بالتوفيق والنجاح لاستكمال دراستي العليا في ظروف مناسبة حتى احقق امالي وطموحي وانتظارات اسرتي واساتذتي ومجتمعي.

اما استكمال الدراسة فهو رهين بالظروف والفرص التي ستتوفر لدي باذن الله وحينها يمكنني ان اقرر متى واين وكيف ساتابعها.

*** وماذا عن برنامج الرحلة؟**

** بخصوص برنامج الرحلة فلم يقرر بعد وهو رهين بالظروف التي نعيشها الآن.

* حاورتها رشيدة إمرزيك

القضاء على الفوارق والهشاشة والتميز والعنف ضد النساء من أولوُات النموذج التنموي بعد جائحة كورونا

دعت الفدرالية، في إطار استمرار التشاور حول مشروع النموذج التنموي، إلى التقاط واعتماد مؤشرات أوضاع الحجر الصحي وآثار الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والهشاشة والتمييز والعنف ضد النساء، وإعطاء الأولوية القصوى للقضاء عليها والتطبيق الفعلي للمساواة والمناصفة والعدالة الاجتماعية.

ودعت الفدرالية في بلاغ لها، القطاعات المختصة لاتخاذ إجراءات بشكل استعجالي، وذلك انطلاقا من روح المسؤولية واليقظة التي تفرضها دقة وحساسية المرحلة بسبب الأزمة الصحية والوبائية التي يمر منها المغرب والعالم برمته؛ وما تتطلبه من وعي وتعبئة وموضوعية ومصداقية في عملها كمجتمع مدني ومكون للحركة النسائية، وتفاديا لتفاقم أكبر وأخطر للعنف ضد النساء وتعزيزا لبعض الإجراءات الرسمية وغيرها التي اتخذت للحماية.

وتهم هذه الإجراءات، وفق البلاغ، وضع تدابير أسهل لتمكين النساء من التبليغ عن العنف في الصيدليات أو في أماكن آمنة ومتاحة في الأحياء أو عبر أرقام مجانية، واعتماد تدابير إبعاد المعنفين عن الضحايا بشكل تلقائي من قبل النيابة العامة وإبقاء النساء وأطفالهن في بيت الزوجية.

كما تشمل هذه التدابير، تضيف الفدرالية، ضمان استمرارية عمل وتفعيل أكبر لأدوار الخلايا المحلية والجهوية وللجان المكلفة بموجب القانون 103/13 بمناهضة العنف ضد النساء وتوفير الخدمات وضمان الحماية الواجبة لهن خلال هذه الفترة الصعبة، وتوفير أوسع وسريع لخدمات الإيواء المؤسساتي للنساء، مع تسهيل تنقلهن إلى هذه المراكز، وتكثيف شروط الوقاية والسلامة الصحية في ظل انتشار الوباء.

وأعلنت الفدرالية أنها استقبلت 240 اتصالا هاتفيا للتصريح بالعنف من 230 امرأة عبر مختلف التراب الوطني، خلال الفترة الممتدة بين 16 مارس الماضي و24 أبريل الجاري، عبر مختلف الخطوط الهاتفية التي وضعتها رهن إشارة النساء.

وذكرت الفدرالية، أنه تم في مجال رصد ظاهرة العنف ضد النساء، تسجيل ما مجموعه 541 فعل عنف، تمت ممارسته في حق هؤلاء النساء بمختلف أنواعه وتجلياته، مبرزة أن العنف النفسي شكل أعلى نسبة ب 48,2 في المائة، يليه العنف الاقتصادي بنسبة 33 في المائة، ثم العنف الجسدي الذي تجاوز نسبة 12 بالمائة، فضلا عن تسجيل بعض حالات العنف الجنسي.

ولاحظت الفدرالية أن تسجيل حالات الطرد من بيت الزوجية استدعى التدخل لتوفير خدمة الإيواء للنساء، لافتة إلى أن هذه الخدمة تعترضها إشكالات كبيرة تتمثل في نقص حاد في المراكز المتخصصة وفي صعوبة التنقل بين المدن وداخل نفس المدن بسبب الحجر الصحي، إضافة إلى إشكالية التعقيم والتحاليل والتخوف من نقل الوباء.

كما يتبين من خلال المعطيات التي تم تجميعها، وفق الفدرالية، أن العنف الزوجي بما فيه عنف الطليق بكل أشكاله، طغى على أنواع العنف الممارس ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي حيث شكل نسبة 91.7 في المائة، يليه العنف الأسري بنسبة 4,4 بالمائة ويتضمن أفعال العنف الممارس على النساء من قبل أفراد الأسرة.

في سياق متصل، قدمت الفدرالية عبر شبكة الرابطة «إنجاد ضد عنف النوع» خلال هذه الفترة ما مجموعه 492 خدمة توزعت بين الاستماع وتقديم الاستشارة والدعم النفسي، إضافة إلى التوجيه والتدخل والتنسيق والتعاون مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين وغيرهم، من أجل تمكين النساء من عدد من الخدمات ضمنها الإيواء.

وأطلقت الفدرالية، كذلك، حملات تحسيس وتضامن وطنية وجهوية عبر مختلف آليات وشبكات التواصل، إذ عممت وسائل وفيديوهات استهدفت التوعية الصحية والطبية والوقاية من فيروس «كوفيد 19»، وذلك بالموازاة مع نشر ثقافة حقوق النساء وقيم التعايش والسلم المنزلي والمساواة وتشجيع اقتسام أعباء ومسؤوليات البيت بين كل مكونات الأسرة من الرجال والنساء وبعض ممارسات الذكورية الإيجابية التي تعززت خلال هذه الفترة، تماشيا مع خطة العمل التي اعتمدتها الفدرالية بشكل استعجالي منذ 16 مارس الماضي والمتعلقة بالمواطنة المسؤولة ومناهضة العنف والتمييز ضد النساء خلال هذه الفترة، وتزامنا مع اعتماد مراكزها للعمل عن بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وفي مجال التضامن، يتابع البلاغ، انخرطت مراكز الفدرالية وعضواتها وطنيا جهويا ومحليا، بمعية شبكتي إنجاد ونساء متضامنات، في عملية تقديم مساعدات مادية وعينية استفادت منها مباشرة 908 امرأة عبر التراب الوطني، كلهن من فئة النساء المعيلات للأسر اللواتي يشتغلن في القطاع غير المهيكل واللواتي يعشن في ظروف الهشاشة والفقر والعنف والتمييز، التي عرفت تفاقما حادا خلال مدة الحجر الصحي.

كما واكبت الفدرالية عبر المساعدات الاجتماعيات والمستمعات 415 امرأة من أجل مساعدتهن في الإجراءات المرتبطة بتقديم طلبات للاستفادة من الإعانات التي خصصتها السلطات العمومية للفئات التي تشتغل في القطاع غير المهيكل من المواطنين والمواطنات، سواء عبر التوعية والتحسيس وشرح وتبسيط المساطر للنساء، أو عبر المساعدة المباشرة في التسجيل في المنصات التي وضعتها السلطات العمومية لهذا الغرض، فضلا عن انخراط فضاء المستقبل على مستوى جهة مراكش في أنشطة موجهة للشباب في مجال التوعية والتحسيس وفي استمرار تقديم دروس الدعم عن بعد للتلاميذ خلال فترة الحجر.

واعتبرت الفدرالية أن هذه الأرقام، وفي انتظار نشر تقرير مفصل وبمعطيات موثوقة ودقيقة وتحليل أوسع للمعلومات والمؤشرات، لا تعكس الوضع الحقيقي لظاهرة العنف الذي تعيشه النساء بسبب ظروف الحجر الصحي وصعوبة توفرهن على المعلومة وعلى الوسائل والشروط من اجل التواصل والتبليغ.

اليوم العالمي للمآثر والمواقع التاريخية بطعم «كورونا»

خلد المجلس الدولي للمعالم والمواقع، يوم السبت18 ابريل 2020، اليوم العالمي للمآثر والمواقع التاريخية تحت شعار "ثقافات مشتركة وتراث مشترك ومسؤولية مشتركة"، إحتفاء بما تختزنه هذه الفضاءات من حمولة تراثية ورمزية وحضارية، وذلك في ظرفية خاصة تطبعها حالة الحجر الصحي.

ودعا المجلس، عبر موقعه الرسمي على الأنترنت، المهتمين بالموضوع من شتى بقاع الأرض إلى "استكشاف فكرة المشاركة، وما تنطوي عليه من توافق وتحديات في ما يتصل بالثقافات والتراث والمسؤولية ".

وفي الوقت الذي تطغى فيه النزاعات وتغير المناخ والترقب على المشهد العالمي، يكرس شعار هذه السنة موضوع التراث، بما يمثله من دلالات كبرى، سواء تعلق الأمر بالمواقع التاريخية أو المناظر الطبيعية أو الممارسات المتوارثة، مذكرا بأن التراث بات يشكل، أكثر من ذي قبل، حلقة وصل بين حضارات الأمس ومجتمعات اليوم.

علاوة على ذلك، يسلط موضوع هذه السنة الضوء على قوة العلاقات التي تربط الثقافات المختلفة، وكذا المسؤولية المشتركة للحفاظ على التراث ورمزيته وقيمه بكل الطرق الممكنة.

وبالمغرب، تم وضع العديد من البرامج المتعلقة بحماية المواقع والمعالم التاريخية، حيث يعي المسؤولون مدى أهمية هذه الفضاءات العابرة للأزمان.

ففي العاصمة الروحية للمملكة، تم إعداد برنامج لإعادة التأهيل من قبل وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس، بهدف حماية مواقع وآثار المدينة العتيقة، وتأهيل هذه المدينة المدرجة على قائمة التراث العالمي للإنسانية من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وهكذا، استفادت مدارس الصهريج، والسباعيين، والمصباحية، والمحمدية، والصفارين، التي احتفي بها عبر التاريخ تقديرا للعلماء الذين آوتهم والمعرفة التي تناقلوها، من أعمال الترميم التي باشرتها الوكالة.

وقد أطلق الملك محمد السادس برنامجا تصل تكلفته إلى 670 مليون درهم ويمتد على 5 سنوات، يروم تثمين الأنشطة الاقتصادية وتحسين الإطار المعيشي بالمدينة العتيقة لفاس، مع الحفاظ على أصالتها وإعطائها ديناميكية جديدة.

أما في مدينة آسفي، فقد أعلنت وزارة الثقافة والشباب والرياضة في وقت سابق من هذه السنة عزمها على معالجة القضايا المتعلقة بإعادة تأهيل المواقع التاريخية الآيلة للسقوط داخل هذه المدينة، لاسيما معلمة قصر البحر، وذلك من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية.

وتحظى معلمة قصر البحر، المعرضة للانهيار بسبب تعاقب أمواج المحيط الأطلسي على بنيانها، والمتميزة بهندستها المتفردة، باهتمام خاص من لدن وزارة الثقافة، التي أدرجتها ضمن مشاريع برنامج حماية الموروث الثقافي.

وعلى الساحل الأطلسي دائما، تتوفر مدينة الصويرة بدورها، على برنامج تكميلي لإعادة تأهيل وتثمين مدينتها العتيقة.

وباستثمار يبلغ حوالي 15 مليون درهم، تسعى وزارة الثقافة إلى دعم ترميم وصيانة آثار هذه المدينة العتيقة، التي تعد بوتقة يمتزج فيها الثقافة والتراث والتاريخ.

وبالنظر إلى تفشي وباء (كوفيد 19-) عبر العالم، والتدابير الرامية إلى احتوائه، يشجع المجلس الدولي للمعالم والمواقع، عبر موقعه الرسمي على الانترنت، على الاحتفال باليوم العالمي للمآثر والمواقع التاريخية "على نحو يتناسب مع احترام تعليمات السلطات المحلية والوطنية" قصد ضمان سلامة الجميع.

كما دعا المجلس إلى "تنظيم مؤتمرات وموائد مستديرة افتراضية، وندوات عبر الإنترنت وحملات على شبكات التواصل الاجتماعي وزيارات افتراضية للمواقع والمعالم " قصد إبراز قيمة المواقع التاريخية التي تضفي جمالية على بقاع الأرض كلها، وتقريب الجمهور من التراث العالمي، وتوعيته بالحاجة الملحة لحمايته.

جائحة كورونا.. الإيسيسكو تطلق جائزة للأفلام القصيرة لتشجيع الشباب على الإبداع

أعلنت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة إطلاق "جائزة الإيسيسكو للأفلام القصيرة"، ضمن مبادرتها "الثقافة عن بعد"، داخل "بيت الإيسيسكو الرقمي"، الذي أطلقته المنظمة لدعم جهود الدول الأعضاء والمجتمع الدولي كافة في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-).

وأوضحت المنظمة التي يوجد مقرها بالرباط، على موقعها الإلكتروني، أن هذه الجائزة تهدف إلى تحفيز الشباب وتشجيعهم على الإبداع الفني واكتشاف مواهبهم في إنتاج الأفلام التخييلية والتوثيقية القصيرة، ونشر ثقافة السلام، وتشجيع الإنتاج السينمائي.

كما تهدف هذه الجائزة التي سيتم منحها لثلاثة فائزين سيتلقون حسب ترتيبهم على التوالي 8 آلاف دولار أمريكي، و6 آلاف دولار، و4 آلاف دولار، إلى تكوين مكتبة الإيسيسكو الرقمية للأفلام القصيرة، وإلى استشراف ما يمكن تسميته "اقتصاد الحياة" ولأنماط العمل والإبداع والإنتاج ومهن المستقبل.

وحسب المصدر ذاته، يتعين أن تتناول الأفلام المشاركة في المسابقة مجالا من مجالات الدراما، أو التوثيق، أو التراث والفلكلور الشعبي، أو القيم الإنسانية، أو الصحة والبيئة، أو أفلام الأطفال، أو الحياة اليومية في زمن كورونا (كوفيد 19)، أو الكوميديا، مضيفا أنه يمكن أن يكون الفيلم بأصوات طبيعية وموسيقية دون كلام (مثل أفلام الطبيعية والحيوانات...).

وأوضحت المنظمة أنه يشترط في الأعمال المترشحة أن لا تتعدى أربع دقائق في مدة العرض، وأن لا يكون قد سبق الاشتراك بالفيلم في مسابقة أخرى، وعدم المساس بالقيم الإنسانية والدينية والوطنية، وتضمين الفيلم ترجمة بإحدى لغات المنظمة الثلاث (العربية – الإنجليزية – الفرنسية)، وإرسال الترشيحات إلى البريد الإلكتروني:

film@icesco.org

وأشارت الإيسيسكو إلى أن اللجان الوطنية للتربية والعلوم والثقافة وجهات الاختصاص في الدول الأعضاء ستتولى المشاركة في الإعلان عن الجائزة، فيما ستشكل (الإيسيسكو) لجنة تحكيم متخصصة لاختيار الأفلام القصيرة الفائزة، على أن يتم تسليم الجوائز للفائزين في حفل تكريمي خاص بمقر المنظمة بالرباط.

Tizi n Ammouri M’bark

مجمع القصائد التي غناها الفنان عمري مبارك

بمناسبة الذكرى الخامسة لرحيل الفنان الامازيغي الكبير عموري مبارك صدر بداية سنة 2020 الطبعة الأولى لكتاب « Tizi n Ammɛuri M’bark/ تيزي ن عموري مبارك» عن مطبعة اوسيماج والذي أشرفت عليه مؤسسة عموري مبارك وهو عبارة عن ديوان شعري جماعي للقصائد التي غناها الفنان طيلة مسيرته الفنية مابين 1979 و 2015 ويعد بذلك إضافة نوعية للساحة الثقافية عامة والفنية خاصة.

الكتاب من الحجم المتوسط يضم حوالي واحد وثمانون قصيدة شعرية وتقديم وإهداء تم توزيعها على 162 صفحة ، وقام الكاتبان ماسين صدقي و الزهرة اكازو بجمعة وترتيبه وتصفيفه بينما وضع لوحة الغلاف الفنان حسن نحم الدين وصممته عائشة بورجا وتولى احمد ايت عثمان الكتابة بحرف تيفناغ.

ويحتوي الكتاب صورا لجميع أشرطة الفنان عموري وكذا صور بعد كتاب الكلمات «الشعراء». كما يضم بالإضافة إلى التقديم الذي كتبته الزهرة اكازو المعروفة بزورا تنيرت قصائد لمجموعة من الشعراء والتي غناها الفنان وهي:

ـ Uccn d tarwa اوشن د تروا، للشاعر الحسين اجكون Ajgɛune, Lahɛucine

ـ Amzwag ازواكَ- Isqsitn اسقسيتن – Taylayal – Iwis n tafukt يويس نتافوكت تاغلاغالت، للشاعر إبراهيم اخياط Akhyyat, Brahim

ـ Tibdit تيبضيط ، للشاعر الوحمي احمد Alɛuhmmi, Ahmed

ـ انموكار ن يمازيغن Anmuggar - n imaziɣn مامنك - Mamnk يكي وسيف - Iggig n ssif –يزوجكَ لوز زوند– Izujg lluz Zun d للشاعر الامازيغي Amaàyu, Al

ـ Tamazirt inu تمازيغت ينو للشاعر عمر امارير Amarir, Omar

ـ Ahh a immi - Adjar n tudrt - Ahyyad - Amnzuy ɣ ujddig - Awal - Gar idudan(Man trur tayri) - Idrarn - iglifn - Ilulluyn - Immi - Imula - Imxlawn - Atri - Janbyyi - Atri 2 (Ma s tnnit a winu) - Taslit - Tin ml nnɣ - Una n irafan للشاعر علي صدقي ازايكو

ـ Tifawt تيفاوت للشاعر الحسن بلمودن Belmɛuden, lahcen

ـ Asnnan n wul اسنان ن ول للفنان الكبير الرايس محمد بودرع Bɛudraâ, Mɛhamed

ـ Izwa ifri - يزوا يفري - تمونت – Tamunt للشاعر الحسن بوجلي Bɛujelli, Lahcen

ـ Tamukris - تموكريست للشاعر إبراهيم بورجا Bɛurja, Brahim

ـ Ajddig n tayri - A amarg - Amarg n ddunit - Amud irwan - Anhattaf - Azmz irufan - Ifis - Manza k a yan iɣ d isawl - Mqqar.. d mqqar- Nsaqsa Amanar - Talalit - Talalit n ussan - Tayyuga - Tayri n tudrt - War igr للشاعر احمد بوزيد Bɛuzid, Ahmed

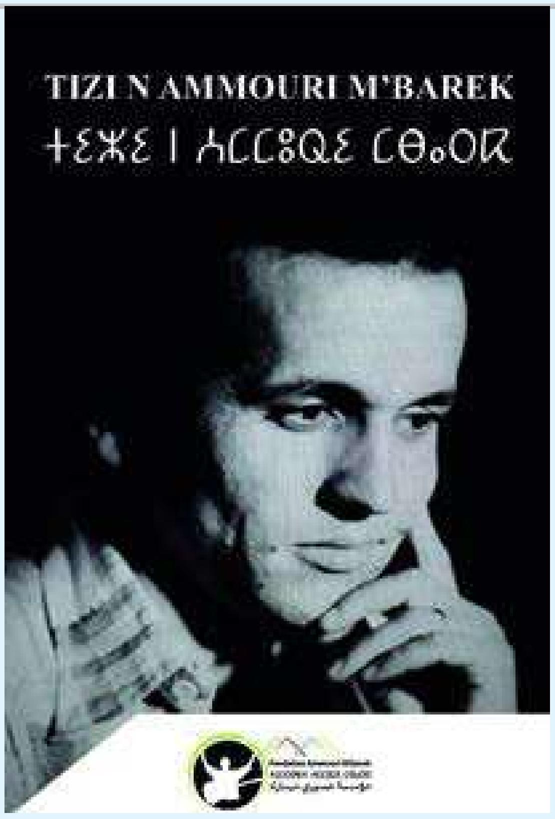

ـ Agrtil - Amtta n tugga - Giɣ adrar - Ifalan - Ini iyi kra - Issuda d wayyur - Tafukt n gr imdla - Tayri d lhmm - Zikk lɛid للفنان الكبير علي شوهاد Chɛuhad, Ali

ـ Rwah a winu رواح اوينو للشاعر الصافي مومن علي Essafi Mɛumen, Ali

ـ Azmz ad - Ajjig umlil - Amtta n wul - ittudn wul - Wa yyahu - Zayd ukan للشاعر احمد حجاجي Hajjaji, Ahmed

ـ Manza - Iɣ tnnit - Mamnk ur yalla - k inn - Nik dik – Tayri للشاعر محمد المستاوي Mɛustawi, Mɛhamed

ـ waz - Injdi - Ur dari yat للشاعر محمد وكرار Ouagrar, Mɛhamed

ـ Asagur n ufgan - Arraw n unfgu للشاعر محمد اوسوس Ousɛuss, Mɛhamed

ـ Alyat s aflla للشاعر عمر طاوس Taws, Omar

ـ Tawwart n ujnna - Baba للشاعر مرزوق الورياشي Waryachi, Marzɛuk

محمد ارجدال*

ما بعد كورونا...عزيز أخنوش يقدم مُقترحه لتجاوز الأزمة الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب

أطلق حزب التجمع الوطني للأحرار منصة إلكترونية، تحمل عنوان ”ما بعد كورونا “maba3d-corona.com، سعياً لطرح الأفكار والمقترحات للنهوض بعدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عند نهاية جائحة كوفيد 19.

وحرص عزيز أخنوش رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، على طرح رؤيته لمرحلة ما بعد كورونا، وفصّل في عدد من المقتضيات المرتبطة بقطاعات حيوية، كما قدم اقترحات للتخفيف من الآثار السلبية التي ستخلفها حالة الطوارئ الصحية، والتوقف المؤقت لعدد من الأنشطة، وفي ما يلي مقترح رئيس الحزب:

ونواصل المسار...

لمواجهة الأزمة يجب دعم العرض والطلب والابتعاد عن التقشف

تسببت جائحة كوفيد19- في بعثرة الأوراق بكافة دول العالم. فحتى الاقتصاديات الكبرى، والتي كان الجميع يعتقد أنها بمعزل عن التغيرات، قد تأثرت بشكل كبير.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها، اختارت الحكومات وصناع القرار في جميع أرجاء العالم، وعن طواعية، التضحية بالاقتصاد والتوجه نحو أزمة اقتصادية لإنقاذ الأرواح البشرية.

وبفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله، قد تمكن المغرب بشكل استباقي وحاسم، من اتخاذ قرارات صائبة وحكيمة في الوقت المناسب.

وعلى عادته، أظهر جلالة الملك، في تصرف يختص به كبار قادات الدول، عن حس إنساني عال، بأن أعطى الأولوية لحماية أرواح المغاربة واتخذ قرارات اقتصادية حكيمة وشجاعة أبانت عن مقدرة تدبيرية عالية.

ويحق للمغاربة اليوم الافتخار والاطمئنان لوجود قائد إنساني، أظهر في وقت الأزمة أولويته الحقيقية، بالتركيز على دعم الفئات الهشة قبل كل شيء.

وفي خضم هذه التعبئة السائرة على خطى جلالة الملك، أبانت الدولة المغربية ومؤسساتها عن صلابتها ومتانتها وتفاعليتها، فقد استمرت في الاشتغال بشكل طبيعي، في خضم وضعية مضطربة لم يشهد التاريخ الحديث سابقة لها.

وأفضل دليل على ذلك التفاعلية والكفاءة التي أبان عنها رجال ونساء الصفوف الأمامية، خاصة منهم الأطباء، والممرضين، والصيادلة، ورجال ونساء السلطة المحلية، ورجال ونساء التعليم، والتجار، ومهنيي النقل، والذين نقدم لهم جميعا تحية إجلال وتقدير على مدى التزامهم ومهنيتهم.

وليس هذا إلا دليلا على أن المغرب يتوفر على جميع القدرات والمقومات لكي يحول الأزمات إلى فرص، يمكن استغلالها خلال الأشهر بل وحتى السنوات المقبلة: فمن دون شك أن ما بعد مرحلة كوفيد19- سيكون مختلفا عن ما قبلها.

وفي العالم الجديد ما بعد كوفيد19-، ستتغير النماذج، وسيكون الوقت عنصرا حاسماً. فمن أجل إعادة التشغيل السريع لهياكل الإنتاج والأنشطة التجارية، من المحتمل أن يستغرق الأمر ثلاثة أشهر على الأقل. ففي الصين على سبيل المثال، استعادت كبريات الشركات والمجموعات أنشطتها التجارية بوتيرة ضعيفة في البداية، فيما المقاولات الصغرى والمتوسطة لا زالت بعيدة عن الخروج من العاصفة.

وفي هذا السياق، سيكون إعادة تحريك عجلة الاقتصاد شاقاً في محيط عالمي هش بدوره. فحتى لو توقف الوباء عن الإنتشار وتم الحد من الإصابات، فإن الفيروس المسبب للضرر لازال على قيد الحياة. ولا يمكن للبشرية أن تكون بمأمن إلا بعد تطوير لقاح وإتاحته على نطاق واسع، و سيتطلب ذلك لا محالة شهوراً عديدة.

وبكل واقعية، لا يجب أن نتوقع خلال الأشهر القليلة القادمة، عودة حقيقية للحياة الطبيعية، ما دام اللقاح لم يطرح بعد. لذلك يتعين علينا تدبير الوضع عبر ضمان صحة جميع المواطنين وكبح الفيروس من الانتشار ثم المحاولة، قدر المستطاع، الحد من تداعياته الاجتماعية والاقتصادية.

وللحد من آثار الأزمة الاقتصادية، يجب الأخذ بزمام الأمور بسرعة واستباقية. فمرحلة الخروج من الوباء ستضعنا في مفترق طرق حيث لا مجال للخطأ، كما ستحتم علينا اتخاذ الخيارات الصحيحة، مع استخلاص الدروس من الأزمة الصحية الحالية.

وقد أثبتت صناعتنا إمتلاكها للقدرات والكفاءات والإمكانات، القادرة على التفاعل السريع وضمان التصنيع المحلي لمجموعة من المنتجات والسلع الضرورية.

وعلى عكس دول أخرى، تمكن المغرب من ضمان الاكتفاء الغذائي الذاتي والتموين العادي للأسواق، ولم يكن ليتأتى ذلك لولا الحرص الشخصي لجلالة الملك منذ سنوات، على تمكين فلاحتنا من جميع الوسائل والإمكانات الضرورية لتطويرها وتحديثها، خاصة من خلال مخطط المغرب الأخضر.

ومن الواضح أن المقاولات المغربية ستعاني من صعوبات مُعدية ومتفاقمة، نتيجة لتداخل مكونات نسيجنا الاقتصادي. ومن أجل تنظيم مرحلة الخروج من الأزمة، لن يكون أمام الدولة من خيار سوى الرفع من مستوى المديونية وتحمل المخاطر، ومواكبة الفاعلين حتى يتمكنوا من تخطي المرحلة.

فقد اختار المغرب منذ البداية ولمواكبة حالة الطوارئ، دعم الطلب الداخلي وتقوية القدرة الشرائية للأسر وإعادة جدولة القروض الاستهلاكية والالتزامات المالية للشركات. ومخطئ من يعتقد أن هذه الالتزامات المؤجلة سيكون بالإمكان استخلاصها فوراً بعد الخروج من فترة الحجر الصحي، لأنه يلزم من الوقت ما يمكن المستفيدين من الوفاء بالتزاماتهم، وإن اقتضى الأمر تمديد الآجال النهائية للأداء.

خلفت هذه الأزمة أيضا خللا على مستوى العرض، كما عطلت أو خفضت من دورة الإنتاج بسبب حالة الطوارئ. وفي الأشهر المقبلة، علينا حتما التفكير في آليات للحفاظ على الحد الأدنى من الطلب الداخلي والقدرة الشرائية. وإذا كان من المؤكد أن الدعم المقدم سيقوم بهذا الدور لفترة، فسيتعين على المقاولات تولي هذه المهمة تدريجيا، بإعادة إدماج موظفيها وصرف أجورهم، مع ضمان تأمين ظروف صحية آمنة لمزاولة عملهم.

وهذا هو السيناريو الوحيد الممكن والقابل للتطبيق لكي يمر الخروج من الأزمة في أحسن الظروف وفي مناخ اجتماعي ملائم. وحتى يتأتى ذلك، سيحتاج الفاعلون الاقتصاديون بدورهم إلى دعم ومواكبة الدولة. لذلك، يجب أن يتوقف ذلك الخطاب، الذي يولي الأسبقية لمداخيل الدولة ويضع على كف المعادلة الاختيار بين إنقاذ الدولة أوالمقاولات. فالترويج لسياسة تقشفية يعتبر خطأً جسيما.

ولقد أشار جلالة الملك إلى المنهاج بكل وضوح: فنحن في مرحلة جديدة يميزها السخاء، والطريقة الوحيدة لضمان إقلاع النشاط الاقتصادي العام تبقى مواكبة ودعم المقاولات. ولعل القرارات المولوية التي كانت وراء هذا الزخم من الكرم الذي نشاهده اليوم، ستكون إشارة قوية لصناع القرار السياسي والاقتصادي ومنارة لهم بشأن المستقبل القريب.

وسيتميز العالم الجديد بعد كوفيد19-، حتما، بانهيار مجموعة من المعتقدات المتعلقة بالتحكم التام في عجز الموازنة العمومية، بفعل البراغماتية التي يفرضها الوضع السائد. وقد اختارت الاقتصادات الكبرى السماح لنفسها بتجاوزات كبيرة للمستويات المعتادة من عجز ميزانتيها.

فالوقت الراهن ليس مناسبا للتقشف: إذ أن مستوى الدين في لحظة ما لا يهم، بقدر ما يهم منحى الدين على المدى المتوسط والبعيد. كما أن لجوء الدولة إلى الاقتراض من أجل التغلب على أزمة خارجية، لا مفر من تداعياتها، أمر جد طبيعي. فلحسن الحظ، يتمتع المغرب بمقومات جيدة ومالية عمومية متينة، وذلك بفضل سنوات من التدبير العقلاني والاستباقي، وهذا يتيح لنا مجالا لتعبئة المزيد من الموارد، إن لزم الأمر.

ومع ذلك، فإن نجاعة برنامج تدبير ما بعد الأزمة لا تعتمد فقط على ضخ موارد جديدة. إذ تعد هذه الأزمة الصحية غير مسبوقة لأنها تسائل الوصفات الماكرواقتصادية التي تم اعتمادها سالفا لإنعاش الاقتصادات. فقصد جني ثمار الجهود التي تبذلها الدولة وحتى تكون الديون رافعة تنعش الاقتصاد الوطني، يبقى العامل الأساس هو تمتين روابط الثقة بين الدولة والمواطن والمقاول.

وفي غضون أسابيع قليلة، سيسعى كل مواطن يغادر بيته نحو مقر عمله، في سياق الخروج التدريجي من الحجر الصحي، إلى الإطمئنان على وضعيته الصحية والتوفر على الظروف اللائقة من حيث الحماية الاجتماعية وأداء الأجور. كما يفترض المشغل والفاعل الاقتصادي استعادة موارده البشرية وسلاسل التوريد من أجل استئناف نشاطه في أفضل الظروف، وكل هذا سيتطلب من الدولة توفير مناخ ثقة بين مختلف المتدخلين، والحفاظ عليه على المدى البعيد.

ويفترض كل هذا سن إجراءات إرادية تسمح بمواكبة كل الفاعلين الاقتصاديين، وأذكر هنا، بصفة خاصة، مجال السياحة الذي يعد أحد القطاعات الأكثر تأثرا بهذه الأزمة: فهذا القطاع من أكبر المساهمين في نمو الاقتصاد وخلق فرص الشغل. وإن تجاوز هذه المرحلة الفاصلة الصعبة، يفرض على الدولة إيلاء أهمية أكبر لهذا القطاع حتى يتمكن من استعادة حيويته. ومن اللازم، أكثر من أي وقت مضى، الاستماع بتمعن لمقترحات الفاعلين، التي يجب أن تكون بدورها مبتكرة ومتجددة، حتى تكون كفيلة بتصور سياسات عمومية ناجعة، تسمح بإعادة السياحة الوطنية إلى مسارها في غضون 12 شهرا القادمة.

كان جلالة الملك، منذ البداية، صاحب رؤية رشيدة اعتمدت حصد الدعم لصالح المواطنين، وعلى هؤلاء بدورهم دعم الشركات لاستئناف عملها بشكل طبيعي. كما أن تجربة المغرب في معركته ضد وباء كوفيد19- جعلتنا ندرك طرق التغيير الواعدة للمستقبل.

فقد أظهر الوباء، حجم الإمكانات الهائلة التي يتوفر عليها أطبائنا، من خلال عملهم الدؤوب في سبيل إنقاذ الأرواح ومحاربة الوباء. وهذا ما يثبت أن طاقمنا الطبي والتمريضي جدير بالثقة، لذلك يتحتم علينا مستقبلا البدء بإصلاح نظامنا الصحي، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بانخراطهم. ولهذا يعد تعزيز ميزانية الصحة العمومية مسألة استراتيجية للدولة، كما هو الشأن بالنسبة للتدبير الجيد، والإنفاق الرشيد للموارد المتاحة.

لاحظنا كذلك كيف تمكنت المؤسسات التعليمية من التكيف مع نظام التدريس عن بعد، بعد قرار إغلاقها، إذ فتحت المجال أمام ملايين التلاميذ لمواصلة التحصيل بفضل التكنولوجيا. وهذا يعني إمكانية تسريع إصلاح نظامنا التعليمي، بالتحول إلى النظام الرقمي. ولم لا التفكير غدا في تطبيق نظام التعليم عن بعد، بالتناوب مع طرق التعليم العادي في العالم القروي خصوصا. ومن الواضح أن هذا الأمر يقودنا إلى مسألة تعميم خدمات الإتصال وضرورة توسيع مجال تغطية شبكة الإنترنت. وهذا بحد ذاته ورش على شركات الاتصال العمل عليه، لأنه في العالم كما المغرب يعد الولوج إلى الإنترنت حقاً، والإتصال الرقمي شريان الحياة لمجتمع الغد.

أي سياسة للتخطيط الحضري في مدننا غدا، بدوره سؤال عاجل يعود إلى أذهاننا بسبب الأزمة الصحية التي نمر منها، حيث أظهر الحجر الصحي، مدى أهمية التوفر على تجمعات عمرانية مجهزة بجميع المعدات وتحقق القرب من جميع الخدمات الأساسية للحياة، مقابل التكتل بمركز المدينة. وعلى سبيل المثال، يجب تأهيل الأحياء المهمشة والمدن الصغرى التي توجد في ضواحي كبريات المدن، لتكون مراكز حضرية متكاملة ومستقلة، تنعم بمساحات مصممة للعيش المجتمعي، و تتوفر على فضاءات للتنشيط والترفيه.

في العالم ما بعد كوفيد19- وبالموازاة مع الحاجة الملحة لإعادة تشغيل اقتصادنا، ستظهر أسئلة أخرى تتطلب إجابات على المدى المتوسط والبعيد، وذلك نظرا للتحول الذي ستعرفه الأنشطة الاقتصادية والإنسانية.

ويبقى الهدف الأول وراء تدخل الدولة، على المدى القصير، وضع أسس الإقلاع الاقتصادي المنشود. لذا، وجب توفير دعم عمومي للفاعلين الاقتصاديين قصد الحفاظ على قدراتهم على إعادة الإقلاع وحمايتهم من خطر الإختناق المالي. وسيمكن هذا الدعم من استثمار الفرص المتاحة أمام المقاولات، لمواصلة نموها وكذا الوفاء بالتزاماتها بما في ذلك إزاء المستخدمين، وكذا قصد فتح الآفاق المستقبلية ورسم مخططات استثمارية طموحة. وفي إطار هذا المناخ من الثقة، سيتمكن الفاعلون، المستخدمون وحتى العائلات من المساهمة بدورهم في مالية الدولة حتى تتمكن من استعادة توازناتها الماكرواقتصادية، على مدى أبعد.

ويجب أن نشرع في تقديم الأجوبة وبدون تأخير، لأن الأمر يتعلق بالمستقبل القريب لبلادنا، ولهذه الغاية يجب إحداث فضاءات للنقاش والحوار، ومنصات مثل هاته من أجل تمكين الجميع من إيصال صوته والتعبير عن ما يخالجه.